جامعة المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

فرع الماستر

قسم العلوم السياسية

الثقافة السياسية وإشكالية الممارسة الانتخابية في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص إدارة وحكامة محلية

إعداد الطالبة:

ربيعي عائشـــة

إشراف الدكتور:

نور الدين دخان

السنـــة الجامعية:

2013-2012

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شكر وتقدر

أحمد الله عز ول اي بتوفق وفضل مه تمكت من إنجاز هذه المذرة
وأقدم جزيل الشكر إلى أستاذي المشرف اكتور دان نور ان لى ما قدمه
لي من توجيهات ونصائح وملاحظات قيمة أفادتني كثيرا في تناول موضوع اراسة.
كما أشكر جميع أساتذة قسم العلوم السياسية لجامعة المسيـ لى شجيعاتهم
وتحفيزهم ائم لنا وأخص ر الأستاذ عنترة ن مرزوق.
وأقدم شكري اكير والخالص إلى زملائي في دفعة الماستر ان تمكت من لال
ماقشاتي معهم من إراء العديد من جوانب هذه المذرة.
وإلى كل من سادني من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقدمـــــة

تمثل الثقافة السياسية واحدة من أهم ظواهر المثيرة للاهتمام كونها تترك أثرا واضحا على مستوى الفعل والممارسة، فقد تكون إما دافعا للتنمية أو معوقا لها، وهذا بالنظر إلى طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع، وبعبارة أخرى فإن النسق الثقافي العام إما أن يساعد على تنمية الديمقراطية وإما يكرس حب التسلط السياسي. ويجمع علماء السياسة على أن الثقافة السياسية أولا وقبل كل شيء مجموعة من القيم والاتجاهات المتعلقة بأنماط الثقافة والتنشئة السياسية وليست مجرد وضع مؤسسات سياسية ودستورية تحكمها عملية الانتخابات الدورية، فالثقافة السياسية تمثل المادة الخام التي تشكل الوعي السياسي الذي يطبع فهم وإدراك الأفراد للواقع السياسي والاجتماعي والتاريخي لمجتمعه وقدرتهم على التصور الكلي لهذا الواقع المحيط بهم مما يساعدهم على بلورة اتجاهات سياسية ويدفعهم بالتالي إلى المشاركة السياسية التي يمكن من خلالها الفرد أن يلعب دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ تؤثر هذه الأخيرة في كيفية نظر الجمهور للعملية الانتخابية ومفهومه لما يمكن اعتباره مسألة النزاهة فيها، فعلى الرغم من اعتماد معايير دولية للانتخابات الحرة والنزيهة إلا أن كيفية تفسير وفهم تلك المعايير يبقى عرضة للثقافة السياسية القائمة في كل بلد وبالنسبة لكل فرد، وفي هذه النقطة بالذات يأتي اهتمامنا الأكاديمي (البحثي) لهذه العلاقة الموجودة بين آليات ممارسة السلطة (الممارسة الانتخابية) ونسق المعتقدات والقيم والعادات والتقاليد وآثار ذلك على توجيه سلوك واختيارات والاتجاه السياسي للفرد، وبذلك تكون الممارسة الانتخابية انعكاسا للثقافة السياسية التي يتشبع بها الفرد طيلة مراحل حياته.

1- أهمية الدراسة:

إن دراسة موضوع الثقافة السياسية والممارسة الانتخابية وخاصة في الجزائر أهمية واسعة النطاق بحيث تظهر أهمية هذا البحث من خلال رسم الأهداف التالية:

-إمكانية التعرف على أهم مكونات وعناصـــر الثقافة السيـــاسية عمـــوما وفي المجتمع الجزائري

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خصوصا وأثرها على مستوى السلوك والفعل والممارسة الانتخابية من خلال الاعتماد على النظرة الكلية في دراسة خصوصية الثقافة السياسية السائدة.

- إمكانيات التعرف على بعض الخصائص والسمات التي تميز التوجهات السياسية التعددية حيال الظاهرة السياسية من خلال التحليل الإسقاطي لمقومات الثقافة السياسية في ظل الخلفيات الثقافية والسياسية والإيديولوجية.

- التحقق من وجود بعض العناصر المتعلقة بالممارسة ودرجة شيوعها بناءا على منظور الثقافة السياسية في ظل تجربة التعددية السياسية.

- تظهر أهمية هذا الموضوع من خلال فهم سيكولوجية الأمة فيما يتعلق بالشأن السياسي.

- دراسة مفهوم أو وظيفة الثقافة السياسية والانتخابات في الجزائر أمر مهم ومطلوب من حيث أنها توفر أحد المداخل لفهم وتفسير تشكل عمل مختلف المؤسسات السياسية ودراستها تصبح أكثر اهتماما وإلحاحا في مراحل التحولات الكبرى، فقد تكون الثقافة عاملا مساعدا على إنجاز هذه التحولات أو معوقا لها من خلال تفسير الممارسة الانتخابية في الجزائر.

- التعمق في دراسة موضوع الانتخابات في الجزائر يوضح مظاهر تجسيد الديمقراطية من زاوية أو منظور الثقافة السياسية السائدة.

- تعد الانتخابات من أهم الآليات التي بإمكانها أن تعكس خريطة القوى السياسية في المجتمع حيث تسمح للقوى المشاركة في العملية السياسية بالتعبير عن نفسها بأشكال مختلفة.

- تعد دراسة الانتخابات حدثا سياسيا بامتياز يؤهل لقياس التحولات التي يعرفها المجتمع الجزائري وتحديدا على مستوى ما يتعلق بطبيعة الثقافة المنسوجة حول السياسة وحول السلطة.

2- مبررات اختيار الموضوع:

تتجلى مبررات دراسة هذا الموضوع فيما يلي:

1-المبررات الذاتية:

-الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع نتيجة عدة عوامل منها الرغبة في دخول مجال البحث حول موضوع الثقافة السياسية والممارسة الانتخابية في الجزائر نظرا لجدية الموضوع وحيويته البحثية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- ما يجول من تساؤلات وملاحظات شخصية حول بنية الثقافة السياسية السائدة لدى المواطن الجزائري ومدى تأثيرها على الأداء الانتخابي في الجزائر.

- الرغبة في تكوين رصيد معرفي ومعلوماتي حول هذا الموضوع.

- أسباب نابعة من الواقع المعاش للممارسة الانتخابية التي أفرزت لنا حقيقة لا يمكن لأحد أن ينكرها وهي انعدام الوعي السياسي لأغلب شرائح المجتمع نتيجة لعدم درايته بمراحل العملية الانتخابية.

2- مبررات موضوعية:

- لا تزال أغلب الاجتهادات بشأن موضوع الثقافة السياسية جد محددة.

- لا يزال موضوع الثقافة السياسية والممارسة الانتخابية في الجزائر أسير بعض الرؤى النظرية والتصورات الإيديولوجية الضيقة.

- تناول موضوع الثقافة السياسية والانتخابات للأهمية السياسية التي يحويها.

- ما حل بالجزائر من أزمات والتي ما زالت تعاني منها إلى غاية اليوم.

- الانتخابات وما طغى على تنظيمها القانوني الكثير من الثغرات والهفوات وتغلب طابع عدم النزاهة التي غيبت الإدارة الشعبية الحقيقية في الاختيار.

3- إشكالية الدراسة:

تمارس الثقافة السياسية السائدة في المجتمع تأثيرا واسعا وتلعب في تشكيل الإدراك والسلوك السياسي سواء على مستوى النخبة السياسية أو على مستوى الجماهير، وذلك من خلال كيفية نظر الجمهور للعملية الانتخابية ومفهومه لها، يبقى عرضة للثقافة السياسية القائمة لدى كل المجتمعات عموما، والمجتمع الجزائري خصوصا.

إذ تتفق كثير من نتائج الدراسات العلمية السابقة حول هذا الموضوع على سلبية الشعب وعزوفه عن المشاركة في العمل السياسي بدءا من ضعف الإقبال، التصويت، أو الترشح في الانتخابات السياسية على جميع المستويات.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبناء على ذلك يمكن طرح الإشكال الرئيسي التالي:

هل لغياب الثقافة السياسية الديمقراطية لدى مكونات العملية السياسية ساهم في تدني وضعف الممارسة الانتخابية الديمقراطية في الجزائر؟.

ويندرج ضمن هذا الإشكال مجموعة تساؤلات منها:

1-ما المقصود بالثقافة السياسية؟

2- ما المقصود بالانتخاب وكيف يمكن أن نفسر الأداء الانتخابي في الجزائر؟.

3- كيف يمكن تفسير الممارسة الانتخابية في الجزائر من خلال مدخل الثقافة السياسية؟.

3- فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة عن هذه الإشكالية الرئيسية ارتأينا وضع الفرضية المركزية التالية:

الفرضية الرئيسية:

إمكانية عدم تحقيق ممارسة انتخابية مفعلة وقوية مرتبط بغياب مجتمع متشبع بالوعي والشعور الديمقراطي.

ويترتب على هذه التساؤلات الفرعية مجموعة أو عدد من الفرضيات الجزئية:

1-الثقافة السياسية مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون سياسة حكم الدولة والسلطة، الولاء، الانتماء، الشرعية والمشاركة.

2- الانتخاب هو الوسيلة أو الطريقة التي بموجبها يختار المواطنون الأشخاص الذين يسندون إليهم ممارسة السيادة أو الحكم نيابة عنهم.

3- غياب ثقافة سياسية لدى الشعب والسلطة ساهم في تدني وضعف الممارسة الانتخابية في الجزائر.

4- أدبيات الدراسة:

لقد احتل موضوع دراسة الثقافة السياسية والممارسة الانتخابية اهتمام العديد من الكتاب والمفكرين في أدبيات علم السياسة بصفة عامة، وحقل السياسة المقارنة بصفة خاصة، من خلال نشر العديد من الكتب والمقالات والدراسات التي تهتم بجوانب متعددة تخص الموضوع،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فبخصوص مفهوم الثقافة السياسية وأنواعها نجد كتاب "قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهجية ومداخل نظرية" لمؤلفه محمد زاهي بشير مغيربي، تناول هذا الكتاب مدخل الثقافة السياسية من خلال إبراز مفهومها وأنواعها.

وفيما يتعلق بمفهوم الانتخاب وتحديد النظم الانتخابية نجد كتاب "النظم الانتخابية المعاصرة دراسة مقارنة" لمؤلفه بلال أمين زين الدين، يستعرض هذا الكتاب النظم الانتخابية القائمة كالانتخاب المباشر وغير المباشر، الفردي وبالقائمة، بالأغلبية وبنظام التمثيل النسبي، بالإضافة إلى معايير الانتخابات الديمقراطية كمعيار الحرية والنزاهة والفاعلية.

أما بالنسبة للإطار التحليلي لتفسير الممارسة الانتخابية في الجزائر من خلال مدخل الثقافة السياسية نجد كتاب "الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية" لصاحبه عبد العالي دبلة وعلي بوعناقة، تناول هذا الكتاب طبيعة النظام السياسي الجزائري. بالإضافة إلى كتاب "تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر" لمؤلفه عبد النور ناجي، والذي تحدث عن أهم العناصر المكونة للنظام السياسي الجزائري وتحديد الدور الذي تقوم به من حزب، جيش، ورئاسة.

كذلك هناك مقال "الأزمة السياسية في الجزائر المكونات والصراعات والمسارات" لمحمد نبيل عبد الفتاح الذي استعرض فيه أزمة الهوية في الجزائر ومدى تأثيرها في تحديد اختيارات الجزائريين التي تتسم بالجدية والمزاجية والسلوكية، وهي إحدى سمات الشخصية القومية الجزائرية، بالإضافة إلى مقال "الثقافة السياسية في الجزائر 1962-1988" لمحمد بوضياف، حيث تحدث فيه عن الثقافة السياسية في ظل المرحلة الأولى من الاستقلال، ومرحلة ثانية مع مطلع الثمانينيات إلى غاية انهيار شرعية النظام السياسي في الجزائر.

أما فيما يتعلق بالرسائل الجامعية نجد أطروحة الدكتوراه "مستقبل النظام السياسي الجزائري" لصاحبها محمد بوضياف التي تحدثت عن الأسباب الداخلية من سياسية وإدارية وثقافية واجتماعية والأسباب الخارجية للأزمة الأمنية في الجزائر وتأثيرها في تكوين الثقافة السياسية لدى الفرد الجزائري.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

رسالة ماجستير "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر" لصاحبها أحمد طعيبة الذي تناول فيها الأوضاع الصعبة السابقة والمشاكل التي يتخبط فيها المجتمع والتي زعزعت من الاستقرار والوصول إلى حد العنف خلال أحداث أكتوبر 1988.

5- الإطار المنهجي:

تطلبت الدراسة إطارا منهجيا للتحليل وهو ما ألزمنا إتباع أكثر من منهج واحد:

أ-المنهج التاريخي: الذي يتضمن الجانب التفسيري التحليلي في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها أو دراسة ظاهرة تمتد جذورها إلى الماضي، استعنا بهذا المنهج من خلال محاولة تحليلنا لواقع الثقافة السياسية الجزائرية في ظل الأحادية الحزبية والتعددية السياسية.

ب- المنهج الوصفي: الذي يهتم بدراسة الظواهر من حيث خصائصها، أشكالها وعلاقتها حيث ساعدنا هذا المنهج في الوقوف على ظاهرة الثقافة السياسية والانتخابات، إذ تطرقنا إلى خصائص ومكونات الثقافة السياسية وعلاقتها ببعض المفاهيم كالتنشئة السياسية والمشاركة السياسية، مع الإضافة إلى تحديد مختلف النظم الانتخابية والمقاربات النظرية المفسرة للسلوك الانتخابي.

ج- منهج دراسة الحالة: يقوم هذا المنهج على التعمق في دراسة المقومات الخاصة بمرحلة معينة من تاريخ هذه الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها ويتم اعتماد هذا المنهج في الدراسة باعتبار أننا سنتناول موضوع الثقافة السياسية والممارسة الانتخابية في دراسة حالة معينة "الجزائر".

6- خطة الدراسة:

إذا كانت هذه الدراسة تسعى لإجابة على سؤال رئيسي يتعلق بطبيعة العلاقة بين الثقافة السياسية والممارسة الانتخابية، فقد تطلب ذلك تقسيم الدراسة إلى جملة من الفصول:

الفصل الأول تناولنا بالتحليل الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة الثقافة السياسية ابتداء بتعريف مفهوم الثقافة السياسية وخصائصها ومكوناتها ونماذجها، بالإضافة لعلاقة هذه الأخيرة ببعض المفاهيم كالتنشئة السياسية والمشاركة السياسية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما تناول الفصل الثاني تعريف الانتخاب وتحديد النظم الانتخابية وأنماط السلوك الانتخابي والمقاربات النظرية المفسرة للسلوك الانتخابي، وكذا علاقة الممارسة الانتخابية بالمشاركة السياسية.

واهتم الفصل الثالث بالإطار التحليلي لتفسير ضعف الممارسة الانتخابية في الجزائر من خلال مدخل الثقافة السياسية، فتناول خصوصية النظام السياسي في الجزائر وعوائق التحول الديمقراطي، إشكالية تحديد طبيعة النظام السياسي الجزائري، الأزمة البنائية في النظام السياسي الجزائري وانعكاساتها على الحياة السياسية، الأزمة الأمنية وتأثيراتها على الحياة السياسية في الجزائر، بالإضافة إلى الثقافة السياسية بين الأحادية والتعددية وواقع الممارسة الانتخابية في الجزائر من خلال توضيح تأثير البنى التقليدية على تشكيل ثقافة سياسية عصرية وانعكاساتها على الممارسة الانتخابية (طبيعة التركيبة السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري) ومظاهر ضعف الفاعلين الجدد في إعادة ترتيب قواعد اللعبة السياسية وتأثيرها على المشاركة الانتخابية (الأحزاب، المجتمع المدني، الإعلام). وفي الأخير تطرقنا إلى السوق السياسية الجزائرية من خلال الحملات الانتخابية بين العرض المحدود والطلب المفقود (الحملة الانتخابية، التسويق السياسي، الاتصال السياسي، الدعاية السياسية، البرامج الانتخابية).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للثقافة السياسية

يهتم هذا الفصل بدراسة أهم التصورات النظرية لمفهوم الثقافة السياسية ومحاولة توظيف مفاهيم أساسية يمكن اتخاذها كمعيار أساسي لقياس طبيعتها وفق مقومات يمكن الاعتماد عليها وسنتناول في هذا الجزء من الدراسة تحديد المقصود بالثقافة السياسية وخصائصها ومكوناتها ونماذجها وعلاقتها ببعض المفاهيم الأخرى.

أولا: تعريف الثقافة السياسية.

يتواصل الجدل حول ماهية العلاقة بين الثقافة السياسية وسيظل الحراك يأخذ حيزا من الجدل في الحقلين الثقافي والسياسي لا تخبو تارة فإحداهما لا بد أن تستحضر الأخرى لا كنقيضين بل إنهما وشائح وأيضا من علاقات شائكة حيث تتداخل مجالاتهما وتتشابكان في الممارسة العملية وإن اختلفتا في الرؤية والأسلوب.[1]

لذلك لا بد من خلال هذه الدراسة المتواضعة التطرق لكلا المفهومين على حدى قبل مفهوم الثقافة السياسية.

فالثقافة بعناصرها وآفاقها تشكل نورا يضيء أمام الإنسان سبل الحياة ويجعله يرى الأمور بمصباح العقل وهي دعوة مستمرة للمعرفة والفهم والوعي لهذا قبل التطرق بشكل مباشر لتعريف الثقافة السياسية لا بد لنا من معالجة هذا المفهوم أولا ثم نتطرق لمفهوم السياسة ثانيا لأهميته وضرورته في هذه الدراسة.

1- تعريف الثقافة:

تعتبر مفهوم الثقافة من المفاهيم التي تثير الكثير من الغموض والجدل وذلك لأسباب عديدة لعل أهمها التطور اللغوي والفكري للكلمة ذاتها سواء في اللغة العربية أو في اللغات

[1]- حسن دهان: "ماهية العلاقة بين الثقافة والسياسة"، الحوار المتمدن، العدد 2517، 15 ماي 2009، ص 01.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأجنبية الأخرى أو ما يثير تشابك الدلالة مع أهم كلمة مجاورة لها ومكلمة الحضارة أو حتى بسبب المعاني التي يضيفها كل باحث على هذا المفهوم ذاته.[1]

إذا كانت الثقافة في أحد مفاهيمها العامة هي "الرؤية الشاملة للحياة فهي تتألف في ناحية من مجموعة القيم المستمرة والمستمدة من مصادر أربعة: الدين، الأدب، اللغة، البيئة، ومن ناحية أخرى تتألف من القيم من مجموعة أفكار عامة من الحرية والوطنية والديمقراطية والعدالة والجمال والفضيلة ولذلك تعتبر هذه القيم والأفكار بالغة التأثير في توجيه السلوك وفي رسم صورة مثلى لحياة الإنسان.[2]

لهذا تتصف الثقافة في أي مجتمع إنساني بكونها ذات طبيعة جماعية لأنها في حقيقتها ليست سوى النتاج غير المادي لمجموعة من الناس عاش أفرادها معا تحت شروط بيئية واحدة لفترة طويلة من الزمن.[3]

وعليه يمكن القول أن الثقافة تتمثل بكونها مجموع قوالب التفكير والسلوك لأناس عاشوا معا لفترة طويلة في مجتمع محددة تاريخيا.[4]

لقد عرفها مالك بن نبي الثقافة هي "مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي يلقاها الفرد منذ ولادته كرأسمال أولي في الوسط الذي ولد فيه والثقافة على هذا هي المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وهي أيضا شخصيته.

وهذا التعريف الشامل للثقافة هو الذي يحدد مفهومها فهي المحيط الذي يعكس حضارة بعينها والذي يتحرك في نطاقه الإنسان المتحضر وهي مكون للحضارة ولذلك فإن تدهورت الثقافة لأسباب كثيرة فإنها تفقد وظيفتها الحضارية.[5]

---

[1] - نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية، الطبعة الأولى، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 162

[2] - مالك بن نبي، شروط النهضة (ترجمة عبد الصبور شاهين)، سورية: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، 1986، ص89.

[3] - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، القيم السياسية في الإسلام، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 10.

[4] - المرجع نفسه، ص 07.

[5] - ناصر عبد الرحمان اليحيى، "مفهوم الثقافة الإسلامية"، عن الموقع:
http://www.alukah.net/Culture/0/890/20/08/2013

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولقد عرفها إدوارد تيلور للثقافة بوصفها أسلوب حياة وليس علما، حيث قال الثقافة هي ذلك الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعرف والعادة وكل المقومات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع.

ولكن من أبسط تعريفات الثقافة وأكثرها وضوحا التعريف الذي قدمه عالم الاجتماع روبرت بيرستيد Roobert Birstede مفادها أن "الثقافة هي ذلك الكل المركب الذي يتألف من كل ما تفكر فيه أو تقوم به ونمتلكه كأعضاء في المجتمع".[1]

2- تعريف السياسة:

يشوب كلمة السياسية الكثير من الغموض وفي أحيان يقصد بها عكس معناها الحقيقي، وكثيرا ما نحاول تجنب تعريف السياسة اعتقادا منا بأنه لا لزوم لهذا التعريف كونه معروفا من الجميع في حين تختلط السياسة في الأذهان بكثير من المفاهيم الخاطئة، لذلك لا بد لنا قبل التطرق إلى مفهوم الثقافة السياسية من إلقاء الضوء على السياسة نفسها نظرا للعلاقة النسبية بينهما،[2] لذلك عرفت السياسة على أنها مجال نشاط الدولة.[3]

السياسة هي علم وفن إدارة الدولة والسلطة بالممكنات الظاهرة والخفية لحفظ مصالح الشعب وتدبير شؤونه الداخلية والخارجية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، ولذلك فإن السياسة إدارة ونشاط يستهدف مصالح الناس والساسة الذين يتطلعون إلى كرسي السلطة بهذه المعاني لا يمكنهم الاستغناء علن الثقافة والعلم والفن لأنها مرشدهم إلى النجاح وتحقيق الأهداف. أما أولئك الساسة المتطلعون إلى السلطة فحسب فهم ليسوا قادرين على مد الجسور مع الثقافة والمثقفين وليس لهم علاقة مع تيارات الجهل والتسلط والاستبداد والاستغلال والاستعباد فيصطفون مع خنادق الشر المواجهة لمصالح الشعب فيفقدون كل صلة مع الناس إلا صلة القهر

---

[1] - عبد الله موسى، "الثقافة السياسية: الجزائر نموذجا"، عن الموقع:
http://www.jcmcr.com/download.php?t=Studies&file=57,15/08/2013.

[2] - عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسية، الطبعة الثانية، لبنان: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989، ص 07.

[3] - حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، العراق: مطبعة جامعة بغداد، 1986، ص 14

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والإخضاع، فهم قد حكموا على أنفسهم بالعزلة بمجرد انعزالهم عن الثقافة والإبداع وأضواء الفكر الكاشفة لزوايا التخلف والجهالة.[1]

3- تعريف الثقافة السياسية:

على الرغم من أن العامل الثقافي كان أحد العوامل المهمة في دراسة السياسة منذ نشوء علم السياسة فإن مفهوم الثقافة السياسة يعتبر أحد المفاهيم الجديدة نسبيا في أدبيات علم الساسة بصفة عامة وحقل الساسة المقارنة بصفة خاصة.[2]

حيث تمارس الثقافة السياسية السائدة في المجتمع تأثيرا واسعا وتلعب دورا عظيم الشأن في تشكيل الإدراك والسلوك السياسي.[3]

ولقد كان العالم السياسي الأمريكي ألموند Almond هو أول من استخدمه في مقالة كتبها عام 1956 ويعرف ألموند الثقافة السياسية بأنها "مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه دوره كفرد في النظام السياسي.[4]

ويرجع البحث في الثقافة السياسية إلى كتابات الأنثروبولوجيون أمثال "روث بندكت Ruth Bendict ومارجريت ميد Margaret Mead" حول الطابع القومي والتي عنيت بالكشف عن القيم والمعتقدات والممارسات الفريدة التي تميز ثقافة ما وتطور هذا المفهوم على يد ألموند وفيربا Almond and verba ليشيرا به إلى ذلك النمط الخاص من التوجهات للأحداث السياسية في أي نظام سياسي محكم.[5]

---

[1] - عبد الجبار الحجامي، "الثقافة السياسية ضرورة"، عن الموقع: www.hewaralfikr@yahoo.com

[2] - محمد زاهي بشير المغيربي: قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهجية ومداخل نظرية، الطبعة الثانية، ليبيا: دار الكتب الوطنية للنشر والتوزيع، 1998، ص 219.

[3] - عبد الغفار رشاد محمد، "ديمقراطية الثقافة السياسية"، في كتاب الحرية والديمقراطية وعروبة مصر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، ص 119.

[4]- سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، الطبعة الأولى، مصر: دار إيتراك للنشر والتوزيع، 2004، ص 42.

[5]- محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 219.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما تعد الثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة وعليه فإننا نجد تداخلا كبيرا بين المفهومين ويعكس ذلك التراث العلمي الذي يوضح لنا أن العلماء اهتموا بشكل واضح بمفهوم الثقافة الكلي معتبرين أن الثقافة السياسية هي ثقافة فردية وأنها تتأثر بالثقافة الأشمل.

ولذلك نجد دونالد ديفين يرى أن الثقافة السياسية ليست هي كل ثقافة المجتمع وإنما هي الجانب السياسي من ثقافات المجتمع،[1] ولما كانت الثقافة السياسية للمجتمع جزءا من ثقافته العامة فهي تتكون بدورها من عدة ثقافات فرعية، وتشمل تلك الثقافات الفرعية: ثقافة الشباب، والنخبة الحاكمة والعمال والفلاحين والمرأة وبذلك تكون الثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية وتقدم القواعد المستقرة والتي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي، وبذلك فهي تنصب على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي والتي تحدد الإطار الذي يحدث التصرف السياسي في نطاقه.[2]

وهناك بعض التعريفات للثقافة السياسية تقول:

-الثقافة السياسية هي توزيع من نوع خاص للتوجهات السياسية والقيم والمشاعر والمعلومات والمهارات، فكما تؤثر توجهات الناس على ما سيفعلونه فإن ثقافة الأمة السياسية تؤثر على تصرف المواطنين والقادة من خلال النظام السياسي ويمكننا مقارنة أوجه الثقافة السياسية في أمم مختلفة وبذلك نفهم دوافع السلوكيات الحاضرة أو المستقبلية ولفهم نظام سياسي معين فإن من المفيد تطوير خارطة للملامح الهامة لثقافته السياسية إضافة إلى خارطة مقابلة لتركيبته البنيوية ووظائفه.[3]

- الثقافة السياسية يقصد بها مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة والتي تعد مسؤولة إلى حد بعيد عن درجة شرعية النظام القائم فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة ومن حيث طبيعة الواجبات التي

---

[1] - مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى، ليبيا: دار الكتب الوطنية للنشر والتوزيع، 2007، ص 182.

[2] - ياسر علي إبراهيم، "أثر القيم الرأسمالية في الثقافة السياسية في البلدان النامية"، ص 03.

[3] - غابريال إيه ألموند جي، بنغهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، (ترجمة هشام عبد الله)، الطبعة الأولى، لبنان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص 69.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يتعين على المواطن القيام بها، كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة.[1]

- ويعرف قاموس أكسفورد الثقافة السياسية بأنها الاتجاهات والقيم التي تتصل بعمل نظام سياسي محدد وتعد بمثابة معرفة متضمنة ومهارات مكتسبة عن عمل هذا النظام كما تتضمن اتجاهات تقييميه بشأنه.[2]

- وهناك تعريف آخر أشمل وأوجز مفاده أن الثقافة السياسية هي الجوانب السياسية للثقافة السائدة في المجتمع من المجتمعات باعتبار أن هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة الأجزاء.[3]

- تمثل الثقافة السياسية فرعا من الثقافة العامة للمجتمع وهي تتضمن أنساقا متعددة ومختلف الثقافات السياسية بحسب الأجيال والعينات والمهن وهي عموما تمثل محصلة تفاعل الخبرة التاريخية والوضع الجغرافي والمعتقدات الدينية والظروف الاقتصادية، الاجتماعية لبلد ما.[4]

وعلى ذلك يمكن تحديد عناصر مفهوم الثقافة السياسية على النحو التالي:

-تمثل الثقافة السياسية مجموعة القيم والاتجاهات والسلوكات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع.

- تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة فهي لا تعرف الثبات المطلق ويتوقف حجم ومدى التغيير على عدة عوامل من بينها: مدى ومعدل التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ودرجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغيير الثقافي، وحجم الاهتمام الذي توليه وتخصصه الدولة لإحداث هذا التغيير في ثقافة المجتمع ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد.

---

[1] - علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 97.

[2] - نبيل حليلو، "التنمية والثقافة السياسية أية علاقة"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة ورقلة، (العدد الثامن)، (جوان 2012)، ص 27.

[3] - صالح بلحاج، "التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات"، جامعة الجزائر، ص 07.

[4] - محمد بوضياف، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، (أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008)، ص 42

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- تختلف الثقافة السياسية من مجتمع لآخر، كما تختلف من فرد لآخر داخل المجتمع، هذا الاختلاف تفرضه عوامل معينة كالأصل ومحل الإقامة والمهنة والمستوى الاقتصادي والحالة التعليمية.[1]

- أي أن الثقافة السياسية تقوم على ثلاث دلالات أساسية هي:

الدلالة الأولى: كل ثقافة تتخذ من المجال السياسي فضاءا معرفيا تهتم باتجاهاته ومسائله الكبرى وتتمثل الثقافة السياسية من خلال ثلاث محددات:

- محدد معرفي: ويتمثل في طبيعة المعلومات والمعارف ذات الطابع السياسي.

- محدد عاطفي: ويتمثل في طبيعة العلاقات الممكنة بين المواطنين والقادة والمؤسسات.

- محدد تقييمي: ويتمثل في مختلف الأحكام والتقييمات التي يصدرها الأفراد على الظواهر والمؤسسات.

الدلالة الثانية: يتم اكتساب الثقافة السياسية للأفراد في المراحل المبكرة من العمر عبر عملية التنشئة الاجتماعية، فالأفراد يتعلمون المواقف السياسية في وقت مبكر من حياتهم، حيث يكون تعلمهم لها بشكل عام وبعد ذلك تأخذ الخبرات التي تعلموها في الظهور ويعتمد أنصار هذا التوجه في تفسير الثقافة السياسية على الفلسفة الاشتراكية التي تؤكد على تلقين المبادئ والقيم السياسية في مراحل مبكرة من العمر، ومع تسليمنا بأهمية الخبرات المبكرة في تشكيل شخصية الفرد بصورة عامة إلا أن ذلك لا يمنعنا من الاعتراف بالدور الإيجابي للفرد في تقبل وتمثل الأحداث الخارجية، فالثقافة السياسية لا تنتقل من جيل إلى آخر كمسلمات وإنما تتعرض لقدر من التغيير يعكس التغيير الاجتماعي.[2]

فالتوارث الثقافي ليس مثل لعبة قذف اللفافة أو لعبة الكراسي الموسيقية، وإنما هو عملية حية واستجابية تخضع للجدال المستمر بين الأفراد، بعبارة أخرى لا يمكن لنظرية ثقافية أن تكون جديرة بالتصديق إذا اعتبرت الأفراد مجرد آليات أوتوماتيكية تتلقى المعايير السياسية ثم تتمثلها

---

[1] - حسن عالي، "الهوية الدينية والنخبة السياسية في الجزائر حزب جبهة التحرير الوطني نموذجا"، (رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة تلمسان، 2008)، ص 88.

[2] - سمير خطاب، مرجع سابق، ص ص 43-45.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بشكل سلبي، وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، ينبغي أن ندرك أثر خبرات المرء الناضج أكثر من خبرات الطفولة في تشكيل توجهاته وأن نعي أن لكل من الخبرة الذاتية والمؤسسات دورا مهما في هذا المجال.[1]

الدلالة الثالثة: وهي الأكثر دقة في التعبير عن الثقافة السياسية حيث تضع المفهوم في إطار مؤسسي لتجعل منه محددا لمفهوم الدولة ونموذج الشرعية، فالثقافة السياسية يمكن تصورها على أنها تمثل البيئة أو المناخ السيكولوجي والقيمي الذي تعمل داخله النظم السياسية.[2]

ثانيا: خصائص الثقافة السياسية.

يحتاج كل نظام سياسي إلى حاضنة ثقافية واشتراطات منطقية واتجاهات دفع تحافظ على انشداد جميع الطبقات المجتمعية له لتضمن استمراره ونجاحه والدفاع عنه.[3]

وتعد الدراسة التي قام بها ألموند Almondو فيربا Verba حول "الثقافة المدنية" من أهم الدراسات التي تناولت خصائص الثقافة السياسية بالتحليل من الناحية النظرية حيث استخدما التحليل النفسي لتحديد توجيهات الأفراد الأساسية حيال أربعة محكات وهي:

أ-النظام السياسي بصفة عامة.

ب- النشاط السياسي للمواطنين مثل الترشيح والانتخاب.

ج- النشاط الحكومي.

د- تنظيم شؤون الأفراد ورعاية مصالحهم.[4]

وفيما يتعلق بهذه الخصائص فهي تضم مجموعة من القيم السياسية والتي تختلف من مجتمع لآخر يتراوح مضمونها في الآتي:

---

[1] - ميرتون وشتنشكومب والستر، نظرية الثقافة، (ترجمة علي السيد الصاوي)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997، ص 320.

[2] - مرجع سابق، ص 45.

[3] - عباس راضي العامري، الثقافة السياسية ... منطلق المفهوم وأزمة التأسيس، نقلا عن الموقع:
http://www.alnoor.se/author.asp?id=1775/21/08/2013

[4] - منذر السيد أحمد الحلولي،" الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني"، (رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، 2009)، ص 37.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1-الحرية والإكراه:

حيث أن الثقافة السياسية قد تؤكد على قيمة الحرية وهنا فإن طاعة الفرد للسلطة الحاكمة يكون على أساس الاقتناع وليس الخوف، ويكون لدى الفرد الإحساس بالقدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية والمشاركة الإيجابية أو قد تؤكد على قيمة الإكراه وفي هذه الحالة عادة ما ينصاع الفرد للحكومة بدافع الخوف لا الاقتناع، ويفقد الإحساس بالقدرة على التأثير السياسي.[1]

2- الشك والثقة:

حيث يعتبر عنصر الشك أو الثقة في السلطة الحاكمة عنصرا أساسيا من عناصر الثقة السياسية لأي مجتمع وتتوقف مدة ثقة الفرد أو شكلها في الحكومة على طبيعة سلوك الحكومة تجاه الأفراد ومدى استجابتها لمطالبهم كذلك فإن انخفاض الثقة بين الأفراد وبعضهم البعض يقلل من ثقة الأفراد في حكومتهم.

3- المساواة والتدرج:

فقد تؤكد الثقافة السياسية إما على المساواة بين الأفراد أو التمييز والثقة بينهم وتزداد درجة المشاركة السياسية في المجتمع مكلما زاد الإحساس بالمساواة بين الأفراد .بمعنى أن الثقافة السياسية لمجتمع ما تؤكد على المساواة بين الأفراد أو على التفرقة التحكمية بينهم، وفي هذه المساواة يتوقع أن تكون درجة المشاركة الجماهيرية في العملية السياسية أكبر منها في التفرقة، وتتبنى أغلب المجتمعات الحديثة قيمة المساواة في اعتبارها كإحدى القيم الأساسية التي تحكم العلاقات بين الأفراد وفي هذه المجتمعات يكاد يختفي التمييز التحكمي بين الأفراد في الحقوق والالتزامات.

[1] - بحث مقدم حول الثقافة السياسية، ص 04. عن الموقع:
http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue21/article21/article13.htm/18/07/2013.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

4- الولاء المحلي والولاء القومي:

ففي المجتمعات التي تعنى قيمة الثقافة القومية يتجه الأفراد بولائهم نحو الدولة ككل، بما يتضمنه ذلك من شعور بالمسؤولية العامة وإعلاء المصلحة العامة على المصلحة الخاصة والاهتمام بقضايا القومية، أما في المجتمعات التي تعلي من قيمة الثقافة المحلية يتجه الفرد بولائه لأسرته وقبيلته أو جماعته الدينية أو العرقية على حساب الدولة، ويصاحب ذلك غياب الشعور بالمسؤولية العامة والانغلاق على القضايا المحلية والذاتية.[1]

والإعلاء من شأن الفرد والتقليل من شأن الجماعة وتغذية قيم التعصب للفكر الأحادي وعدم تقبل الاختلاف والنقد والحوار المبني على أسس موضوعية.[2]

أما بالنسبة لخصائص الثقافة السياسية العربية فهي تمثل مخزونا تاريخيا هائلا يتكون من قيم الشجاعة والتواضع والتسامح والحرية ونقائضها، فالعبرة هي بطبيعة الظروف والقيادة السياسية التي تساعد على إبراز مجموعة معينة من القيم على حساب غيرها، ويمكن التعرف على أهم خصائص الثقافة السياسية العربية من خلال تحديد موقعها من ثلاث قضايا رئيسية:

- قضية الانتماء والهوية.
- قضية المشاركة السياسية.
- قضية علاقة الدين بالقومية.[3]

كما أنه يحتاج أي نظام سياسي إلى وجود ثقافة سياسية تغذيه وتحافظ عليه فالحكم الفردي توائمه ثقافة سياسية تتمحور عناصرها في الخوف من السلطة والإذعان لها، وضعف الميل إلى المشاركة وفتور الإيمان بكرامة وذاتية الإنسان وعدم إتاحة الفرص لظهور المعارضة أما الحكم الديمقراطي، فيتطلب ثقافة تؤمن بحقوق الإنسان وتقتنع بضرورة حماية الإنسان وكرامته في

---

[1] - مجدي فادي تركس،تنمية الثقافة السياسية للمرأة في صعيد مصر، أعمال المؤتمر المقام بجامعة أسيوط، أفريل2008، ص 04.

[2] - ثقافة الديمقراطية والمشاركة السياسية للشباب، عمل مقدم للمؤتمر: Régional séminaire on national youthpolicies for the middle East and North Africa Région analytical repart : Décembre 2004, P 06.

[3] - عبد المالك المتوكل، "خصائص الثقافة السياسية العربية"، عن الموقع:
http://www.sawtshouraonline.com/index.php?option=com_k2/10/09/2013

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مواجهة أي اعتداء على هذه الحريات، حتى ولو كان من قبل السلطة نفسها، كما يشترط استمرار النظام والحفاظ على بقائه توافر شعور متبادل بالثقة بالآخرين في ظل مناخ اجتماعي وثقافي بعد الإنسان لتقبل فكرة وجود الرأي والرأي الآخر، ويسمح بوجود قدر من المعارضة في إطار قواعد وأطر سياسية موضوعة بدقة لكي تنظم العلاقة بين أفراد المجتمع السياسي.

وتساهم الثقافة السياسية السائدة في المجتمع إلى حد كبير في بلدان كثيرة في تحديد شكل نظام الحكم بل إنها قد تساهم في تحديد عناصر القيادة السياسية، فقد تكون القيادة السياسية حكرا على عائلة معينة، أو على مجموعة صغيرة ذات وضعية خاصة دينية أو مذهبية أو عرقية أو تعليمية، وحيث يقدر المجتمع كبار السن ويعلي الذكور على الإناث، يغلب أن تجيء القيادة من صفوف المسنين الذكور، وفي كثير من الأنظمة السياسية ينظر إلى فئة معينة على أنها الأجدر بالسيطرة على المستويات العليا للسلطة، هذه الفئة قد تكون رجال الدين أو العسكريين أو المحامين ... الخ، وفي هذه الحالة يتوقع أن تعكس السياسة العامة مصالحهم في المقام الأول وتؤثر الثقافة السياسية كذلك على علاقة الفرد بالعملية السياسية، فبعض المجتمعات تتميز بقوة الشعور بالولاء الوطني والمواطنة المسؤولة، وهنا يتوقع أن يشارك الفرد في الحياة العامة، وأن يساهم طواعية في النهوض بالمجتمع الذي ينتمي إليه وفي دول أخرى يتسم الأفراد باللامبالاة والاغتراب وعدم الشعور بالمسؤولية تجاه أي شخص خارج محيط الأسرة، وفي بعض الأحيان ينظر المواطن إلى النظام السياسي على أنه أبوي يتعهد من المهد إلى اللحد ويتولى كل شيء نيابة عنه ويعمل على ضمان رفاهية الجماعة وفي المقابل قد يتشكك الفرد في السلطة السياسية ويعتبرها مجرد أداة لتحقيق مصالح القائمين عليه وليس إلا ... لذلك يمكن القول أن الاستقرار السياسي يعتمد على الثقافة السياسية "فالتجانس الثقافي والتوافق بين ثقافة النخبة والجماهير يساعدان على الاستقرار، أما التجزئة الثقافية والاختلاف بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير فإنه يشكل مصدر تهديد لاستقرار النظام السياسي.[1]

[1] - حسن عابي، مرجع سابق، ص 91.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ما يمكن قوله عن خصائص الثقافة السياسية أنه لكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أبنائه، تلك الثقافة التي تطورها مجموعة من القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها عبر ميراثه التاريخي والحضاري والجغرافي والتركيب الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، فضلا عن المؤثرات الخارجية التي شكلت خبراته وانتماءاته المختلفة.

ثالثا: مكونات الثقافة السياسية.

يمكن الحديث عن مجموعة من العناصر أو المكونات للثقافة السياسية سواء تلك التي تتبناها الدولة (ثقافة الحكام) أو الثقافة الرسمية، وتلك السائدة لدى الأفراد المجتمع (محكومين) والتي تسمى الثقافة غير الرسمية. ومن هذه المكونات تقوم الثقافة السياسية على عدة مبادئ منها المرجعية التي تعني المصادر المعرفية التي يستند إليها النظام السياسي للدولة، ويدعو المكون أو المبدأ الثاني إلى العمل الجماعي وليس الفردي في كافة قضايا المجتمع، والعمل وفق المسؤولية الاجتماعية ويتعلق المبدأ الثالث بالإطار العام للعمل السياسي وكيفية الفصل بين النطاق الخاص والعام ليحدد لنا شروط المشاركة السياسية في التنمية السياسية مثل السن والأهلية القانونية .. الخ، وأخيرا الحس والولاء الوطني كمبدأ يساعد الأنظمة السياسية وقت الأزمات التي تتعرض لها.[1]

وسوف نتناولها بالتفصيل كالآتي:

1-المرجعية:

وهي تعني الإطار الفكري الفلسفي المتكامل أو المرجع الأساسي للعمل السياسي فهو يفسر التاريخ ويحدد الأهداف والرؤى ويتحرر المواقف والممارسات ويكسب النظام الشرعية وغالبا ما يحقق الاستقرار بإجماع أعضاء المجتمع على الرضا من مرجعية الدولة ووجود قناعات بأهميتها وتغيرها عن أهدافهم وقيمهم وعندما يحدث الاختلاف بين عناصر النظام حول المرجعية، تحدث الانقسامات وتبدأ الأزمات التي تهدد شرعية النظام وبقائه واستقراره ومن أمثلة المرجعيات الديمقراطية والاشتراكية لشكل النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي أما عن الدول النامية

[1] - هيثم نجاوي، "الثقافة السياسية مبادؤها وأبعادها"، الشرق، الصادرة بتاريخ 2012/07/24، ص 10.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فالمسائل المتعلقة بشكل نظام الحكم وطبيعة النظام الاقتصادي وحدود العلاقة بين الدين والدولة لم تحسم بعد ولا تزال مثار خلاف وصراع.[1]

وأغلب الظن أنه لا يوجد أثره محسوس للاختلاف بين عناصر المجتمع في الديمقراطيات الغربية إذ أن هناك اتفاقا عاما على الصيغ المناسبة لشكل النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

2- التوجه نحو العمل العام:

هناك فرق بين التوجه الفردي الذي يميل إلى الإعلاء من شأنه الفرد وتغليب مصلحته الشخصية وبين التوجه العام أو الجماعي الذي يعني الإيمان بأهمية العمل التعاوني المشترك في المجالين الاجتماعي والسياسي والتوجه نحو العمل العام والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وقضاياه من أهم مكونات الثقافة السياسية، ذلك أن هذا الشعور بالمسؤولية يدفع المواطن إلى الإيجابية في التعامل مع القضايا والموضوعات في ظل ثقافة متشابهة مؤداها الإحساس بالولاء للجماعة.[2]

3- التوجه نحو النظام السياسي:

الاتجاه نحو النظام السياسي والإيمان بضرورة الولاء له والتعلق به من ضرورات الإحساس بالمواطنة وما ترتبه من حقوقه وواجبات والتزامات، فكل ثقافة سياسية عليها أن تحدد النطاق العام المعقول للعمل السياسي والحدود المشروعة بين الحياة العامة والحياة الخاصة، ويتضمن هذا النطاق تحديد الأفراد المسموح لهم بالمشاركة فغي العملية السياسية ووظائف المؤسسات السياسية كل على حدى.

كما تفرض الثقافة السياسية معرفة حدود المشاركة في هذا النظام مثل: السن، الحنين، المكانة الاجتماعية والوضع العائلي، بالإضافة إلى أن بعض الثقافات السياسية تحرص على تحديد الأبنية والوظائف السياسية في الدولة وكذلك الأجهزة المنوطة بتحقيق الأهداف تحديد الدولة.

---

[1] - حسن عالي: مرجع سابق، ص 89.

[2] - موسوعة الشباب، المشاركة بين الثقافة والتنشئة، نقلا عن الموقع:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN40.HTM/17/07/2013.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الثقافة السياسية هي التي تدعم النظام وتحدد أطره وتغذيه بالمعلومات المستندة من واقع البيئة وخصوصيتها وتحافظ عليه ضمن بقائه.

4- الإحساس بالهوية:

يعتبر البعض أن الإحساس بالانتماء من أهم المعتقدات السياسية، ذلك أن شعور الأفراد بالولاء والنظام السياسي يساعد على إضفاء الشرعية على النظام، كما يساعد على بقاء النظام وتخطيه للأزمات والمصاعب التي تواجهه، فضلا عن أن الإحساس بالولاء والانتماء للوطن يساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطني وتقبل الأزمات، كما يمكن من فهم الحقوق والمشاركة الفاعلة في العمليات السياسية من خلال التعاون والجهاز الحكومي والمؤسسات السياسية وتقبل قرارات السلطة السياسية والإيمان بالدور الفاعل لها في كافة مجالات الحياة.[1]

رابعا: نماذج الثقافة السياسية.

بناء على ما تقدم نلاحظ أن تعجج التعريفات وتنوعها ينتج عنه تعدد أنماط وأنواع الثقافة السياسية التي تطر ق إليها بعض الباحثين في مجال علم الاجتماع السياسي في دراساتهم وأبحاثهم لفهم هذه المسألة، وقد حاول ألموند وفيربا تحديد نمط الثقافة السياسية وجعلها نوع من السلوك الذي يرتبط بالنظم السياسية الديمقراطية والتي تسعى لخلق نوع من الشعور الإيجابي لدى المواطن، ذلك الشعور الذي يشجعه على أن يأخذ دوره كاملا في المشاركة في العملية الديمقراطية.[2]

وكانت نقطة التساؤل الأساسية في هذه الدراسة هي تحديد العلاقة بين الثقافة السياسية والسلوك السياسي ومدى إمكانية خلق ثقافة سياسية مؤيدة لبناء نظام سياسي ديمقراطي في الدول النامية وما هي الثقافة السياسية المؤيدة لهذا النظام؟.

يرى ألموند وفيربا أن توجهات الأفراد تجاه النظام السياسي تتحدد من خلال ثلاث أبعاد وهي: الإدراك، المشاعر، التقييم.

---

[1] - حسن عالي: مرجع سابق، ص 90.

[2] - مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 184.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1-الإدراك Cognition:

يعني مدى معرفة الأفراد بنظامهم السياسي والبنى التي يحتويها والأدوار السياسية في جانبي المدخلات والمخرجات.

2- المشاعر Affect:

تعني الأحاسيس التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي والسلطات والسياسات العامة.

3- التقييم Evaluation:

يعني الأحكام والآراء التي يحملها الأفراد تجاه النظام السياسي والأدوار السياسية المختلفة وتقييمهم لأداء نظام سياسي بصفة عامة.

ويرى الكاتبان أنه يمكن تحديد وقياس الثقافة السياسية لأي مجتمع من المجتمعات من خلال معرفة مدى وإدراك وشعور وتقييم الأفراد لأربعة جوانب أساسية من الحياة السياسية وهي:

أ-النظام ككل Système:

ويشمل الموقع والتاريخ والشكل الدستوري والمساحة ... الخ.

ب- جانب المدخلات Inputs:

ويشمل الأفراد والجماعات والبنى والعمليات السياسية التي يتم من خلالها التعبير عن تقديم المطالب المختلفة إلى السلطات لتحويلها إلى سياسات عامة وقرارات ملزمة.

ج- جانب المخرجات Ouputs:

ويشكل كيفية وضع وتمييز السياسات العامة في المجتمع وماهية البنى التي تقوم بهذه العملية.

د- دور الذات Self:

ويشمل مدى إدراك الفرد لدوره في الحياة السياسية ومدى معرفته لحقوقه وواجباته وقدراته وماهية المعايير التي يستخدمها لتكوين آرائه حول النظام السياسي وتقييمه لجوانبه المختلفة.[1]

[1] - محمد زاهي، بشير مغيربي: مرجع سابق، ص 223.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1-أنماط الثقافية السياسية حسب كل من ألموند وفيربا:

واستنادا على كيفية توزيع هذه الأبعاد الثلاثة "الإدراك، الشعور والتقييم" قدم ألموند وفيربا تصنيفا لأنواع الثقافات السياسية وهي الثقافة السياسية الضيقة أو المحلية، والثقافة السياسية التابعة أو الرعوية، والثقافة السياسية المشاركة.

أ-الثقافة السياسية الضيقة أو المحلية Parochial political culture:

وتوجد مثل هذه الثقافة في المجتمعات التقليدية البسيطة حيث تقل درجة التخصص إلى حد كبير وحيث يقوم الفرد بأداء أدوار متعددة في نفس الوقت فلا توجد أدوار ووظائف سياسية متخصصة بمعنى أن رئيس المجتمع القبلي مثلا (شيخ القبيلة) يقوم بأداء أدوار سياسية ودينية واجتماعية مختلفة دون أن يكون لديه تمييز واضح محدد بين هذه الأدوار والنشاطات، والعود في مثل هذه الثقافة لديه معلومات ومدارك ضيقة خاصة بالمجتمع المحلي، أما إدراكه ووعيه بنظامه السياسي ككل فهو محدود وغير واضح، ولذلك فإن إدراكه للجوانب المختلفة للنظام – المدخلات والمخرجات- ودور الذات هو إدراك بسيط ومشوش.

ب- الثقافة السياسية التابعة أو الرعوية:

وتوجد هذه الثقافة عندما يكون هناك إدراك لدى الأفراد بالنظام ككل وبجانب المخرجات، مع غياب أو تذبذب الإدراك بجانب المدخلات ودور الذات في العملية السياسية وفي التأثير على النظام السياسي، أما شعور الفرد وتقييمه للنظام السياسي ومخرجاته في مثل هذه الثقافة فقد يكون شعورا وتقييما مؤيدا أو معارضا، بمعنى أنه يعتبر السلطات شرعية وقد يعتبرها غير شرعية، إلا أن موقف الفرد وسلوكه الفعلي عادة ما يكون سلبيا وذلك لإحساسه بعدم قدرته على التأثير على النظام لذا فإنه يخضع للقرارات التي تتخذها السلطات ويعتبرها إلزامية ولا يمكن تحديها، ويفسر على أنه قبول للسلطة ولقراراتها المختلفة دونما تحدي أو أية محاولة لتغييرها، سواء كان راضيا عنها أم غير راض، حيث أنه يرى أنه ليس لديه القدرة على فعل أي شيء تجاهها وأنه مجرد تابع أو رعية.[1]

[1] - مرجع سابق، ص 225.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ج- الثقافة السياسية المشاركة:

المواطن هنا واع بحركة النظام السياسي والقواعد التي يعتمدها ومؤسساته وبالتالي يلتزم بالمشاركة السياسية الفعال.[1]

أي في مثل هذه الثقافة يكون الفرد عادة مدركا للجوانب السياسية السابق ذكرها، النظام ككل والمخرجات والمدخلات ودور الذات في النظام السياسي فالفرد يعرف حقوقه وواجباته ويثق بكفاءاته وقدرته على التأثير في الحياة السياسية، ويفسر دوره على أنه دور إيجابي وفعال في العملية السياسية وهذا الإدراك تصاحبه مشاعر وأحاسيس معينة تجاه النظام ومكوناته وهذه التوجهات وأنماط التكيف قد تكون سلبية أو إيجابية، بمعنى أن شعور الفرد وتقييمه للنظام بجوانبه المختلفة قد يتراوح بين القبول الكامل والرفض التام.[2]

وأخيرا أوضح ألموند أن ما حدده من أصناف الثقافة السياسية إنما هو نماذج مثالية لا توجد بصورة خالصة في أي نظام من الأنظمة الملموسة في هذه نجد مزيجا من الثقافات الثلاث والمهم بنظره أن يكون المزيج جيدا، وهو الذي تغلب عليه ثقافة المشاركة.

ولقد وجهت انتقادات عديدة لنظرية الثقافة السياسية كما قدمها أصحابها كل منها شمل وجها من وجوهها، فكان مما عيب عليها خلفية واضعيها وتفضيلهم لنماذج بلدانهم وترددها بشأن الأسبقية في ثنائية الديمقراطية والمجتمع المدني، غير أن هذه النظرية لم تكن من غير فائدة، لأنها فتحت حقل البحوث في الثقافة السياسية لرصد العلاقة بينها وبين الديمقراطية.

فيما يخص البلدان العربية بحكم الارتباط القوي بين الثقافة السياسية والثقافة بوجه عام من جهة ولجوء البعض من دعاة هذه المدرسة إلى التاريخ لتفسير طبيعة الثقافة السياسية السائدة ضمن مجتمع معين في زمن معين، وعندما تبين أن البلدان العربية تبدي مقاومة شديدة للديمقراطية في عالم تزايدت فيه تجارب التحول الديمقراطي واتسع نطاقها، وكثرت الدراسات السياسية والاجتماعية حولها، كان من الطبيعي أن تقبل العديد من الباحثين من العرب وغير العرب على

---

[1] - إيمان دي، نسيمة مسالي: أدبيات الدراسة في الأنظمة السياسية المقارنة، (بحث سنة أولى ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2011)، ص 62.

[2] - محمد زاهي، بشير مغيربي: مرجع سابق، ص 226.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

النظر في الثقافة العربية الإسلامية خاصة من جهة اتفاقها أو تناقضها مع الديمقراطية وانقسموا في ذلك فرقا فقال بعضهم أن الثقافة العربية لا يمكن أن تتعايش مع الديمقراطية وأنها من أهم معوقات قيامها في هذه البلدان، وقال آخرون العكس جاعلين الموانع والعقبات أمام الديمقراطية بهذه البلدان على مستوى الحكام والأنظمة السياسية.

كائنا ما كان الأمر فإن ضرورة انتشار القيم الديمقراطية ومفاهيمها من أمثال المواطنة والمساواة والتعددية وقيمة الفرد وحريته في المجتمع وحقوق الإنسان وحريات الفكر والتفكير وما شابه ذلك لقيام الديمقراطية وتوطيدها ليست موضوع نقاش عند الديمقراطيين، بيد أن السؤال الأهم يبقى قائما برمته وهو سؤال الطرق والأساليب والوسائل والقوى القادرة على زرع هذه القيم وتنميتها.[1]

2-أنماط الثقافة السياسية حسب روزنبوم:

هناك تصنيف آخر للثقافة السياسة ويمثل هذا التصنيف الباحث روزنبوم حيث قسم الثقافة السياسية إلى نمطين هما كالآتي:

أ-النمط المتكامل:

في هذا النمط يكون أغلبية المواطنين في المجتمع إيجابيين في توجهاتهم السياسية نحو النظام السياسي ونحو دورهم في المجتمع، وكذلك نحو الآخرين بحيث يشعرون أنهم قادرين على التأثير في النظام السياسي، كما أن لهم كفاءة على التأثير في النظام السياسي، كما أن لهم كفاءة وفاعلية عالية وهم على ثقة بالآخرين وعلى لاستعداد للتعاون مع غيرهم من أجل المصالحة العامة.

ب- النمط المفتت:

وهو على عكس النط السابق بحيث يكون أغلبية المواطنين في المجتمع سلبيين في توجهاتهم السياسية نحو النظام السياسي ونحو دورهم في المجتمع وكذلك نحو الآخرين بحيث لا يشعر

[1] - صالح بلحاج: أبحاث وآراء حول المسألة (التحول الديمقراطي في الجزائر)، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، الجزائر، جوان 2012، ص 73.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المواطنون بأنهم قادرين على التأثير في النظام السياسي، كما أنهم يشعرون بالاغتراب في وطنهم ولا يثقون في الآخرين، فهو ما يجعلهم غير متعاونين معهم لأنهم غريبين عنهم.[1]

خامسا: علاقة الثقافة السياسية ببعض المفاهيم المشابهة.

1- علاقة الثقافة السياسية بالمشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية من أهم القضايا المثارة في العالم لما لها من أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة على الجانب السياسي والاجتماعي.[2]

أي أن المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية، تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتها وآليات اشتغالها.[3]

حيث ارتبطت هذه الأخيرة بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات التي تتجه نحو الديمقراطية، حيث أصبحت ظاهرة عميقة متأصلة بالحياة السياسية قوامها النضج الثقافي والسياسي.[4]

وفي مدلولها الإيجابي تعني ذلك الانخراط الفاعل المنتج في الحياة السياسية لمجتمع ما ونهج وسلوك سياسي واع وامتلاك ثقافة سياسية موجهة للتفكير والممارسة.

حيث ارتبط مفهوم المشاركة في أذهان كثيرين بالسياسة ويساعد على ذلك شيوع تعبير المشاركة السياسية وعندما نتحدث عن المشاركة الشعبية، يسود اعتقاد في أن المقصود بها هو مشاركة الشعب في أمور السياسة والحكم دون غيرها، فالنشاط السياسي هو أحد أشكال المشاركة، ولكنه ليس الشكل الوحيد لها وأن ارتفاع معدلات المشاركة في هذا النوع من

---

[1] - نبيل حليلو: مرجع سابق، ص 29.

[2] - فريد فؤاد فاطمي، "أثر الوضعية الاجتماعية لشباب الجزائري على المشاركة السياسية"، (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010)، ص 09.

[3] - ليلى بن برغوث، "الإعلام المرئي والمشاركة السياسية – تحليل سيميولوجي لخطابات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال الحملة الانتخابية 2009"، (رسالة ماجستير، قسم الإعلام والاتصال، جامعة باتنة، 2011)، ص 157.

[4] - محمد لمين لعجال، "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، (العدد 12)، (نوفمبر 2007)، ص 238.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأنشطة يكون مؤشرا على ازدياد هذه المعدلات في مجالات أخرى: اجتماعية وتنموية وثقافية وتعليمية وبيئية وغيرها، غير أن هذا لا يعني أن المشاركة فغي السياسة هي الأصل وأن ما عداها من أشكال هي فروع وليس هناك ما يثبت افتراضا شائعا مؤداه أن توسيع نطاق المشاركة السياسية هو المفتاح للأشكال الأخرى من المشاركة في مجالات متنوعة، فهناك علاقة تأثير وتأثر أو تغذية متبادلة بين المشاركة السياسية وبين العمل العام في مجالات أخرى، فالشخص الذي يشارك في خدمة مجتمعه من خلال محو الأمية وحماية البيئة أو ترشيد المستهلك ... الخ يرتقي وعيه السياسي أو الاهتمام بما يحدث من تطورات في هذا المجال، وتختلف مسميات المشاركة، فهناك من يطلق عليها المشاركة الجماهيرية، وهناك من يسميها المشاركة الشعبية أو المشاركة العامة، وبالرغم من اختلاف تلك المسميات إلا أنها تدور كلها حول معنى واحد وهو مساهمة كل فرد من أفراد المجتمع في كل المستويات في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. [1]

ويقتضي الاقتراب من مفهوم المشاركة السياسية توضيح المقصود بمصطلح المشاركة بصفة عامة، فالمشاركة قد تعني أي عمل تطوعي من جانب المواطن، بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أعلى مستوى حكومي أو محلي أو قومي، وهناك من يعرفها على أنها "عملية تشمل جميع صور اشتراك وإسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي، لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشاريا أو تقريريا أو تنفيذيا أو رقابيا، وهي قد تعني لدى البعض الجهود التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القادة السياسية ووضع الخطط وتنفيذ البرامج وإسهام المواطنين بدرجة أو أخرى في إعداد وتنفيذ سياسات التنمية المحلية، وقد تعني أيضا تلك الجهود المشتركة الحكومية والأهلية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن

[1] - مصطفى محسن، "المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (العدد 8)، ص 10.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إيجادها لمواجهة الحاجة الضرورية وفقا لخطة مرسومة وفي حدود المشاركة السياسية والاجتماعية للمجتمع.

وكانت المشاركة السياسية تعني بصفة عامة تلك الأنشطة التي يسهم المواطنون من خلالها في الحياة العامة ومن تلك المستويات: **مستوى أعلى:** وهو ممارسة النشاط السياسي مثل الانتماء للأحزاب السياسية وحضور الجلسات السياسية والمشاركة في الحملات الانتخابية. **ومستوى ثان:** مثل مستوى الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية، **ومستوى ثالث:** يشمل الهامشيون في العمل السياسي ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للاهتمام السياسي، **ومستوى رابع** هم المتطرفون سياسيا وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة ويلجؤون إلى أساليب العنف.

ويمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير عمل المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي يعتبر فيها قيمة أساسية بمفهوم المواطنة.

وهناك أربه مراحل للمشاركة وهي: مرحلة الاهتمام بالقضايا العامة ومتابعة الأحداث السياسية، حيث يميل الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل وتزداد وقت الأزمات وأثناء الحملات الانتخابية والمعرفة السياسية بالشخصيات ذات الدور السياسية في المجتمع، يأتي ثاني تلك المراحل والتصويت السياسي والمشاركة في الحملات الانتخابية، ثالثها المطالب السياسية التي تتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية من رابع هذه المستويات من المشاركة السياسية.[1]

وفي المجتمعات العربية تعتبر المشاركة السياسية واجبا مدنيا على المواطنين، وكلما زادت المشاركة كان ذلك دليل على صحة المناخ السياسي، فضلا عن المشاركة تعتبر أفضل وسيلة لحماية المصالح الفردية، كما أن مدى المشاركة يتفاوت طبقا للتعليم والمهنة والجنس والسن ومحل الإقامة والشخصية والمحيط الثقافي، فكلما زاد مستوى التعليم زادت المشاركة، كما أن المشاركين

[1] - المرجع نفسه، ص 11.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من الرجال هم أكثر من المشاركات من النساء، وكذلك المشاركين من قاطني المدن هم أكثر من أولئك قاطني الريف، وتتسم المشاركة السياسية بعدة خصائص منها:

-أنها سلوك تطوعي وإيجابي وواقعي وهي عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة متعددة الجوانب والأبعاد، تهدف إلى اشتراك كل فرد من أفراد المجتمع في كل مرحلة وهي هدف لأن الحياة الديمقراطية السلمية تقتضي مشاركة الجماهير.

- للمشاركة السياسية العديد من الدوافع الشخصية والمجتمعية مثل الشعور بأن المشاركة واجب والتزام من كل فرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه وحب العمل العام والرغبة في مشاركة الآخرين في تطوير المجتمع وتحسين مستويات الخدمة فيه، والرغبة في تقوية الروابط بين مختلف هذه الفئات وكذلك محاولة التأثير على صنع السياسة العامة في المجتمع، وتحقيق المكانة المتميزة بين أفراد المجتمع وتحقيق مصالح شخصية تتمثل في: السيطرة والتمتع بالنفوذ وتحقيق منافع مادية وغيرها من المصالح الشخصية، ومن هنا فإن المشاركة لا تقتصر في الديمقراطيات المعاصرة على النشاط الانتخابي، وإن كان هذا النشاط هو الذي يلتزم به أكبر عدد من الأفراد، فهي تعبر عن نفسها بأشكال أخرى مندمجة تماما باللعبة السياسية لأن مثل تلك المشاركة هي المؤشر الأهم لاحتمالات قيام مجتمع ديمقراطي، يوازن بين الحرية والعدالة الاجتماعية لأن الديمقراطية الحقيقية لا تتم دون أن يتحمل الشعب عبء مسؤوليته بتنظيم نفسه.[1]

- ومع تعرض المرء للمؤثرات السياسي يزداد احتمال مشاركة في الحياة العامة ويتأثر حجم ومدى المشاركة السياسية بالمتغيرات الاجتماعية، وترتبط المشاركة بعناصر الإطار السياسي التي تتمثل في رؤية القيادة لدور المواطن، ومدى توافر الحرية للتنظيمات الحزبية والشعبية والمجالس النيابية المنتخبة، وتتطلب المشاركة ضرورة توفر عدد من العوامل التي تزيد من فاعليتها وتضمن بقاءها واستمرارها مثل ضرورة توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للجماهير، وارتفاع وعي هذه الجماهير بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والشعور بالانتماء للوطن والإيمان بجدوى

[1] - محمد لمين لعجال، ص 239.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المشاركة ووجود التشريعات التي تضمن وتؤكد وتحمي المشاركة، ولهذا تؤثر المشاركة على الأفراد وعلى السياسة العامة للأفراد ولها دور في التنمية.

ولقد شرعت الدول في الوطن العربي عقب استقلالها في عمليات تحديث اقتصادية واجتماعية وسياسية وتتضمن التنمية في بعدها السياسي وتطوير المؤسسات السياسية وتعتبر المشاركة السياسية مختلف صورها من أهم مؤشرات مدى ديمقراطية النظم السياسية والمقياس الأهم على مدى شرعيتها ومؤشرا هاما يعكس الثقافة السياسية السائدة بما تحتويه من قيم مدعمة وأخرى سلبية بإضافة إلى كونها عنصرا أساسيا في قضية التنمية الشاملة للمجتمعات من منطق أن أهداف التنمية هي توفير مساحة أوسع للحريات الحقيقية التي يتمتع بها المواطنون في جميع المجالات.

ولقد أضافت العولمة تأثيرات جديدة على قيم الثقافة السياسية ولا سيما في مجال العولمة الاتصالية ونمو شبكة الاتصالات التي عممت الديمقراطية وترتب على كل ما سبق وجود أزمة مشاركة سياسية فعلية ظهرت ملامحها الأساسية في استنكار وجود المعارضة بمختلف أطيافها وتعثر التحولات الديمقراطية في الشرق الأوسط، وترتبط فكرة تعزيز المشاركة السياسية في مجتمعاتنا العربية بتدعيم قيم الثقافة الديمقراطية والتي تتسم بغلبة الثقافة السياسية المشاركة، والتي يتميز فيها المواطنون بدرجة عالية من الوعي، من خلال قدرتهم على التعبير عن أنفسهم ومصالحهم والمشاركة في صنع القرار.[1]

ومن هنا فنحن بحاجة إلى ثقافة سياسية جديدة تحسم الصراع لصالح قوى المستقبل يكون المواطن فيها حرا ومشاركا وفعالا، ثقافة تقوم على مؤسسات التنشئة السياسية وغير الرسمية، وبذلك تخلق بيئة مواتية لدعم التطور الديمقراطي في مجتمعاتنا، إن مشاركة أحزاب الإسلامي السياسي في الانتخابات البرلمانية في بعض دول المجتمع العربي مؤشرا على تحول فعلي في أطروحات تلك الأحزاب التي كانت في يوم ما ترفض المشاركة فيها، وهو تحول في اتجاه قبول الديمقراطية واحترام التعددية ولا شك في أن هذه النظرة قاصرة ولا تعي بشكل واضح

[1] - ليلى بن برغوث، ص 161.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ماهية تلك الأحزاب وتوجهاتها الحقيقية وما يمكن أن يحدث لو أنها انفردت يوما ما بالأغلبية البرلمانية والتشكيل الحكومي، فثمة شواهد فعلية على ذلك جاءت بنتائج سلبية على الديمقراطية.

إن قلة من النخب السياسية والثقافية الحديثة هي التي تملك الحس العميق بمعنى الحريات الفردية بقدر ما تطمح إلى المشاركة السياسية والمعاملة على قاعدة المساواة ورفض العبودية لا يعني أن قضية الحرية لا تعني إلا النخب المثقفة الاجتماعية والسياسية ولا تفيد غيرها.

إن إقامة نظام مدني قائم على احترام الأفراد ومشاركتهم جميعا في الحياة السياسية وتطوير وعيهم المدني وتعميق شعورهم بالمسؤولية عن مصير مجتمعهم وما يحصل فيه عن حالته وتقدمه ومستقبله لا يشكل اليوم النظام الوحيد القادر على بناء جماعة سياسية حية وفاعلة ومبدعة فحسب، بل قادرة على التفاعل والتعاون والتواصل مع المجتمعات المحيطة بها والدفاع عن نفسها ومصالحها، إن الديمقراطية ليست شيئا سوى مشاركة الجميع في تحمل مسؤولية تقدير مستقبلهم المشترك، وإذ وصلنا إلى هذا الموقف، ونمينا هذا الاستعداد من الأفراد أصبحنا واقعا أو من حيث الواقع مجتمعات ديمقراطية.

إذن المشاركة السياسية تعني تلك الأنشطة التي يقوم بها المواطنون، بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام ويلعب الأفراد من خلالها دورا في الحياة السياسية المجتمعية ويرى البعض أن أنشطة المشاركة يمكن تصنيفها في مجموعتين:

-**أنشطة تقليدية:** وتشمل التصويت ومتابعة الأمور السياسية والدخول مع الغير في مناقشات سياسية وحضور الندوات والمؤتمرات والانضمام إلى جماعات المصالح والانخراط في عضوية الأحزاب السياسية.[1]

- **أنشطة غير تقليدية:** وتشمل الأنشطة التي تقوم بها الجماهير مثل: الشكاوي، التظاهر، الإضراب والاحتجاجات والاعتصامات، فالمشاركة السياسية ترتبط بالمسؤولية الاجتماعية التي تقوم على أساس الموازنة بين الحقوق والواجبات لذلك فهي سمة من سمات النظم الديمقراطية، وتؤدي إلى مزيد من الاستقرار والنظام في المجتمع، كما أنها تؤدي إلى قيام الجماهير بتنظيم

[1] - مصطفى محسن، مرجع سابق، ص 12.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أنفسها في جمعيات أهلية تساند الهيئات الحكومية وتفتح ميادين للخدمات والنشاط، وتزيد الوعي العام للجماهير، وتعمل على تنمية المجتمع لأنها تعتبر أفضل وسيلة لتنمية الشخصية الديمقراطية على مستوى الفرد والجماعة.

وهي حق أساسي يتمتع به كل مواطن يعيش في مجتمعه فمن حقه أن يختار حكامه وأن يختار نوابه الذين يقومون بالرقابة على الحكام وتوجيههم بما فيه مصلحة الشعب.

والمشاركة السياسية يلزمها ثقافة تتكون من قيم عدة نقل أهمها: قيم الحرية (حرية الحركة في إطار القانون) والمساواة (في موطنه وأمام القانون) والفردية)بوصف الفرد أساس كل مجتمع) والتعددية (بوصفها طبيعة الحياة) والتسامح (لكل حق الإيمان بما يشاء ولكن لا حق لأحد فرض إيمانه على الآخرين).

ومن تلك القيم السياسية تنبثق قيم فرعية أخرى وتشكل القناعات والممارسات فعلى أساس قيمة الحرية تقوم حرية القول والمعتقد والتجمع وغيرها من حريات مدنية، وعلى أساس قيمة المساواة تقوم فكرة المواطنة التي لا تستقيم دولة حديثة ديمقراطية كانت أو غير ذلك دون أن تكون المواطنة هي المرجعية في العلاقة بين السلطة والفرد. وهذه تحتاج غبر الممارسة إلى أدوات يمكن رصد أهمها ارتباطا بالثقافة السياسية وهي:

أ-الأسرة.

ب- حماية الرفاق.

ج- المسجد.

د- المؤسسات المهنية.

هـــ- الأحزاب السياسية.

و- وسائل الاتصال.[1]

[1] - Vagiri Chahkakh, « Elemenents de réflexion sur les parties politiques et références idéologiques dans le tiers non de « travaux de science politique institus de science politique hausann, Octobre 1990, P 02.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2- علاقة الثقافة السياسية بالتنشئة السياسية:

لقد وجد مفهوم التنشئة السياسية اهتماما كبيرا من جانب العديد من علماء السياسة والاجتماع والنفس، وله جذور ممتدة في التاريخ ترجع إلى العصور القديمة ولا زالت إلى يومنا هذا تسعى كلها إلى كيفية ظهور ونشأة المواطنة. ففي القرن السادس قبل الميلاد أرجع الفيلسوف الصيني كونفيشيوس "فساد الحكم إلى غياب المواطنة الصالحة بسبب عجز الأسرة عن تلقين قيم الفضيلة والمصلحة العامة، لهذا دعا جهاز الدولة إلى تحمل مهمة تعليم الناشئة ابتغاء خلق نظام سليم.

وذهب أفلاطون في كتابه "الجمهورية" إلى اعتبار التعليم واحد من أهم أعمدة الدولة الفاضلة ذلك أن التعليم يمثل أحد أهم الدعائم الخاصة بالتنشئة السياسية على أسس علمية وتربوية وذلك بوضعه للتصور الخاص بالنسق التربوي لإعداد الفلاسفة والسلوك، وكرس أرسطو الكتاب الأخير من سفر السياسية للحديث عن التربية، وجاء فيه أن من ضمن واجبات الحاكم أن يهتم غاية الاهتمام بأمر تربية الأجيال.

و لم يختلف الفارابي عن هؤلاء كثيرا، إذ يشير في مؤلفه "آراء أهل المدينة الفاضلة" إلى ضرورة تسلح حاكم المدينة بالمعرفة النظرية والعلمية التي تيسر له أسباب القيادة وتوجيه سلوكهم.

هذا التناول يدل على الاهتمام المكثف بدراسة العلاقة بين التنشئة والسلوك السياسي إلا أن هذه المعالجة تمثل تأمل فلسفي مطلق أو مجرد ضرب من التصورات الانطباعية التي تغلب عليها النزاعات الأخلاقية البحتة وعليه فهي أقرب ما تكون إلى الوصايا والتوجيهات الإرشادية وأبعد ما يكون عن التحليلات العلمية.[1]

ومع التقدم والتطور ونتيجة للتغييرات الاجتماعية خاصة التي مست الواقع السياسي فرضت ضرورة تحليل هذه القضية (التنشئة السياسية) تحليلا علميا ينطلق من الواقع، وعليه فقد لاقى هذا الموضوع عناية بالغة من رجال العلم التربوي والسياسي والاجتماعي لتحليله وتفسيره،

[1] - حسن عالي، المرجع نفسه، ص 95.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وكان هرابرت هايمن السبق إلى ريادة التطور الجديد في دراسة التنشئة السياسية، فمنذ صدور مؤلفه الشهير "التنشئة السياسية" دراسة سيكولوجية للسلوك السياسي وتراث هذا الموضوع يزخر بالعديد من البحوث والدراسات النظرية والإمبريقية في هذا المجال، والمتمعن في مختلف دراسات هذا الموضوع يجد أن هناك اتجاهين أساسيين في تحديد مفهوم التنشئة السياسية.

الاتجاه الأول: ينظر للتنشئة السياسية على اعتبار أنها عملية يتم بمقتضاها تلقين الأطفال القيم والمعارف والمعايير والاتجاهات السياسية المستقرة في خبرة وذاكرة المجتمع، وعند تحليل هذا الاتجاه نجده يركز على تلقين الثقافة السياسية السائدة في المجتمع لأطفاله وأفراده.

الاتجاه الثاني: يتناول التنشئة السياسية كعملية يكتسب الفرد من خلالها وبصورة تدريجية كيانه الشخصي بما يعطيه القدرة على التعبير عن ذاته وكيفية تحقيق مطالبه ويركز هنا الاتجاه على التحفيز لبناء ثقافة جديدة (تعديل الثقافة السياسية) في إطار جهود وخطط التنمية الشاملة.

هذان هما الاتجاهان الرئيسيان في تحديد مفهوم التنشئة السياسية، وبالرغم عن ما بينهما من اختلاف إلا أنهما يقدمان نظرة متكاملة للمفهوم، وأن كل منهما ضروري للتنشئة السياسية.

أما إذا تحدثنا عن مصادر التنشئة السياسية فنجد أن هذه الأخيرة مستمرة طوال حياة الفرد.[1] تبدأ من الميلاد داخل الأسرة وتستمر في المدرسة وتتأثر بجماعات الرفاق ونسق المهنة ومن ثم تستمر عملية التنشئة باتساع دائرة التفاعل، وهي تسعى لتحقيق التكامل والتوحد مع العناصر الثقافية والاجتماعية.[2]

وتمارس هذه المؤسسات تأثيرات متباينة على الفرد تبعا للمرحلة العمرية التي يمر بها. وتجدر الإشارة إلى أن هناك قدرا من التداخل بين تأثير كل منها في نفوس الأفراد بحيث لا يمكن عزل أثر إحداها عن الأخرى.

وهنا نجد أن هذا المفهوم كما سبقت الإشارة إليه يعبر عن السبيل إلى إبقاء أو تغيير الثقافة السياسية، فهذه الأخيرة من أهم مجالات التنشئة الاجتماعية، ويمكن فهمها بأنها ما يتعلمه الفرد

---

[1] - سماح قارة، "التغيير الاجتماعي والتنشئة السياسية" مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، (العدد 2-3)، (جانفي/جوان 2008)، ص ص 3-7.

[2] - علي عبد العزيز الياسري: "التنشئة الاجتماعية السياسية مفهومها، جذورها"، مجلة دراسات دولية، (العدد 40)، ص149.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من معلومات بهدف تنميته المفاهيم السياسية عن مجتمعه المحلي والقومي، وكذلك العالمي، ومعرفة الحقوق والواجبات والقيم والمعايير والتوجيهات الضرورية للتكيف مع المجتمع (النظام السياسي).

تساهم التنشئة السياسية في غرس المعتقدات والقيم والمفاهيم السياسية في عقول الأفراد منذ بداية حياتهم (دور الأسرة) وتعد استمرارية الثقافة من أهم الوظائف الاجتماعية لعملية التنشئة، فلكل جماعة ثقافتها الخاصة بها، العقائدية والسياسية التي تميزها عن بقية المجتمعات الأخرى.

ولما كانت الثقافة تمثل الحصيلة التاريخية لكل ما تعلمه أفراد جماعة معينة أو مجتمع معين وفقا لطرق معيشتهم وطرق تفكيرهم ومشاعرهم تجاه الآخرين، هذه الثقافة تعتبر أساسا لبقاء المجتمع بل واستمراره.

إن كل ثقافة تتخذ من المجال السياسي فضاء معرفيا تهتم باتجاهاته ومسائله الكبرى وتتمثل الثقافة السياسية من خلال ثلاث محددات:

محدد معرفي: ويتمثل فغي طبيعة المعلومات والمعارف ذات الطابع السياسي.

محدد عاطفي: ويتمثل في طبيعة العلاقات الممكنة بين المواطنين والقادة والمؤسسات.

محدد تعليمي: ويتمثل في مختلف الأحكام والتقييمات التي يصدرها الأفراد على الظواهر والمؤسسات.

كما يرتبط مفهوم الثقافة السياسية بالفلسفة الاشتراكية التي تؤكد على تلقين المبادئ والقيم السياسية في مراحل مبكرة من عمر الفرد، ومع تسليمنا بأهمية الخبرات المبكرة في تشكيل شخصية الفرد بصورة عامة، إلا أن ذلك لا يمنعنا من الاعتراف بالدور الإيجابي للفرد في تقبل وتمثل الأحداث الخارجية، فالثقافة السياسية لا تنتقل من جيل لآخر كمسلمات وإنما تتعرض لقدر من التغيير يعكس التغيير الاجتماعي.[1]

إن التفكير في تفاصيل البنية الثقافية السياسية المكونة في ظل الأنظمة الشمولية هو البحث في المفاهيم السياسية الأساسية، إذ من خلالها تفهم كيف تتركب هذه البنية وتنظم في الوعي الاجتماعي. وهناك بعض المفكرين المعاصرين الذين تطرقوا إلى إحدى أنواع الثقافة السياسية التي

[1] - المرجع نفسه، ص 08.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أقرته الظروف السياسية والاقتصادية المعاصرة، والتي تعرف بالثقافة السياسية السوداء والتي ترمز إلى الانشقاق القائم بين التنشئتين السياسيتين الرسمية والشعبية، هذا النوع من الثقافة دمر الانتماء للوطن ودمرت الوطنية بالكامل ومعها بشكل منظم دمرت العدالة الاجتماعية ولم يعد تحت غلاله الوطن سوى القبلية وتحت غلاله العدالة بعد سوى الدين والمذهب والانتماءات العرقية وما بينهما تنمو الطائفية.[1]

كما يمكننا القول أن التنشئة السياسية هي جزء من التنشئة الاجتماعية والتي من خلالها يكتسب الفرد الاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع، كما تعتبر التنشئة السياسية وسيلة لتصحيح الثقافة السياسية المنحرفة في المجتمع وخلق ثقافة مدنية جديدة ومتحضرة للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم، تحاول الأنظمة السياسية الديمقراطية والدكتاتورية أن تؤثر في التنشئة السياسية للفرد من خلال استهداف أفكاره عن طريق غرس المعلومات وقيم وممارسات يستطيع من خلالها تكوين مواقفه واتجاهاته الفكرية والإيديولوجية التي تؤثر في سلوكه السياسي، وهذا السلوك يلعب دورا في فاعلية الفرد السياسية في المجتمع، لذلك تلجأ الأنظمة السياسية الحاكمة لخلق قيم وإيديولوجيات مقبولة ومشروعة لها في عيون شعوبها، وبما أن التنشئة السياسية هي عملية تأهيلية وتعليمية وتثقيفية يخضع لها الفرد من أجل تفعيل دوره في المجتمع وعلاقتها بالدولة وهي مدعوة أكثر من غيرها في عملية التنشئة السياسية من خلال تأصيل وتثقيف الفرد باعتباره كائنا سياسيا مؤثرا في المجتمع ضمن معطى سياسي معين ويأتي ذلك نتيجة التطور والتحول السياسي للمجتمع وطبيعة نظامه السياسي السائد ومعاييره الإيديولوجية ومرونته الديمقراطية والانفتاح محليا وإقليميا وعالميا، وعندما تنتهي مؤسسات المجتمع المدني عن دورها المهم في تثقيف التنشئة السياسية، فالتنافس السياسي الحاد للقوى السياسية والصراعات الحزبية والطائفية تكسب جمهورها ثقافة عصبية ترتكز على إقصاء الآخر، فتكون التنشئة السياسية قائمة على ثقافة العنف، وبذلك تنحرف مسارات التنشئة السياسية عن معايير القيم الصحيحة إلى القيم الضيقة التي تساهم في تهميش الثوابت الوطنية والولاء المطلق للوطن، وهذا الانحراف يشكل تباين وتناقض في

[1] - سماح قارة، مرجع سابق، ص 07.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

القيم والسلوكيات السياسية لمكونات المجتمع والذي يمهد الطريق إلى العنف السياسي وبالتالي يدخل البلاد في فجوة سيكولوجية كبيرة تجعل المجتمع غير مستقر سياسيا وأمنيا.

كما أنه من خلال تحديد مكونات التنشئة السياسية يمكننا معرفة طبيعة النظام السياسي وخصائصه وأهدافه، كما يمكننا تحديد العلاقة بين مكونات النظام السياسي للبلد وثقافة التنشئة السياسية السائدة تساعد على فهم نمط العلاقة بين مكونات النظام السياسي القائم في المجتمع من خلال قراءة الأطر الفكرية والإيديولوجية ومن هذه المكونات ما يلي:

-**ثقافة الفرد المكتسبة:** إن ثقافة الفرد المكتسبة هي إحدى مكونات التنشئة السياسية ومن خلالها يستطيع الفرد أن يكتسب التنشئة من ثقافة وسلوك وقيم المجتمع الذي يعيش فيه، ويكتسب الفرد تلك الثقافة في السنوات المبكرة من حياته وتنغرس في ذاته وقد تتطور تلك القيم والسلوكيات نتيجة تطور المجتمع ونظامه السياسي، وتختلف أنماط التنشئة السياسية للفرد نتيجة لاتساع مداركه وتنوع ثقافاته فيدخل في مرحلة التقييم والمقارنة بما كسبه واكتسبه من التجربة العمرية ومجالها المعرفي ومراحلها ومحطاتها والتأثير الثقافي للمدرسة والعلاقات مع الأسرة والمجتمع ووسائل الإعلام والاتصال.

- **ثقافة الفرد الذاتية:** إن ثقافة الفرد الذاتية تختلف من إنسان لآخر تبعا لشخصيته الذاتية ومحيطه الأسري والمجتمعي وتحصيله العلمي وثقافته المنتقاة، مما يجعل تلك الثقافة جزء من شخصيته فيدافع عنها ويهتم بأمرها، والثقافة السياسية للفرد تتمحور حول مجموعة من الضوابط المعرفية والآراء السياسية والاتجاهات الفكرية والقيم الاجتماعية، تتبلور في علاقة الفرد مع سلطة النظام الحاكم، وهذه الثقافة الذاتية تحكم تصرفات الفرد داخل النظام السياسي سواء أكان حاكما أم محكوما، كما تؤثر في سلوك الفرد السياسي داخل إطار المجتمع.[1]

- **ثقافة المؤسسة السياسية:** ثقافة المؤسسة السياسية من المكونات الرئيسية للتنشئة السياسية سواء تلك التي تتبناها الدولة "ثقافة النظام" أو الأحزاب السياسية، وهذه الثقافة لا تخرج عن الأطر الفكرية والفلسفية للأنظمة والأحزاب داخل السلطة وخارجها، ومن خلال تلك الثقافة

[1] - المرجع نفسه، ص 09.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تحاول الأحزاب والأنظمة الحاكمة أن تفرض قيمها وإيديولوجياتها سواء كانت ديمقراطية أو دكتاتورية رأسمالية أم اشتراكية، وعلى الرغم من أن هناك فرق شاسع بين التنشئة السياسية في المجتمعات الديمقراطية والمجتمعات الدكتاتورية إلا أن لها هدف واحد من حيث المرجعية الثقافية للفرد في المجتمع باعتبارها أحد مكونات التنشئة السياسية وثقافة التنشئة السياسية في الأنظمة الديمقراطية تحرص على تحديد الوظائف السياسية للفرد في المجتمع على أساس الإيمان بضرورة الولاء للوطن والتعلق به، لكون الإحساس بالانتماء للوطن من أهم المعتقدات السياسية للتنشئة السياسية، كما تحدد ثقافة التنشئة الأطر العامة للعمل السياسي وتغذية المواطن بمعلومات سياسية واجتماعية واقتصادية من واقع البيئة السياسية.

إن وجود ثقافة سياسية ناضجة في المجتمع تحافظ على شكل الدولة ونظامها السياسي وفي الأنظمة الدكتاتورية تتمحور عناصر الثقافة السياسية في الخوف والإرهاب من السلطة وهنا يكون المجتمع ضعيف الميل إلى المشاركة في صنع القرار، وذلك يعود إلى فقدان الثقة بشخصية وذاتية الإنسان، أما في الأنظمة الديمقراطية فيكون واضح أثر الثقافة السياسية والتنشئة السليمة التي تؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان. [1]

وتساهم الثقافة السياسية في المجتمع بتحديد عناصر القيادات السياسية في السلطة من خلال الانتخابات البرلمانية والمحلية بعد أن كانت القيادة السياسية حكرا على حزب واحد أو عائلة معينة أو طائفة معينة، وتؤثر التنشئة السياسية على علاقة المواطن بالعملية السياسية وتفاعله معها، فهناك مجتمعات تتميز بالولاء والانتماء للوطن على أساس المواطنة، مما يدفع الفرد إلى المشاركة في الحياة السياسية العامة، ويساهم في النهوض والتنمية للمجتمع، وفي بعض المجتمعات يساهم الأفراد في الاغتراب عن وجه الوطن وعدم شعورهم بالولاء والانتماء وينظر الأفراد للنظام السياسي الحاكم بأنه نظام تسلطي يمارس الوصايا على الفرد ويجرده من كل رغباته وميوله وحقوقه الشخصية ويشكك الفرد بهذا النظام الذي يعتبره مجرد أداة لتحقيق أغراض إيديولوجية لمصلحة النظام وتقوية سلطته، والتنشئة السياسية السليمة تؤسس الاستقرار السياسي في المجتمع

[1] - المرجع نفسه، ص 09.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والتوافق في الثقافة السياسية بين الجماهير والنخب السياسية، يساهم في تقريب وجهات النظر ويعزز من حالة الاستقرار السياسي في المجتمع، وفي حالة الاختلاف وعدم التوافق بين ثقافة الجماهير وثقافة النخب يجعل وجهات النظر بين مفترق كبير وإهمال جانب التنشئة يهدد أمن واستقرار المجتمع.[1]

[1] - ناجي العزي: مفهوم التنشئة السياسية، الأيام الجزائرية الصادرة بتاريخ 2009/07/07، ص 14.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخلاصة:

حاولنا في الفصل الأول التعامل مع مصطلح الثقافة السياسية بصورة ديناميكية توضح الاختلافات الموجودة في عملية التعريف والتي تعكس تعقد وتشابك المعاني والأبعاد في المصطلح، كما تم التركيز في هذا الفصل بصورة أساسية على مناقشة الخصائص والمكونات المميزة للثقافة السياسية.

ولقد شمل الفصل الأول الإطار النظري الذي قدمناه قاعدة للمعلومات الأساسية للدراسة إذ يبين أن الثقافة السياسية بوصفها نسقا فرعيا من النظام السياسي مسؤولا عن إنتاج القيم تتداخل في تشكيله مجموعة من العمليات منها ما يتعلق بالمنظومة التربوية التعليمية ومؤسسات التنشئة عموما، ومنها ما يتعلق بالانتماء الحضاري والثقافي، ومنها ما يتعلق بالسياقات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الظروف الإقليمية والعالمية، فالمستوى التعليمي والوعي السياسي والبناء النفسي الاجتماعي هي محددات أساسية في بلورة سياسة ثقافية لمجتمع ما.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني

الممارسة الانتخابية إشكاليات مفاهيمية ومقاربات نظرية

يتم في هذا الفصل التطرق لماهية الممارسة الانتخابية وفق مجموعة من الخطوات المتسلسلة ويهدف الإحاطة بالمفهوم حيث يتم التطرق إلى المفهوم الاسمي والاصطلاحي للانتخابات وتحديد النظم الانتخابية من جهة، ثم نتناول أنماط السلوك الانتخابي والمقاربات النظرية المفسرة له وعلاقة هذا الأخير بالمشاركة السياسية.

أولا: تعريف الانتخابات وتحديد النظم الانتخابية.

1-مفهوم الانتخاب:

يمكن القول ابتداء أن محاول تعريف الانتخابات وإعطاء مدلول نظري لها على نحو مباشر غالبا ما يحيلنا إلى ربطها بما يدل عليها فهي أحد وسائل المشاركة السياسية أو هي الأداة التي تسمح بإسهام الشعب في صنع القرار السياسي.[1]

وهي كذلك من أهم وسائل الديمقراطية التمثيلية سواء لاختيار الحكام أو ممثلي المجموعات السياسية والاجتماعية والثقافية، وهي تشكل اليوم الأسلوب المفضل التي من شأنها تسهيل التحول وتغيير الأنظمة التسلطية والشمولية إلى أنظمة ديمقراطية. كما تسمح أيضا بضمان تداول سلامي للسلطة وتنتقل النخب وتجديد الطاقم السياسي.[2]

لقد أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك الاتفاقيات الدولية المتنوعة حق المواطنين في المشاركة في حكم بلدهم سواء بصورة مباشرة أو من خلال الممثلين الذين يتم اختيارهم بحرية وتنص المادة رقم 21 من الإعلان العالمي أن "إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم ويجب أن

[1] - سالمي العيفة: الانتخابات إطار ضابط ومعايير دالة، مجلة دورية دراسات إستراتيجية، الجزائر: جامعة الجزائر، العدد 7، جوان 2009، ص 9.

[2] - إدريس بوكرا: نظام انتخاب رئيس الجمهورية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 03.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة بين الناخبين دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإرجاء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت".[1]

من الناحية القانونية فهو الوسيلة والطريقة التي بموجبها يختار المواطنون الأشخاص الذين يسندون إليهم مهام ممارسة التسيير أو الحكم نيابة عنهم سواء على المستوى السياسي مثل الانتخابات التشريعية أو الرئاسية أو على المستوى الإداري مثل الانتخابات الإدارية والولائية، أو على مستوى المرافق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.[2]

والانتخاب هو التنظيم القانوني لمبدأ مشروعية ممارسة السلطة باسم الشعب، يسمح للناخب بأن يؤيد أو يرفض سياسة ما، ويتمخض عنه اختيار النواب المكلفين بتطبيق سياسة معلومة ويؤخذ على هذا التعريف ثلاثة أمور:

- **الأول:** أنه عرف الانتخابات بالسبب الذي من أجله قامت عليه الانتخابات وهو قوله تنظيم قانوني لمبدأ مشروعية ممارسة السلطة باسم الشعب، وهذا غير كاف لتصوير حقيقة الانتخابات.

- **الثاني:** أنه صور الانتخابات بأن فيها تأييدا أو رفضا لأمر ما، وهذا هو حقيقة الاستفتاء الشعبي، وليس هو في الانتخابات إذ الانتخابات تتعلق بالاختيار بين المترشحين وليس في تأييد أو رفض الأمور.

- **الثالث:** أنه حصر الانتخابات في صورة من صورها وهي الانتخابات البرلمانية.

ويعرف الانتخاب كذلك بأنه إجراء قانوني يحدد نظامه ومكانه في دستور أو برنامج أو لائحة ليختار على مقتضاه شخص أو أكثر لرئاسة مجلس أو نقابة أو ندوة أو لعضويتها ونحو ذلك.

ويؤخذ على هذا التعريف ما فيه من الطول والتفصيل الذي يمكن أن يستعاض عنه بعبارات أقل وأكثر شمولية، كما يؤخذ عليه أنه ذكر ما في الانتخابات من تحديد لما يكون

---

[1] - NDI كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات، إصدارات المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، واشنطن: الطبعة الأولى، 1998، ترجمة شريف يوسف جيد، ص 02.

[2] - عبد المؤمن عبد الوهاب، "النظام الانتخابي في التجربة الدستورية"، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2007)، ص 07.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المستحق للولاية لكن لم يذكر ركنا مهما من أركان الانتخابات وهو ما يقوم به الناخبون من التصويت لاختيار مرشحهم.[1]

الانتخابات تشكل تفعيلا من مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، التي أسسها النسق الحقوقي العالمي، انطلاقا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (1966) ووصولا لإعلان وبرنامج عمل فيينا (جوان 1993) الذي أعمل حركية عولمة حقوق الإنسان الديمقراطية فالانتخابات هي بالتالي تفعيل حركي للحق في الترشح والتصويت بصفة منتظمة على خيارات تعددية. فعقلنة الاختيارات بالمنطق الديمقراطي تستدعي مجموعة من الشروط منها:

-الحق في إنشاء والدخول في جمعيات مدنية والأحزاب السياسية.

- الحق في حرية التفكير والتعبير والتجمع والدفاع عن القناعات السياسية والفكرية.

- توفر الحركيات الدستورية والقانونية والإجرائية الضامنة لهذه الحقوق والحريات لا تكفي وحدها إذ أنها تستدعي تفعيل مجموعة من الآليات السياسية والإعلامية والقضائية الكفيلة بتحقيق أكبر قدر ممكن من التمكين الحقوقي للمواطنين بشكل يجعله محورا مركزيا في فلسفة الدولة والنظام السياسي، فمن هنا الانتخابات الديمقراطية كما تعرفها المعايير المتعارف عليها عالميا سواء من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) برنامج إدارة وتمويل الانتخابات (ACE) منظمة الأمن والتعاون في أوربا (OSCE) وغيرها تقتضي توفر أربعة محددات أساسية للانتخابات لتوصف بالديمقراطية هي: الانتظام، التعددية، الحرية، النزاهة.

أما الانتظام يقصد به احترام النظام السياسي لمدة العهدة المحددة دستوريا دون افتعال أسباب وظروف استثنائية لتبرير تأجيل الاستحقاقات الانتخابية خاصة عندما تكون الدولة لا تعرف حالات من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، فالانتظام من هذا المنظور هو احترام

[1]- حسينة شيرون، "دور الإدارة المحلية في مراقبة العملية الانتخابية في المراحل التحضيرية"، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، العدد 6، ص 03.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

للعهد الانتخابي المحدد مجاليا والمعبر عنه بحق المواطنين في تفعيل حقوقهم لإحكام شروط التداول أو التغيير.

أما التعددية فهي بالأساس تعبر عن حق المواطنين في الترشح في أطر حزبية أو كمستقلين، فالتعددية هي شرط لصيق بالديمقراطية، فغيابه يعني غياب الديمقراطية عن الانتخابات، والتعددية شكلان: تعددية فعلية وأخرى صورية، فأملا التعددية الفعلية فهي تقوم على توفير تنافس حر دون تمييز بين العوامل السياسية مع غياب أي شكل من أشكال التقييد لمبادرات حزبية أو الخاصة بالمواطنين، فهي قائمة على مبدأ التساوي الفعلي في الفرص السياسية، أما التعددية الصورية (كحالات سوريا وتونس مثلا) فهي تقوم على هيمنة حزب السلطة وإن دخلت أحزاب (موجهة أو دكتاتورية) لإضفاء نوع من المصداقية على هذه الاستحقاقات فهي ديمقراطية مظهرية يغيب عنها جوهر وروح الديمقراطية التي عمادها الحرية والمواطنة.

أما الحرية فهي تعبير عن مجموعة من الشروط الكفيلة بالمساعدة على بناء خيارات عقلانية تقدم للمواطنين من أجل إرشادهم في انتقاء المرشحين الكفيلين بإحداث الفاعلية التشريعية والتنفيذية الضروريتين لإنتاج الأمن والرفاه، فالحرية تعني بالأساس حرية التعبير والتفكير والمبادرة مع ضرورة غياب أي شرط أو فعل يحدث الإكراه أو التوجيه القسري لخيارات المواطنين.

فالحرية ليست مجرد فلكلور انتخابي قائم على الشعبوية والوعود الزائفة والتجمهر أيام الحملات الانتخابية في التجمعات العامة وفي الإذاعة والتلفزيون، بل هي ممارسة يومية لإثراء النقاشات العامة حول هموم وآمال وآلام المواطنين لتشكيل حلقة اتصالية إضافية بين الحاكم والمحكومين من جهة، وآلية فعلية لديمقراطية الثقافة السياسية المحورية حول حقوق الإنسان والمواطن والفاعلية والمحاسبة.[1]

أما شروط النزاهة فهو قائم بالأساس على جعل التنافس شريف وعادل بين الفواعل السياسية لإقرار قدسية حقوق المواطنة والصوت الانتخابي للمواطن، فالنزاهة من هذا المنظور

[1] - أمحند برقوق، مفاهيم في السياسة المقارنة، جامعة الجزائر، 2009، ص 12.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تشمل على مجموعة من العمليات والتي تقوم بالأساس على بناء مصداقية الانتخابات بعدم التلاعب بالقوائم الانتخابية وعدم التلاعب بصناديق الاقتراع وعدم تزوير محاضر الفرز، والاحترام الشامل لنتائج الصندوق.

فالنزاهة تقتضي بالأساس الحياد الإيجابي للإدارة المنظمة والمشرفة على العمليات الانتخابية، والذي هو بحد ذاته التزام للنظام السياسي لقواعد الديمقراطية والتداول.

ولهذا فقد كانت ولا زالت الانتخابات وسيلة أساسية لضمان وصنع سياسات عامة ذات كفاءة في التعبير عن مصالح المواطنين، كما أن الانتخابات هي وسيلة لتقاسم القوة فهي أيضا وسيلة سلمية لتداول السلطة والعمل على منع احتكارها، وبالتالي فهي أداة فعالة لتقويم أداء أعضائه ونواب البرلمان، وفي الوقت نفسه هي وسيلة ضغط على أداء البرلمانيين خدمة للصالح العام.[1]

لذا يعتبر الانتخاب الوسيلة الوحيدة كقاعدة عامة لإسناد السلطة السياسية عبر جميع الأنظمة السياسية المعاصرة باختلاف أشكالها وتباين الإيديولوجيات التي تستند عليها.

بهذا المفهوم أصبح الانتخاب كمؤسسة قائمة بذاتها حقلا للصراعات السياسية والاجتماعية، وفي آن واحد مخبرا لقياس التغيرات السياسية التي تحدث في المجتمع، فيستخدم الانتخاب إذن كأداة للتحكم في موازين القوى من طرف الفاعلين في اللعبة السياسية.

لم ينشأ الانتخاب في بداية عهده بالشكل الحالي الذي هو معروف به الآن، بل عرف تطورا كبيرا عبر التاريخ سواء في محتوى مفهومه أو في الأشكال التي طبق بها، ففيها يخص المفهوم وخلال القرن السابع عشر وانطلاقا من الكلمة التي اشتق منها وهي الكلمة الإنجليزية (To vote) والمشتقة في حد ذاتها من المصطلح اللاتيني (Votum) كانت هذه الكلمة ذات فحوى ديني حيث كانت تعني التعبير عن أمنية أو إعطاء عهد إلى الرب أو الإله وهو ما يحمل معنى الالتزام العلني لصالح شخص ما أو قضية ما، ثم ما لبثت هذه الكلمة أن أخذت معنى المداولة

[1]- رابح لعروسي، "الهندسة الانتخابية الفعالة مدخل حقيقي للتطوير البرلماني"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة تيزي وزو، (العدد 06)، (جانفي 2012)، ص 62.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

(La délibération) بمعنى المناقشة وإبداء الرأي، لكي تأخذ شيئا فشيئا خلال القرن الثامن عشر مفهوما متقاربا جدا مع مفهومه الحالي، بحيث أصبح التصويت يعبر به عن قرار متخذ في شكل جماعي من قبل مجلس أو جمعية أو حتى مجموعة ما عن طريق التصويت إلى أن أصبح مع حلول القرن التاسع عشر تصرفا فرديا يسمح لصاحبه بالقيام باختيار أمر ما.[1]

بعد هذه التوطئة البسيطة سوف نحاول بداية تحديد مفهوم الانتخاب والنظام الانتخابي:

أ- تعريف الانتخاب:

يعرف الانتخاب لغة بأنه الانتزاع وانتخبته أي انتزعته، ويقال رجل نخيب ومنتخب أي ذاهب العقل وهو نخبة أي خيار القوم وهو نخيب القوم.

ويعرف الانتخاب من الناحية الاصطلاحية بأنه قيام المواطنين المؤهلين باختيار البعض منهم شريطة أن يكونوا ذوي كفاءة كافية لتسيير أجهزة سياسية وإدارية محضة، وذلك من خلال القيام بعملية التصويت.

وفي تعريف آخر نجد أن الانتخاب هو اختيار شخص أو أكثر من بين عدد من المرشحين لتمثيلهم فيحكم البلاد كما يذهب الفته الفرنسي إلى أن الانتخاب هو حق الاختيار على نحو تتسابق فيه الإرادات المؤهلة لتلك الممارسة، كما يضيف الفقه الدستوري إلى الانتخاب وصف السياسي فيكون بذلك الانتخاب السياسي هو الإطار الذي يعبر فيه الناخبون عن السيادة الوطنية ويشمل الانتخاب رئيس الدولة الانتخابات التشريعية والاستفتاء.

كما نجد أن هناك من ذهب إلى أن الانتخاب هو سلطة قانونية يقررها المشرع للمواطنين للمشاركة في اختيار السلطات العامة في الدولة، فالسلطة القانونية مقررة من أجل الجماعة وليس من أجل الفرد، وللمشرع سلطة تعديل مضمونها وطرق استعمالها.

---

[1]- فريدة مزياني، المجلس الشعبية المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري، (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2005)، ص ص 61-63.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد جاء هذا التعريف كمحاولة للتوفيق بين الرأي القائل بأن الانتخاب حق شخصي والرأي القائل بأن الانتخاب مجرد وظيفة.[1]

ب- الطبيعة القانونية للانتخاب:

لقد عرفت مختلف نظم الحكم مبدأ الانتخاب لذا نتساءل هل الانتخاب حق أم وظيفة؟ كيف من قبل البعض على أن حق شخصي ويرى البعض الآخر أن الانتخاب وظيفة ويكيفه الانتخاب حق شخصي ويكيفه البعض بأنه سلطة قانونية ويرى اتجاه آخر أن الانتخاب حق سياسي.

ب-1-الانتخاب حق شخصي:

إن أصحاب هذه النظرية يعتبرون أن الانتخاب حق شخصي لكل مواطن، لا يمكن نزعه منه ويجب على المشرع أن يعترف به لكل إنسان باعتباره عضوا في الجماعة ويثبت هذا الحق لكل فرد له صفة المواطن ولا يمكن إلزام الفرد بمباشرته فهو اختياري وهذا منطق المبدأ الديمقراطي.

ويترتب على هذا الاتجاه النتائج التالية:

1-ما دام الانتخاب حقا شخصيا فهو سابق في وجوده على الدولة فلا يجوز لها أن تقيده ولا أن تحرم أي فرد منه وتمثل هذه النظرية الأساس القانوني لنظام الاقتراع العام.

2- يكون الانتخاب حق للناخب حرية استعماله أو عدم استعماله فتكون مباشرة هذا الحق اختياريا وليس إجباريا.

3- نظرا لأن الانتخاب حق شخصي يكون للناخب حرية التصرف فيه.

غير أن دساتير الثورة الفرنسية لم تطبق فكرة الحق الشخصي وفرقوا بين المواطنين العاملين الذين يكون لهم حق الانتخاب والمواطنين الذين لا يعملون فلا يحق لهم الانتخاب، ورأوا أن الانتخاب حق سياسي يستمد الفرد من الدساتير والقوانين فيعد نتيجة التمتع بالحقوق

[1] - فهد بن صالح بن عبد العزيز العجلان، الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، الرياض: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 14-15.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السياسية والمدنية، وله جزء من السيادة يمارسه بواسطة الانتخاب فله حق ممارسته أو الامتناع عنه، هذا أدى إلى عدول أغلب الفقهاء عن فكرة الحق الشخصي.

- الانتخاب وظيفة:

يرى أنصار هذه النظرية أن الانتخاب وظيفة اجتماعية ويرتكز على وحدة السيادة التي لا تقبل التجزئة فيمارس المواطنون وظيفة كلفوا بها من قبل الأمة، وتتمثل في اختيار الأصلح من الأشخاص لممارسة شؤون السلطة ولها أن تحدد الأشخاص الذين يمارسون الوظيفة ولها أن تجبرهم على ممارستها لتضمن حسن الاختيار وتوافر الكفاءة في الأشخاص الذين يمارسون السلطة.

إن الرأيين السابقين غير دقيقين نظرا لأن اعتبار الانتخاب حق شخصي يمنع تقييده لكن يتبين أنه بإمكان المشرع أن يتدخل بتنظيمه وتقييده، وفي حالة اعتبار الانتخاب وظيفة فإنه لا يمنع المشرع من التدخل بتوسيعه ليشمل عدد أكبر من المواطنين لأجل تحقيق المصلحة العامة وكذا يجوز تقدير مبدأ الانتخاب الإجباري لذا يتساءل البعض عن مدى شرعية تدخل المشرع في تنظيم وظيفة كانت سببا في إنشائه.

- الانتخاب حق ووظيفة:

يرى البعض أن الانتخاب يجمع بين فكرتي الحق والوظيفة فهي حقوق فردية نيابية كحق الانتخاب لو كان الحق مجرد وظيفة لما اعترض على المشرع عند تدخله بتضييق دائرة الناخبين أو اشتراط نصابا ماليا في الناخب فالناخبون يعملون من أجل تحقيق المنفعة العامة.

والحجة أن هذه الحقوق في أساسها هي حقوق فردية نيابية، ذهب الفقيه لهوريو إلى أن الانتخاب حق ووظيفة في ذات الوقت، حق شخصي فردي ووظيفة اجتماعية ورتب على ذلك أنه من الجائز جعل التصويت إجباريا.[1]

ويرى الفقيه كارية دوملبرج أن الانتخاب وظيفة وحق على التوالي فهو حق إبان قيد الناخب لاسمه في جداول الانتخابات ويعتبر وظيفة أثناء ممارسة الناخب لعملية التصويت.

[1] - عبد المؤمن عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 23.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب-2- الانتخاب سلطة قانونية:

ذهب هذا الاتجاه إلى أن الانتخاب سلطة قانونية مقررة للناخب مصدرها القانون وأن الانتخاب مكنة قانونية مقررة للناخب لصالح الجماعة ومصدرها القانون الذي يختص بتحديد مضمونها وشروط استعمالها والأشخاص الذين يتمتعون بها قصد إشراكهم في الحياة العامة والمساهمة فيها عن طريق الانتخاب بوصفه واجب اجتماعي ويترتب على هذا الاتجاه النتائج التالية:

1-لا يكون حق الانتخاب محلا للتعاقد أو الاتفاق.

2- يحق للمشرع أن يعدل في هذا الحق في كل وقت لأنه ليس حقا شخصيا بل سلطة قانونية يعترف بها للأفراد الذين يحددهم القانون.

ب-3- الانتخاب حق سياسي:

يرى جانب من الفقه المصري أن الانتخاب حق سياسي لأن ممارسة هذا الحق دائما من أجل المجتمع ولصالحه، لذا يكون للمشرع أن يعدل في شروط ممارسته بما يتفق مع مصلحة المجتمع وأن الطبيعة السياسية لهذا الحق تستلزم على من يستعمله أن يكون اسمه مقيدا في القوائم الانتخابية ولا يستطيع الفرد مباشرة هذا الحق السياسي تلقائيا في أي وقت، لكن مباشرته تتوقف على دعوة من قبل السلطة التنفيذية وأن مباشرته تكون في منطقة مكانية محددة وتكون مباشرة هذا الحق جماعية يتعين على كل أعضاء هيئة الناخبين مباشرة هذا الحق في وقت محدد.

وتتمثل الطبيعة السياسية لهذا الحق في أن الدعوى القضائية التي ترفع لحماية هذا الحق لا تكون محل دعوى تعويض لأن دعوى الانتخابات تستهدف صالح المجتمع وصالح النظام السياسي والدستوري في الدولة، فهي دعوى نظامية لا يجوز أن يترتب عليها تعويض.[1]

ج- تعريف العملية الانتخابية:

يمكن تعريف العملية الانتخابية بأنها مجموعة الإجراءات والأعمال القانونية والمادية التي تؤدي بصورة رئيسية إلى تعيين الحكام من قبل أفراد الشعب.

---

[1] - مرجع سابق، ص 25.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهي بهذه الصفة حق من الحقوق السياسية للمواطن وتدخل في إطار قانون الانتخابات الذي يتكون من جملة قواعد غايتها تحديد صفة المواطن واختيار النظام الانتخابي المتبع ثم تنظيم مسار الاقتراع.[1]

تقوم العملية الانتخابية على مجموعة إجراءات التي لها ارتباط وثيق بعملية التصويت، ولكي تتحقق انتخابات نزيهة يجب أن يكون في إطار تشريعي وتنظيمي بعيد عن المؤثرات السياسية.[2]

تعريف الأستاذ عمار بوضياف "أنها مجموعة الإجراءات والأعمال التي فرضها المشرع خلال قانون الانتخابات بدء بإعداد القوائم الانتخابية ومراجعتها إلى غاية الفرز وإعلان النتائج وما تثيره هذه العملية من منازعات، والعملية الانتخابية بالمعنى الفني الدقيق تبدأ بقيام الناخبين بالإدلاء بأصواتهم في صناديق الاقتراع وتحرير محاضر لجان الانتخاب وإجراء عملية فرز الأصوات.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن العملية الانتخابية هي التجسيد العملي للنظام الانتخابي، المتبع من طرف المشرع داخل دولة ما.

وتمر العملية الانتخابية بمجموعة من المراحل تقسم إلى قسمين أساسيين هما مرحلة ما قبل الاقتراع أو ما يطلق عليها أيضا تسمية المرحلة التحضيرية أو المرحلة التمهيدية للعملية الانتخابية، ومرحلة الاقتراع وما بعده أو ما يسمى أيضا بعمليات التصويت، حيث تتضمن كل مرحلة مجموعة من الإجراءات نجملها فيما يلي: المرحلة الأولى: التسجيل في القوائم الانتخابية، الترشح، إعداد قوائم مكاتب التصويت، أما المرحلة الثانية فتتضمن التصويت، الفرز وإعلان النتائج.[3]

---

[1]- مفتاح عبد الجليل، البيئة الدستورية والقانونية للنظام الانتخابي الجزائري، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، (العدد 04)، ص ص 168-169.

[2]- فريدة مزياني، الرقابة على العملية الانتخابية، مجلة الفكر، جامعة باتنة، (العدد 05)، ص 72.

[3]- حسينة شيرون، مرجع سابق، ص ص 125-126.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2-تعريف النظام الانتخابي:

يعرف النظام الانتخابي بأنه الطريقة التي يتم بمقتضاها احتساب الأصوات المدلى بها في انتخاب عام من أجل تبيان المرشحين الفائزين بالمقاعد المتنافس عليها. فسواء كان النظام أكثريا أم نسبيا فإنه يهدف لوضع الصيغة الرياضية المستعملة لحساب تخصيص المقعد، ويتأثر هذا النظام بشكل كبير بالعوامل الإدارية المرافقة للعملية الانتخابية مثل توزيع الناخبين وآلية تسجيلهم أو تقسيم الدوائر الانتخابية وإدارة العملية الانتخابية وآليات الفرز واحتساب الأصوات ... هذه الأمور ذات الأهمية الخاصة قد تؤدي إلى تقويض النظام الانتخابي إن لم تكن متوافقة فيما بينها ومتلائمة مع الوضع الاجتماعي والسياسي القائم.

كما يعرف النظام الانتخابي بأنه ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها إلى مقاعد تفوز بها الأحزاب والمرشحون، وهناك ثلاث متغيرات تفسر هذه العملية أولها المعادلة الانتخابية المستعملة من حيث كون الانتخابات تعددية أو أغلبية، وكذا المعادلة الحسابية المستعملة لحساب تخصص المقاعد، أما المتغير الثاني فينصب على هيكلة الاقتراع حيث تظهر لنا ما إذا كان المنتخب يصوت لمرشح أو حزب أو أنه يقوم باختيار واحد أو يقوم بسلسلة من التفضيلات، أما المتغير الثالث فيرتكز على حجم المنطقة ولا يعتد بعدد الناخبين وإنما العبرة بعدد الممثلين المنتخبين عن المنطقة.

وبالنظر إلى انعكاسات النظام السياسي على النظام الانتخابي وبسبب تعدد الأنظمة السياسية واختلاف نوايا وتطلعات أهل السلطة كان من الصعب توحيد القواعد الانتخابية على المستوى الدولي، أو على مستوى الدولة الواحدة، حيث يلاحظ تغير هذه القواعد في الزمان والمكان، الأمر الذي يؤدي إلى استحالة القول بأن القواعد الانتخابية ستوصلنا إلى الاختيار الأمثل لممثلي الشعب.[1]

فغالبا ما تبدو العملية الانتخابية بأنها سلسلة من التسويات بين القوى السياسية وبين الإيديولوجيات المتعارضة، ولهذا جرى تعريف النظام الانتخابي بأنه "الآلية التي تستخدم لترجمة

[1] - فريدة مزياني، مرجع سابق، ص 123.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأصوات المدلى بها إلى مقاعد وهو النظام الذي نستطيع بواسطته تحديد نتائج انتخابات معينة، وهو يرتكز على الصيغة الانتخابية وطريقة الاقتراع وحجم الدائرة.

ولكي يكون النظام الانتخابي حرا وعادلا وضع مشروع الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بمشروع إدارة الانتخابات، وكملفتها بمجموعة من الشروط نوجزها فيما يلي:

-أن يتمتع جميع المواطنين بحق الاقتراع والمشاركة في الشؤون العامة.

- أن تجرى الانتخابات بصورة دورية لضمان احترام الحقوق الأساسية للمواطنين وضمان التداول على السلطة.

- أن تضمن إجراءات الاقتراع حرية الاختيار، سرية التصويت، صحة الفرز.

- أن تراقب العمليات الانتخابية هيئة مستقلة عن بقية سلطات الدولة.[1]

ويعرف النظام الانتخابي على أنه عملية تحويل الأصوات المدلى بها في الانتخابات إلى مقاعد يحصل عليها المرشحون أي أنها ترجمة للرغبات التي يعبر عنها الناخبون أي أفراد يمثلون تلك الرغبات، وهذه العملية تخضع لتأثيرات جملة من المحددات فمثلا نظام التعددية يختلف في تأثيره عن نظام الأغلبية والنسبي يختلف عن المختلط وهكذا على أن يكون في ذلك التمثيل صياغة عادلة مستندة إلى معايير مختلفة، كما يتمثل الجغرافي أو الوصفي أو الإيديولوجي أو الحزبي السياسي وأيضا للرياضيات والمعادلات الحسابية دور في عملية احتساب المقاعد، فيجب أن توضع معادلة حسابية متناسبة وطبيعة النظام المتخذ، كذلك تصميم ورقة الاقتراع وطريقة تصويت الناخب فيها ناهيك عن حجم الدائرة الانتخابية من حيث السكان والرقعة الجغرافية، ومن الضروري جدا أن تقسم إجراءات وتفاصيل النظام الانتخابي بأعلى مقدار من الشفافية، بحيث تكون واضحة كل الوضوح لكل من الناخبين والأحزاب السياسية والمرشحين منذ البداية وذلك لتجنب وقوع أي ارتباك أو انعدام الثقة في النتائج الناجمة عن النظام في الانتخابات.

كذلك من الواجب أن لا يقوم النظام الانتخابي على الإقصاء والتمييز بين الفئات المختلفة في المجتمع كالأقليات وغيرها، لأنه كلما كانت عملية تصميم واختيار النظام الانتخابي

---

[1]- مرجع سابق، ص 124.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تشمل الكل، كلما زاد ذلك من شرعيته فيها جميع بأنه ملك لهم، حيث أن ذلك يمكن المزيد من الشركاء والمعنيين من تقديم اقتراحاتهم والمشاركة في عملية البحث عن أكثر النظم الانتخابية ملاءمة لواقع مجتمعاتهم.[1]

3- معايير ومتطلبات الانتخابات الديمقراطية:

إن للانتخابات الديمقراطية في النظم الديمقراطية المعاصرة متطلبات لا بد أن تتوفر قبل إجراء انتخابات من جهة، ومعايير لقياس ما مدى ديمقراطيتها من جهة أخرى، أما متطلباتها فهي الإطار الدستوري والقانوني الذي تجرى في سياقه الانتخابات فلا يمكن إجراء انتخابات ديمقراطية دون وجود دستور ديمقراطي يرسي القواعد الرئيسية لنظام الحكم الديمقراطي التي هي حكم القانون، تمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرار ورابطة المواطنة وما يرتبط بذلك من إجراءات ومؤسسات وقواعد.

أما معايير الانتخابات الديمقراطية فثلاث: المعيار الأول هو معيار الفاعلية، والثاني هو معيار الحرية، أما الثالث فيتمثل في معيار النزاهة.[2] وذلك على النحو التالي:[3]

أ- متطلبات الانتخابات الديمقراطية:

يكاد يجمع باحثوا السياسة على أن جوهر نظام الحكم الديمقراطي هو تنظيم عملية اتخاذ القرارات وعمل مؤسسات الحكم من جهة، وتمكين المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية من جهة ثانية، وتنظيم علاقة مؤسسات الحكم بالمواطنين من جهة ثالثة، وهذه المبادئ هي ما يضمنه الإطار الدستوري لذلك النظام، أو ما يمكن تسميته (الدستور الديمقراطي) بل إطلاق تسمية المواطن الديمقراطي على المواطن الذي يتمتع بالحقوق والحريات

---

[1]- أحمد محمد مهدي وحسين قلاح وآخرون، "النظام الانتخابي المتوازي كوريا الجنوبية وباكستان نموذجا"، عن الموقع: http://elshaab.org/thread.php?ID=74942/16/09/2013

[2]- عبد الفتاح ماضي، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، مجلة المستقبل العربي، (العدد 17)، (2007)، ص 136.

[3]- مراد محمود حيدر، تكوين الجماعات والأحزاب السياسية من منظور الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2012، ص 55.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التي أقرها ذلك الإطار، ويستلزم المسؤوليات والواجبات الملقاة على عاتقه بموجبه، ويمكن النظر إلى مضامين ذلك الإطار الدستوري الذي يحدد المتطلبات الرئيسية للانتخابات الديمقراطية.

إن متطلبات الانتخابات الديمقراطية هي بمثابة الأساس لبنيان تلك الانتخابات، أما معاييرها الثلاثة فهي تمثل أعمدة ذلك البنيان، وذلك على النحو التالي:[1]

-تنظيم عملية اتخاذ القرارات وعمل مؤسسات الحكم من خلال الإسناد إلى حكم القانون:

يعني هذا الأمر تقييد سلطة الحكومة لدستور يخضع له الحكام والمحكومين على قدم المساواة، ويوفر آليات محددة لصنع القرارات وأخرى للمساءلة السياسية وقيام نظام قضائي مستقل لحماية مبدأ حكم القانون وصيانة حريات الأفراد وحقوقهم والنظر في مدى دستورية القوانين هذا فضلا عن مبدأ فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ووجود آليات للتوازن بين تلك السلطات وكذا ضمان عدم خضوع السياسيين المنتخبين الذين يمارسون وظائف السلطة السياسية لسيطرة أو مراقبة هيئات غير منتخبة كالمؤسسات العسكرية أو الأمنية أو الدينية.

- تمكين المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية واعتماد مبدأ التداول السلمي على السلطة وحق القوى السياسية كافة في التنافس على مقاعد الحكم:

يتم ذلك من خلال الإسناد إلى مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة، و"أن الحكومة تقوم بممارسة مظاهر السلطة بهدف تحقيق المصلحة العامة للمواطنين، وليس تحقيق مصالح فئة ما أو حزب معين، وتجدر الإشارة إلى أن الشعب هو المصدر النهائي للسلطة لا يعني غياب أية مرجعيات عليا ففي الديمقراطيات الغربية المعاصرة ثمة مرجعية عليا وقيمها الأساسية وهي الأفكار المذهبية الفردية (الإيديولوجية الليبيرالية)، وتضم الآليات التي طورت هناك بهدف وضع الضوابط اللازمة لهذا المبدأ أمرين رئيسيين هما: وضع الدساتير لا تتناقض مع المرجعية العليا التي تستند إليها

[1]- عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، أعمال الملتقى السنوي السابع عشر، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، جامعة الإسكندرية، 18 أوت 2007، ص 07.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تلك الدساتير وتبني نظام للمراجعة القضائية يختص بالنظر في مدى دستورية القوانين وعدم تناقضها مع مبادئ وثوابت المرجعية العليا.[1]

- تنظيم علاقة مؤسسات الحكم بالجماهير على أساس رابطة المواطنة:

يعني ذلك تمتع جميع فئات المجتمع بالحقوق والواجبات كافة على قدم المساواة وتساوي الفرص المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية أمام المواطنين البالغين كافة بلا أي شكل من أشكال التمييز على أساس الأصل أو اللغة أو العرق أو الدين أو المذهب أو المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، هذا فضلا عن وجود ضمانات لحريات الأفراد لحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وضمانات دستورية وقوانين لحماية حريات وحقوق الأقليات والفئات الضعيفة في المجتمع.[2]

ب- معايير الانتخابات الديمقراطية.

سنعرض معيار الحرية الذي يهتم في الأساس بالضمانات التي يجب توفرها قبل الانتخابات ثم معيار النزاهة الذي يتعلق بحياد الجهة المشرفة على الانتخابات وشفافية إجراء الانتخابات وفرز الأصوات وإعلان نتائجها، ومعيار الفاعلية المتصل بما بعد الانتخابات أي ما تؤديه الانتخابات من وظائف.

ب-1- معيار حرية الانتخابات:

يعني معيار الحرية احترام الحقوق والحريات السياسية الرئيسية كحرية الحركة وحرية التعبير وحرية الاجتماع وحرية المشاركة في التصويت وغيرها، والواردة في مجموع من الوثائق والاتفاقيات الدولية، وعدد من الوثائق الإقليمية، وهذه الحريات تتفق مع الأمور التي اعتبرها دال شروطا مسبقة مما أسماه (Polarchy) أي أن معيار حرية الانتخابات يشكل في الوقت نفسه أحد متطلبات الانتخابات الديمقراطية وفي تصورنا فإنه يمكن أن نضيف إلى تلك الحريات

[1]- نبيلة أفوجيل وعفاف حبة، "القانون الانتخابي الجزائري بين القوة والضعف"، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، (العدد 04)، ص ص 336-337.

[2]- عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص 65.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والحقوق بعدين جديدين الأول أن تجرى الانتخابات في ظل حكم القانون والثاني أن تتسم الانتخابات بالتنافسية.

-مبدأ حكم القانون:

لعل أول وأبرز معيار حرية الانتخابات الديمقراطية في النظم الديمقراطية أن تلك الانتخابات لا بد أن تحترم مبدأ القانون الذي يعني ممارسة السلطة بشكل شرعي لا يتم إلا من خلال خضوع القائمين عليه والمحكومين على قدم المساواة في قانون مسبق، إنه مبدأ سيادة القانون بدلا من سيادة الملوك والأمراء، وطاعة القانون بدلا من الامتثال لقرارات الأفراد، ومما لا شك فيه أن خضوع الحكام والمحكومين على قدم المساواة في قانون مسبق هو اللبنة الأولى في عملية الانتخابات الديمقراطية التنافسية، ومن مقتضيات مبدأ حكم القانون أن تجرى الانتخابات في ظل قانون مسبق يحدد بوضوح واجبات وحقوق المواطنين حكاما ومحكومين، وأن يرسي القواعد التي على أساسها يتم إجراء الانتخابات.

- احترام مبدأ التنافسية:

يعني هذا الأمر وجود تنافس حقيقي بين مترشحين متعددين أو برامج مختلفة ويتضمن هذا المعيار أمرين رئيسيين هما:

-المعيار الكمي الصرف وهو ضرورة ألا تقتصر الانتخابات على مرشح واحد فقط كما كانت الحال مع النظم الماركسية، ذات نظم الحزب الواحد والعديد من دول إفريقيا قبل موجات التحول في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وقد أفرزت بعض التجارب انتخابات ذات مترشحين متعددين للكل من دون أن تترك للناخبين حرية الاختيار من بين بدائل حقيقية، إذ تمارس السلطة أنواعا متعددة من الترغيب والترهيب أو التزوير، بغية ضمان نور مرشحي تيار الحكومة فقط كما هو الحال في بعض البلدان ذات الحزب المسيطر والنظم التعددية الزائفة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا.[1]

[1] - المرجع نفسه، ص 67.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما الأمر الثاني فهو كيفي أي ضرورة توفر بدائل متعددة للتنافس الانتخابي أي أن انتخابات التنافسية الحرة لابد من أن توفر أمام الناخبين اختيار برامج متعددة ومختلفة، إن تشابه البرامج الحزبية أو تقاربها يقلل من درجة التنافسية التي يجب أن تتمتع بها الانتخابات الديمقراطية، كما أن هناك انتخابات تسود فيها جبهات قومية مع سيطرة الحزب الحاكم وبشكل عام قد تهدد الممارسات الفعلية لبعض الحكومات مبدأ التنافسية وذلك من خلال تدخل الحزب الحاكم ضد الأحزاب المنافسة، ووضع قيود وعراقيل قد تتسم بالشرعية القانونية وقد تجري انتخابات في إطار قانون يحدد ملامحها العامة بشكل ديمقراطي بيد أن واقع المجتمع نفسه قد يجعل منه غير تنافسية.

- ضمان الحريات الرئيسية:

تعد حماية حريات الأفراد وحقوقهم الرئيسية ولا سيما حق الناخبين في معرفة ومناقشة آراء وأفكار وبرامج كل المرشحين في الانتخابات من دون قيد أو شرط أو خوف من التعرض للأذى من السلطات وضمان حق المرشحين للمناصب السياسية في الإعلان عن أفكارهم وبرامجهم والترويج لها بين الناخبين من دون قيود أو معوقات وكذا حق عقد الاجتماعات والمؤتمرات الانتخابية والتجمعات الجماهيرية وذلك من دون تمييز أو قيود من قبل السلطة، ويرتبط بحق كل المرشحين في الحصول على فرص متساوية في استخدام موارد الدولة ووسائل الإعلام المختلفة لعرض آرائهم بحرية ومن دون خوف من بطش السلطة التنفيذية.

- حرية تشكيل المنظمات السياسية المستقلة عن السلطة التنفيذية:

يرتبط بعنصر التنافسية ضمان حرية تشكيل المنظمات السياسية المستقلة عن السلطة التنفيذية من أحزاب وتكتلات سياسية وغيرها وكذا ضمان حرية الترشيح في الانتخابات وهذا يعني عدم وجود قيود رسمية أو فعلية على إنشاء تلك المنظمات والتنافس على المناصب السياسية والمقاعد النيابية، ومن هنا فإن الانتخابات الديمقراطية لا تشهد ممارسات مثل إقصاء فئة أو جماعة ما من حق الانتظام في حزب أو تكتل سياسي أو الترشح لمناصب سياسية.[1]

[1] - أحمد الديين، "الديمقراطية والانتخابات في الكويت"، أعمال اللقاء السنوي 17 لمشروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية، جامعة الإسكندرية، 18 أوت 2007، ص 06.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب-2- معيار "نزاهة" الانتخابات:

يرتبط معيار نزاهة الانتخابات بعنصر الحياد الذي يجب أن تتسم به الجهة المشرفة على الانتخابات في تعاملها مع كل أطراف العملية الانتخابية من مرشحين وناخبين ومشرفين ومراقبين وفي جميع مراحلها بدا من حق الاقتراع مرورا بكيفية تحويل الأصوات الناخبين إلى مقاعد نيابية وكيفية ممارسة هذا الحق وانتهاء بكل ما يتصل بالإشراف على الانتخابات وفرز الأصوات وإعلان النتائج وترتبط نزاهة العملية الانتخابية أيضا بمبدأ الدورية والانتظام ويعني الحياد المقصود هنا حياد القوانين المنظمة لعملية الانتخابات وكذا حياد الهيئة أو الإدارة المشرفة في تنفيذها لتلك القوانين والقواعد وفيما يلي أبرز معايير نزاهة الانتخابات الديمقراطية:[1]

-حق الاقتراع العام:

يرتبط الانتخابات الديمقراطية بحق الاقتراع العام[2] أي يجب أن يقر حق الاقتراع في الانتخابات والاستفتاءات الشعبية بموجب القانون ويجوز أن يخضع هذا الحق لتقييدات معقولة فحسب مثل تعيين الحد الأدنى لسن ممارسة حق الانتخاب فقد يشكل العجز العقلي المثبت سببا على سبيل المثال لحرمان أحد الأشخاص من حقه في الانتخاب أو في شغل منصب ما.

ويجب على الدول أن تتخذ تدابير فعالة لكي تضمن لجميع المؤهلين الانتخاب إمكانية ممارستهم لحقهم ذات فينبغي، حيثما كان تسجيل الناخبين ضروريا السهر على تسيير هذه العملية وعدم إعاقتها، كما ينبغي حيث ما يتطلب الوفاء بشروط إثبات الإقامة قبل التسجيل أن تكون تلك الشروط معقولة، وألا تفرض بأسلوب يحرم المشردين من حق الانتخاب من غير المعقول تقييد حق الاقتراع على أساس الإصابة بإعاقة جسمية أو فرض شروط الإلمام بالقراءة والكتابة أو مستوى التعليم أو الملكية ويجب ألا يشكل الانتساب إلى عضوية أحد الأحزاب شرطا أهليا في الانتخاب أو أساسا لعدم الأهلية.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 06.

[2]- عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص 74.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ينبغي أن تكون أسباب هذا الحرمان معقولة وموضوعية فإن كانت الإدانة لارتكاب جريمة هي سبب الحرمان من هذا الحق، يجب أن تكون فترة الحرمان متناسبة مع خطورة الجريمة وأهمية العقوبة ويجب أن لا يحرم من ممارسة حق الانتخاب الأشخاص الذين احتجزت حريتهم ولكن لم تتم إدانتهم بعد.

- الانتخابات الدورية:

يجب أن تجرى تلك الانتخابات بصورة دورية على فترات لا تكون متباعدة أكثر مما ينبغي لتضمن أن سلطة الحكومة ما زالت قائمة على التعبير الحر عن إرادة الناخبين.

- الانتخابات النزيهة:

- ينبغي إنشاء سلطة انتخابية مستقلة للإشراف على عملية الانتخاب لضمان إنصافها ونزاهتها ومسيرها وفقا للقوانين المعمول بها بما يطابق أحكام العهد.

- ينبغي أن تدفق جهات مستقلة في عملية الاقتراع وفرز الأصوات وتتاح إمكانية المواجهة القضائية أو غيرها من الإجراءات المشابهة لضمان ثقة الناخبين بأمانة الاقتراع وفرز الأصوات.

- من الضروري لضمان التمتع التام بحقوق الاقتراع أن يتمكن المواطنون المرشحون والممثلون المنتخبون من تبادل المعلومات والآراء بكل حرية حول مسائل تتعلق بالشؤون العامة والسياسية وتنظيم تظاهرات واجتماعات سلمية والانتقاد والمعارضة، وكذا نشر المقالات السياسية وتنظيم حملة انتخابية والدعاية لمبادئ سياسية، ويتطلب ذلك التمتع بحق الفرد في ممارسة نشاط سياسي بمفرده أو بانتسابه إلى حزب سياسي أو غيره من المنظمات والأحزاب السياسية والانضمام إلى عضوية الأحزاب تؤدي دورا مهما في إدارة الشؤون العامة وفي العملية الانتخابية.

- تعتبر حملات تثقيف وتسجيل الناخبين ضرورية لضمان ممارسة مجتمع متنور لحقوق المنصوص عليها في المادة 25 ممارسة فعالة. [1]

[1]- ريتشارد تشامبرز، "المعايير الدولية والانتخابات في منطقة الشرق الأوسط"، في النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص ص 65-69.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- من الضروري لضمان التمتع التام بحقوق الاقتراع أن يتمكن المواطنون والمرشحون والممثلون المنتخبون من تبادل المعلومات والآراء لكل حرية حول مسائل تتعلق بالشؤون العامة والسياسية وذلك يفترض وجود صحافة حرة، قادرة على التعليق على القضايا العامة من دون رقابة أو تقييد وعلى إطلاع الرأي العام.

- يجب أن يتضمن أيضا سلامة صناديق الاقتراع وأن تفرز الأصوات في حضور المرشحين أو وكلائهم.

- الحياد السياسي للقائمين على الانتخابات:

وذلك بدء من الإشراف على عملية تسجيل الناخبين والمرشحين ومرورا بإدارة يوم الانتخابات وانتهاء بعملية فرز الأصوات وإعلان نتائجها النهائية والإشراف على حق الناخبين والمرشحين في الشكوى والتظلم أو الطعن، إضافة إلى معاملة كل الناخبين وكل المرشحين وفقا للقانون ودون أدنى تمييز وكذا الالتزام بالحياد السياسي والحزبي.

- قانون انتخابي عامل وفعال:

تستند نزاهة عملية إدارة الانتخابات ب شكل رئيسي، على القانون الانتخابي الذي ينظم عملية الانتخابات في مراحلها المختلفة ويتيح لكل أطراف العملية الانتخابية من ناخبين ومرشحين ومشرفين الوقوف على الكيفية التي يتم من خلالها إدارة الانتخابات والإعلان عن نتائجها ويحدد النظام الانتخابي القواعد التي تضعها النظم الديمقراطية بغية تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد نيابية في إطار تحقيق الأهداف الثلاث التالية:

-تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد في الهيئات التمثيلية النيابية بالبرلمانات.

- توفير الآلية التي يمكن من خلالها للناخبين محاسبة ممثليهم.

- توفير حوافز للمتنافسين من أجل عرض برامجهم وآرائهم بحرية وتمثيل كافة فئات المجتمع.[1]

[1]- عبد الفتاح ماضي، "انتخابات 2005 الرئاسية في مصر بلا ديمقراطية ولا ديمقراطيين"، المجلة العربية للعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، (العدد 18)، (ربيع 2008)، ص 56.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب-3- معيار فاعلية الانتخابات الديمقراطية:

النظم الديمقراطية ليست الانتخابات حدثا في حد ذاتها وإنما هي إحدى آليات النظام الديمقراطي، التي تستهدف تحقيق مقاصد من بينها التعبير بشكل ملموس عن كون الأمة هي مصدر السلطة، وأن اختيار المشرعين والحكومة هو نتاج تفويض شعبي بالإضافة إلى إيجاد آلية سلمية لتسوية النزاعات والصراعات وتوفير غطاء الشرعية السياسية للحكومة مع إمكانية تجديده لها أو نزعه عنها، ومحاسبة الحكومة ومساءلتها وكذلك تجديد الثقة في المشرعين بإعادة انتخابهم أو عدم التصويت لهم مرة أخرى، هذا ناهيك عن دور الانتخابات كإحدى وسائل تحقيق المشاركة السياسية وإشراك المواطنين في الشأن العام.[1]

4- تحديد النظم الانتخابية:

إن النظم الانتخابية وأساليبها تختلف من دولة إلى أخلى تبعا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة ومدى تغلغل الروح الديمقراطية في نظامها السياسي وطبيعة التكوين الاجتماعي والتقدم الحضاري والثقافي لشعوبها، وتتنوع هذه النظم من حيث درجات الاقتراع أو عدد المترشحين في كل دائرة أو كيفية حساب الأصوات فمن حيث كيفية الاقتراع ودرجاته قد يكون مباشرا على درجة واحدة أو غير مباشر أي على درجتين، ومن ناحية اختيار المرشحين في دوائرهم الانتخابية قد يكون فرديا حيث يتم اختيار مرشح واحد أو اثنين عن دائرة انتخابية وقد يكون بالقائمة بحيث تضم كل قائمة حزبية أو غيرها عددا من المرشحين عن الدائرة الانتخابية تتناسب غالبا مع عدد سكان الدائرة وهذان النظامان في معظم دول العالم وهناك نظام آخر لتمثيل المهن والمصالح (.....) ويقتضي هذا النظام تحديد نسبة معينة من المقاعد النيابية لتمثيل أصحاب المصالح والمهن بالإضافة إلى الاتجاهات السياسية المختلفة وقد يشكل أحد المجلسين في الدول التي تأخذ بنظام المجلسين النيابيين وفقا لهذا النظام أو تحديد نسب معينة في المجلس الواحد أو المجلسين لتمثيل هذه المصالح التي تشكل العناصر الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع بحيث يحقق ذلك تمثيلا عادلا لكافة المصالح والاتجاهات

[1]- بلال أمين زين الدين، النظم الانتخابية المعاصرة دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، مصر: دار الفكر الجامعي، 2011، ص 45.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السياسية من كيفية حساب الأصوات الانتخابية يوجد نظامان: نظام الأغلبية الذي قد يكون أغلبية مطلقة أو أغلبية نسبية ونظام تمثيل النسبي وبالتالي فإن النظم الانتخابية تنحصر في أربعة أنظمة رئيسية نتناولها وفقا للتشكيل الآتي:

أ-الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر.

ب- الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة.

ج- نظام تمثيل المصالح والمهن.[1]

لذا فإن النظام المستخدم لتحديد الفائز والخاسر في أي انتخابات (أي نظم تحديد المقاعد بما فيها التمثيل النسبي وتمثيل الأغلبية والتمثيل المختلط ... الخ) هو واحد من أهم أبعاد أي انتخابات.

وتؤثر طريقة تحديد المقاعد على العملية السياسية والحكومة التي ستتولى الحكم وللبنية والقواعد التي يتم بها إنجاز نظام الانتخابات وتنفيذه ومراجعته أهمية خاصة مماثلة.[2]

أ-الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر:

يكون الانتخاب مباشرا إذا كان في مكنة الناخبين اختيار نوابهم أو ممثليهم بأنفسهم مباشرة دون وسيط في أغلب الأحيان يكون الانتخاب مباشرا بالنسبة للانتخابات العامة وهي انتخابات المجلس الأدنى الذي يمثل مجموع أفراد الشعب أما الانتخاب غير المباشر فإن مهمتهم تقتصر على انتخاب المندوب أو ناخب الدرجة الثانية وهذا هو الذي يقوم باختيار الحكام، فالانتخاب المباشر هو حتما وبالضرورة يكون على درجة واحدة أما الانتخاب غير المباشر فهو على درجتين وقد يكون ثلاث درجات أو أكثر، وبعبارة أخرى فإن ناخبي الدرجة الأولى لا يختارون الحكام والنواب مباشرة وإنما يمنحون توكيلا لعدد منهم للقيام بهذه المهمة والانتخاب المباشر يكون على درجة واحدة يتحدد عندها الحكام أو النواب بمجرد فرز الأصوات الانتخابية، أما الانتخاب غير المباشر فيكون على درجتين أو أكثر ويتحدد أشخاص الحكام أو النواب عند

---

[1]- بلال أمين زين الدين، مرجع سابق، ص ص 46-47.

[2]- المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، دليل كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات، الطبعة الأولى، واشنطن: 1996، ص 69.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قيام ناخبي آخر درجة بعملية الاختيار وبناء على ذلك يمكن القول بأن اختيار الحكام قد يكون على درجة واحدة إذا كنا بصدد انتخاب مباشر وقد يكون الاختيار على درجتين في حالة كون الانتخاب غير مباشر.

وللانتخاب غير المباشر عدة مزايا بها عن نظام الانتخاب المباشر منها أن الناخب لا يكون قادرا على القيام باختيار مرشحي العملية الانتخابية بشكل موضوعي على خلاف ناخبي الدرجة الثانية الذين يكونون محدودين في العدد على نحو يؤدي إلى إمكانية التواصل بينهم وبين المرشحين بشكل مباشر مما يمكنهم من القيام بدورهم بصورة مستنيرة.

كما أن التصويت غير المباشر يتيح لناخب الدرجة الأولى اختيار ممثلين يكونون أكثر إلماما ومعرفة ودراية بالشؤون العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبهذا سوف يتم اختيار فئة قادرة على قيادة هؤلاء نحو التنمية والنهوض بهم وبمتطلباتهم نحو تحقيق التقدم والرفاهية في شتى النواحي ولا سيما في مجال الحياة السياسية والاقتصادية.

وبالرغم من هذه المزايا إلا أنه لم يسلم من الانتقادات التي وجهت إليه باعتباره وسيلة انتخابية غير ديمقراطية لأنه يحول بين الناخبين وبين اختيار نوابهم أو الحكام وبالتالي يؤدي إلى نوع من مصادرة سلطة اتخاذ القرار لدى المواطنين بأن ينتزعها منهم لصالح عدد قليل من الناخبين وهم ناخبي الدرجة الثانية.

واستنادا إلى ما تقدم فإنه كان الاقتراع العام غير المباشر العديد من المزايا والعيوب التي تعصف بالعملية الانتخابية وتصير معه لا جدوى من ورائها فإن بعض الدول تتجه إلى محاولة الجمع بين كلا النظامين الانتخاب المباشر وغير المباشر فتأخذ بنظام الأول بالنسبة لتشكيل مجلس العموم وتأخذ بنظام الانتخاب غير المباشر في تشكيل مجلس الشيوخ وذلك حتى تجمع بين مزايا كلا النظامين.[1]

[1]- بلال أمين زين الدين، مرجع سابق، ص ص 45-59.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب- الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة:

ووفقا للنظام الفردي[1] يتحدد على عدد النواب عن الدائرة الانتخابية وأسلوب اختيارهم وعليه يكون الانتخاب الفردي عند قيام الناخبين باختيار مرشح واحد في الدائرة الانتخابية حيث يعتمد على تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية صغيرة نسبيا يحدد لكل دائرة مقعدا واحدا، أما الانتخاب بالقائمة يتمثل في اجتماع المرشحين في قوائم مختلفة تمثل اتجاهات سياسية أو حزبية على اختلاف برامجها.[2]

في الانتخاب الفردي تقسم البلاد إلى دوائر صغيرة بحيث ترسل كل دائرة نائبا واحدا إلى البرلمان، أما الانتخاب بالقائمة فالدوائر يجب أن تكون كبيرة لأن كل دائرة سترسل عدة نواب قد يصل في بعض الأحيان إلى عشرة، وهذا التقسيم ضرورة لضمان جدية الانتخابات وتحقيق الديمقراطية.

إن مسألة تقسيم الدوائر هي مسألة هامة وتثير صعوبات خاصة في الانتخاب الفردي ففي الانتخاب بالقائمة الذي يقوم فيه الناخب باختيار عدة نواب يمثلون دائرته في البرلمان يجب أن يتماثل فيه عدد الممثلين مع عدد الناخبين في الدائرة وغالبا ما تكون الدوائر الانتخابية الكبيرة في الانتخابات بالقائمة مقابلة للتقسيمات الإدارية المحلية كالمحافظات، فتكون كل محافظة دائرة انتخابية وأحيانا تقسم المحافظة الواحدة الكبيرة إلى عدة دوائر ومشكلة التساوي بين الدوائر لا تثور من الناحية العملية في الانتخابات بالقائمة وعلى خلاف ذلك فيما يتعلق بالانتخاب الفردي الذي يتطلب تقسيم الدولة إلى عدد كبير من الدوائر الصغيرة مما يستدعي إعادة النظر بصفة دائمة في تقسيم الدوائر تبعا لحركة السكان داخل الدولة حتى يتحقق التناسب التقريبي بين عدد السكان اللازم لاختيار نائب واحد عن كطل دائرة، وهذه الصعوبة التي تكمن في حالة الانتخاب الفردي إنما يرجع إلى أن الحكومات عادة ما تقوم بمناورات انتخابية غير شرعية تتمثل

---

[1]- علاء شلبي، إعرف حقوقك الانتخابية انتخابات ما بعد ثورة 25 يونيو، الطبعة الأولى، مصر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2011، ص 49.

[2]- أحمد قنيني، "الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه، قسم العلوم القانونية، جامعة باتنة، 2006)، ص 25.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في تمزيق الدوائر الانتخابية حتى تساعد بعض الأحزاب السياسية في الصعود والفوز في العملية الانتخابية وذلك ينقل الموالين لها من دائرة إلى أخرى حتى تزيد من الدوائر التي تكون لها فيها وبالتالي تضمن البقاء الذي تصل إليه حتى ولو باستعمال التزوير في الانتخابات إذ تفلح هذه الوسيلة، كما تقوم بتثبيت الناخبين في دوائر مختلفة حتى تقلل من الدوائر التي يفوز فيها ممثليهم.[1]

ج- الانتخاب بالأغلبية ونظام التمثيل النسبي:

يعم نظام الأغلبية أحد نظم الانتخابات التي يتم على أساسها تحديد المرشحين الفائزين بالانتخابات وتوزيع المقاعد النيابية وبموجب نظام الأغلبية فإن الحزب الفائز في الانتخابات وهو من يحصل على أغلبية الأصوات فإذا حاز المرشح أو عدة مرشحين على عدد من الأصوات يفوق الأصوات التي حصل عليها أي واحد من منافسيه فإنه يفوز في المقعد النيابي أو المقاعد النيابية المخصصة لتلك المقاعد الانتخابية لأنه حاز على أغلبية الأصوات في هذه المنطقة الانتخابية لذا سمي هذا النظام بنظام الأغلبية.

ويمكن تطبيق هذا النظام في حالة التصويت الفردي أو التصويت بالقائمة، ففي حالة التصويت الفردي يفوز المقعد النيابي المرشح الذي حاز على أكبر عدد من الأصوات في المنطقة الانتخابية، أما في حالة التصويت بالقائمة فإن المقاعد النيابية المخصصة لمنطقة انتخابية معينة تعطي للقائمة التي حازت على أكبر عدد من الأصوات لهذه المنطقة، ويشير نظام الأغلبية أشكالا إذا كان التصويت على أساس القائمة المغلقة، ذلك لأنه يؤدي إلى حصول قائمة الحزب الفائز بالانتخاب على عشرات المقاعد النيابية بمجرد فارق بسيط في الأصوات بينما لا تحصل الأحزاب الأخرى على أي شيء من المقاعد لذا تشترط بعض القوانين الانتخابية أن يحصل المرشحون على أغلبية معينة من الأصوات لغرض الفوز والانتخابات ويقوم الأساس[2]

إذا استقر الأمر على اختيار نظام التمثيل بالقائمة النسبية فيجب أن يكون مفهوما أن نظام القائمة النسبية هدفه الأساسي هو تحقيق عدالة حسابية بين الأحزاب المشتركة في

---

[1]- لقاء سعيد فرج المهناوي، "نظم الانتخابات والتطور الديمقراطي، جامعة المستنصرية، ص 02.

[2]- أندرو رينولدز وين ريلي، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول أشكال النظم الانتخابية، الطبعة الثانية، واشنطن: 2002، ص 19.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الانتخابات بحيث يتناسب عدد الأصوات التي تحصل عليها في البرلمان مع عدد الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات.[1]

أي أن قائمة التمثيل النسبي في أبسط صيغتها تضم كل حزب يضم قائمة بمرشحيه إلى الانتخابات المقترعون الذين يصوتون لحزب والأحزاب تستلم حصتها من المقاعد في مجمل مشاركتهم في الانتخابات الوطنية المرشحون الفائزون يؤخذون من القوائم.[2]

إن ما يميز نظام الانتخاب بالأغلبية ونظام التمثيل النسبي عن باقي الأنظمة الانتخابية أنهما يتصلان بنتائج الانتخابات لا بأسلوبه.[3]

ومن المهم هنا الإشارة إلى القول بأنه لا يمكن تفضيل أحد هذه النظم الانتخابية على الآخر حيث أنه كل منها سلبياته وإيجابياته.[4]

ثانيا: أنماط السلوك الانتخابي.

إذا كان السلوك السياسي بشكل عام يتمثل في الفصل السياسي المباشر وغير المباشر من جهة وفي الدوافع التي تساهم في بناء التماثل والمطالب والرغبات من جهة أخرى، فإن أهم المؤشرات التي تساعد على قياس هذا السلوك تتمثل في رصد السلوك الانتخابي، وعلى هذا الأساس تشكل الانتخابات لحظة أساسية لتشخيص معالم هذا السلوك.[5]

ومما لا شك أن هذه الانتخابات مثلت خطوة متقدمة في تثبيت وترسيخ العملية الديمقراطية.[6]

---

[1]- سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية أهميتها، نشأتها، نشاطها، الطبعة الثانية، مصر: 2005، ص 70.

[2]- مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، دليل مساعدة الأقليات القومية للمساهمة في العملية الانتخابية، الطبعة الأولى، منشورات المعهد الكردي للانتخابات، 2004، ص 73.

[3]- علي يوسف شكري، الأنظمة السياسية المقارنة، الطبعة الأولى، مصر: إيتراك للنشر والتوزيع، 2009، ص 161.

[4]- موسى الشيخاني، "المواطن والانتخابات وأزمة المشاركة في العملية الانتخابية"، عن الموقع:

[5]- جمال كريمي بن شقرون، "اسللوك الانتخابي، جريدة هسبريس الإلكترونية المغربية، الصادرة 23 ماي 2009، ص 01.

[6]- جابر حبيب جابر، "في السلوك الانتخابي"، (العدد 11429، بتاريخ 14 مارس 2010)، ص 01.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في البداية يعتبر مفهوم السلوك السياسي من أهم مداخل علم السياسة الجديدة فقد بدأ بإحياء الاهتمام السيكولوجي في الدراسات السياسية، حيث يدرس مساهمة الناس والاتجاهات والمعاني والقيم خلف التنظيمات السياسية والقانونية القائمة.[1]

ويتأثر عادة السلوك الانتخابي في الأنظمة السياسية الديمقراطية من قبل المواطنين بمجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية،[2] أي أن السلوك السياسي نم مهم من أنماط السلوك الاجتماعي ويخضع إلى نفس شروطه ومواصفاته أحكامه وقوانينه، إلا أنه يركز على النشاطات والفعاليات المتعلقة بحكم القيادة والتنظيم وتنسيق المجتمع بغية تحقيق أهدافه وإشباع طموحاته وتطلعات أفراده والتي يجب أن تنسجم مع طبيعة النظام الاجتماعي التي تحاول القيادة السياسية تعزيزه والحفاظ على نهجه من الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية، وفي نفس الوقت تعمل جاهدة على ترسيخه وتنميته وتطويره، إن السلوك السياسي هو ذلك النشاط والفعالية التي يمارسها فرد أو مجموعة أفراد يشغلون أدوارا سياسية معينة يستطيعون من خلالها تنظيم الحياة السياسية في المجتمع وتحديد مراكز القوى فيه وتنظيم العلاقات السياسية بين القيادة والجماهير. إجمالا يمكن القول بأنه عبارة عن مجموع التصرفات والأفعال السياسية التي تصدر عن المواطنين تجاه عملية أو موضوع سياسي معين. أو تلك التي يؤديها القائمون بالنظام السياسي من صناع القرار وموظفين وكذا الهيئات السياسية الرسمية وغير الرسمية.

وتظهر أنماط السلوك الانتخابي كالآتي:

1- التصويت:[3]

أ- مفهوم التصويت:

يرتكز السلوك الانتخابي على مفهوم التصويت باعتباره استجابة لعملية الانتخابات ويمثل في استخدام نظرية معالجة المعلومات وتحليلها عن الجماعات وإلى توزيع أصوات الناخبين ويستند

---

[1]- سلمى الإمام، سمير بارة،" السلوك الانتخابي في الجزائر دراسة في المفهوم والأنماط – الفواعل"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، (العدد 01)، (جوان 2009)، ص 02.

[2]- علي الخزعلي، "السلوك الانتخابي"، مجلة مركز النور، 2009/10/01، ص 02.

[3]- سلمى الإمام، سمير بارة، المرجع السابق، ص 35.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إلى عدة متغيرات تتلخص في الخصائص الاجتماعية، الجغرافية، التاريخية، وفي متغيرات فردية مثل الخصائص الشخصية، سلوك الفرد والعلاقات المتشابكة للفرد.[1]

لهذا فإن التصويت هو آلية يستخدمها المواطنون في كثير من البلدان لاختيار قاداتهم فهو وسيلة أساسية يمكن للأفراد من خلالها التأثير على القرارات الحكومية، كما يعد التصويت قيام المواطن باختيار أحد المرشحين لتمثيله في الهيئات المنتخبة التي تتولى إعداد القوانين، أو توجد في بعض مناصب اتخاذ القرارات وله عدة أشكال كالتصويت الاختياري والإجباري والتصويت الأبيض والتصويت الباطل والتصويت بالمراسلة أو الوكالة، وغالبا ما يجرى التصويت ضمن عملية انتخاب تتم على المستوى الوطني أو المقاطعة وهو لا يقتصر على تحديد واختيار الحكام وإنما يتعدى ذلك إلى المشاركة في رسم السياسة العامة بطريقة غير مباشرة عن طريق النواب والممثلين إضافة إلى وظيفتين أساسيين هما:

-إعطاء الشرعية للسلطة الحاكمة.

- تنشيط الإحساس لدى المحكومين بانتمائهم للمجتمع بفضل ممارستهم الجماعية لامتياز حق المشاركة.

لذلك تتميز الديمقراطيات الحديثة بسعيها المستمر بتوسيع مشاركة المواطنين في الانتخابات، بعدما كان حق الانتخاب في البداية محصورا على فئات معينة في معظم الدول.

وعليه يعد التصويت أحد أهم أنماط المشاركة السياسية، فهو عبارة عن السلوك الذي يجسد قيام المواطن البالغ بالمفاضلة بين المرشحين في الانتخابات، إذ تعول الدول النيابية كثيرا على السلوك التصويتي على اعتبار أن ذلك يرتبط بالممارسة الفعلية للديمقراطية وفي المقابل لا يقتصر التمتع بهذا الحق على نظم الحكم الديمقراطية وإنما يشمل ولو بصورة محددة النظم الشمولية، فالانتخابات عملية لا تميز النظم الديمقراطية فحسب وإنما تتميز النظم الديمقراطية بنظم انتخابية نزيهة ودورية وذات شفافية تحقق الإرادة الديمقراطية. ولهذا فالتصويت يعد من أكثر الأنشطة

[1]- سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، مصر: 2005، ص ص 111-112.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السياسية التي يمارسها المواطن وهو ما يدفع الحكام للتوجه إلى محاولة تكييف سياستهم حتى يتمكنوا من جمع أصوات أكثر وهو ما أشار إليه فيربا "قد يعمل على إيصال معلومات قليلة عن تفضيلات المواطنين إلى القادة.

إن العلاقة القائمة بين المعلومات المحدودة في تفضيلات المواطن والضغط العالي الذي يمارسه هذا المواطن في القادة هو الذي يعطي التصويت خاصيته الفريدة كوسيلة للضبط وبما أن السلوك الانتخابي سلوك فردي فإن هذا الفعل يكون نتيجة صراع في الموقف الانتخابي من أجل تحديد طبيعة هذا السلوك (تصويت أو امتناع) وإذا كان التصويت فلصالح من؟.

رغم هذه التعريفات قد اتفقت على أن التصويت هو عملية المشاركة في اتخاذ القرارات والقائمة على أساس الاختيار إلا أن اعتباره مرادفا للمشاركة السياسية يعتبر تقزيم لهذه العملية التي هي أوسع وأشكل من ذلك، إذ يرى ستون أن التصويت في الانتخابات هو الصيغة الدنيا والأكثر انتشارا لانغماس الذات في المشاركة السياسية ولذلك يتطلب حد أدنى من الالتزام ويتوقف فور إدلاء الفرد بهويته.[1]

وبناء على ما سبق يمكن أن يعرف التصويت بأنه أحد أنماط السلوك الانتخابي ومن أهم مظاهر المشاركة السياسية وأبسطها وأيسرها ممارسة، ويتمثل ذلك في الآلية التي تتم بمقتضاها المشاركة في عملية اتخاذ القرارات خلال العملية الانتخابية وتعيين الحكام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهي آلية أساسية لاختيار الحر المقرون بالمسؤولية ويعتبر الصوت الذي يدلي به المواطن في الانتخابات هو النصيب الفردي للمواطن في المشاركة الانتخابية ومجموع الأصوات المعبر عنها تشكل إرادة الأمة.[2]

ب- أنواع التصويت:

سوف يتم الاعتماد على الأساس العقلاني في الأداء الانتخابي للمواطنين كمعيار في عملية التصنيف والتمييز بين أنماط السلوك الانتخابي.

---

[1] - السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي الأدوات والآليات، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 107.

[2] - سلمى الإمام، سمير بارة، مرجع سابق، ص ص 40-41.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- التصويت العقلاني:

تعتبر العقلانية موقف فكري عام يقيم معتقد أنه على أساس سلطة العقل وتعود جذوره إلى ديكارتي (1596-1650)، وينطلق منظرو الاختيار العقلاني من افتراض أن كل إنسان هو شخص عقلاني في اختيار أكثر الوسائل نجاعة لتأمين أهدافه، فالعقلانية ترى أن كل فرد يريد تحقيق أكبر قدر ممكن من مصالحه، لكن حين تكون الموارد محدودة فإنه عليه أن يقوم باختيارات معقدة بين مجموعة من البدائل المتنافسة، إن هذا المفهوم يدفعنا إلى التساؤل عن مفهوم التصويت العقلاني وآلياته ومحدداته.

يرى بوفالو بالرغم من أن التصويت في الانتخابات قد ارتبط بأعمال وطنية (حب الوطن، إظهار الوطنية) إلا أنه يعتبر عملا يؤكد الفرد من خلاله على إخلاصه وولائه للنظام أكثر من كونه عملا يتقدم من خلاله بمطالبه إلى النظام السياسي، ويعرف ستيوارت ميل التصويت بأنه وسيلة لتثقيف الروح العامة والذكاء السياسي.

ومن خلال هذين التعريفين نستنتج أن عملية التصويت تستلزم قدرا من العقلانية عند أدائها وفكرة التصويت العقلاني تعني أن الناخب يصوت على أساس مجموعة من الأسس والمعطيات ولذلك فهو يحدد تصويته ويضبطه بمجموعة من المعايير.

وقد ظهر مفهوم الناخب العقلاني أو الناخب الإستراتيجي مع أنتوني داونز الذي استخدم التحليلات الإستراتيجية في تفسير التصويت، إذ أنه أثناء العملية الانتخابية يعرض المرشحون برامجهم ويصوغون وعودا تتضمن مجموعة من الخبرات وعلى أساس أن الناخب يسعى إلى رفع فائدته إلى الحد الأقصى أي الحصول على أكبر تأثير مقابل صوته، وذلك بحساب الأشياء الملموسة لوجوده، وهذا الأمر يستلزم منه التعرف على مصالحه وتحديدها والقدرة على تصنيفها في سلم الأفضليات، هذا إلى جانب تعرفه على الممثلين وجمع معلومات عنهم من حيث كشوف الحسابات ومصداقية وعودهم ومستواهم العلمي.[1]

[1]- سلمى الإمام وسمير بارة، "السلوك الانتخابي في الجزائر دراسة في المفهوم،الأنماط والفواعل"، مرجع سابق، ص 41.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن نظرية داونز حول الناخب العقلاني تبحث عن الناخب المثالي ولذلك فقد تعرضت للنقد خاصة فيما يتعلق بالمكانة المعطاة للاختيار العقلاني إذ يصعب تحديد هذا الاختيار في ظل نظام ديمقراطي تعددي يستعمل المشرحون فيه قطب الإغراء ويدعمون ذلك بلغة ذات مخارج متعددة ليس من البساطة تفسيرها من طرف كل المواطنين، بالإضافة إلى ثورة الإعلام التي تتحكم في كمية ونوعية المعلومات التي تصل إلى الناخب، كما أن الضغوطات التي تمارس على الحكام لا تسمح بضمان التطابق بين الوعود الانتخابية وتنفيذها من دون أن يغري بالضرورة هذا التفاوت للخداع وسوء النية وهنا تعجز نظريات العقلانية عن ضبط دوافع مجموع الناخبين. ثم إن تشبيه السوق السياسي بالسوق الاقتصادي يعد مغالطة على أساس أن مفهوم رأس المال السياسي يختلف عن خيارات الإنتاج الاقتصاد، كما أن الطلب السياسي يختلف عن الطلب الاقتصادي، وعليه فإنه دراسة نظرية التصويت العقلاني لا تتوافق مع نظرية الاختيار العقلاني، لأن التصويت يكون على أساس مجموعة من الدوافع والأسس والمعطيات وهذا خلاف ما يوجد في نظرية الاختيار العقلاني التي تفترض تحقيق مكاسب من جراء هذه العملية، والنتيجة أن نظرية التصويت العقلاني لا تهتم بمقدار المكاسب المحققة، بقدر ما تهتم بقناعة الناخب بمجموعة من الأسس والمعطيات والدوافع بغض النظر عن نوعيتها (سلبية أم إيجابية، واقعية أو مثالية، شرعية أو غير شرعية)، وهذا يعني بعبارة أخرى أن الناخب على قدر من الفهم بالعملية الانتخابية وأن تصويته كان هادفا وذا مرجعية.[1]

- التصويت اللاعقلاني:

تكشف الاستطلاعات الانتخابية أن نسبة معينة من المواطنين لا تعلم في بداية الحملة الانتخابية ما إذا كانت ستذهب للتصويت ولمن ستمنح أصواتها إذا ما قررت الذهاب، وهذا التردد ينجر عنه في الغالب أداء عفوي وغير عقلاني لأن التردد يعني عدم وجود دوافع تحفز الناخبين فإذا كان التصويت هو عملية اختيار فإن هذا يعني وجود مجموعة من الأسس يفاضل

[1] - المرجع نفسه، ص 42.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الناخب بها بين المرشحين وأن غياب هذه الأسس يعني أن عملية المفاضلة لن تكون وأن الاختيار سيأخذ الشكل العشوائي.

ولهذا فالتصويت اللاعقلاني هو الذي تغيب فيه عملية المفاضلة بين المرشحين ولا يخضع لأي معطيات أو دوافع أو قناعات يرمي من خلالها تحقيق غاية محددة أي غياب الهدف من وراء التصويت.

إن هذا النمط من السلوك الانتخابي يظهر لدى الناخبين الذين يؤمنون بأهمية التصويت كعملية فقط، وفي المجتمعات التي تشيع فيها الأمية، وهناك أسباب عديدة في شكل هذا السلوك منها: ضعف عملية التنشئة السياسية وفقدان المؤسسات الفعالة للقيام بذلك وانتشار التخلف السياسي وغياب عملية التثقيف السياسي، تعدد أسباب الاغتراب السياسي.

والجدير بالذكر أن هذه الأسباب من شأنها أن تؤثر على الوعي السياسي للناخبين وأن سلوك التصويت اللاعقلاني يمكن أن يؤثر على شرعية المنتخب (رئيسا أو محليا) باعتبار أن الشرعية تستمد مقوماتها من المساندة الشعبية، وتجدر الإشارة إلى أن وجود شخصية كاريزماتية من بين المرشحين من شأنها أن تخفض من حدة التصويت اللاعقلاني.[1]

2- الامتناع عن التصويت والامتناعية:

أ- مفهوم الامتناع عن التصويت والامتناعية:

تتبنى نظم سياسية كثيرا مبدأ التصويت الإجباري وهذا يعني إلزامية الناخب بأداء التصويت وإلا تعرض لعقوبة يحددها المشرع، وإذا كان أنصار نظرية الانتخاب كحق قد رفضوا التسليم بهذه الفكرة، فإنه على العكس تماما من جانب أنصار نظرية الانتخاب كوظيفة، إذ منحوا المشرع سلطة جعل التصويت إجباريا وهي فكرة تعني نهاية ظاهرة الامتناع عن التصويت، إذ يسلم البعض أن التصويت الإجباري يعمل على معالجة الامتناع عن التصويت، عن طريق العقوبات المتوازية، فلا هي ضئيلة بحيث يستهين بها الناخب فتصبح بلا جدوى عند توقيعها، ولا هي بالكثيرة والصعبة بحيث يرهب منها بالقدر الذي تؤدي إلى تحقيق عكس النتائج المرجوة منها

[1] - المرجع نفسه، ص 46.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

باعتبار أن اتباع أسلوب التصويت الإجباري يعني أن التصويت سوف يكون بسبب الخوف لا الإدراك، وهو ما يتطلب دراسته وتنميطه وتحديد أسبابه ومن ثم معالجتها.

إن دراسة هذه الظاهرة تستلزم توضيحها بتحديد مفهوم الجسم الانتخابي، وهو مجموع المواطنين المستوفين شروط اكتساب الحق الانتخابي، والمسجلين في القوائم الانتخابية، كما يتطلب في الوقت نفسه تعريف الامتناع والامتناعية وحصر أهم أسبابها والسبل الكفيلة لمعالجتها، ويبدو أن التفريق بين الامتناع والامتناعية غير ضروري، بناء على الهدف الذي نسعى لتحقيقه، إلا أن المنطلق يظهر أن الامتناع ما هو إلى موقف ظرفي قد يكون نتيجة جهل أو قلة وعي أو عدم الاهتمام بالسياسة إلى غير ذلك، بينما الامتناعية هي عبارة عن مذهب واع (اتجاه مقتنع به) من جانب الفرد أو الجماعة، معاد لمبدأ الانتخاب كليا أو للمواضع التي تكون على أساس الانتخابات أي أنها تعني عدم المشاركة نهائيا في أعمال وقضايا المجتمع السياسي نتيجة ضعف الاندماج الاجتماعي أو الاغتراب السياسي، وعليه فالامتناعية يكمن مفهومها في أنها اتجاه يسلكه المواطنون الذين لهم الحق في الانتخاب عن قناعة نابعة من ذاتهم ويرتبط هذا المذهب بالعديد من الأسباب منها: الوعي، الجنس، القوانين الانتخابية.

أما الامتناع فهو عبارة عن ظاهرة ذات أهمية بالغة ويفيد بالمعنى الضيق قرارا متعمدا بعدم التصويت، غير أنه أصبح يطلق على جميع من لا يقترعون لاتصافهم بعدم المبالاة وفقدان الاهتمام بالأمور الخارجية عن نطاق الأسرة الضيق، أو أنهم يشعرون بالاغتراب في الحياة العامة، أما الذين يتعمدون الامتناع عن التصويت فهم في العادة يعبرون عن آراء أحزابهم التي لا تشارك في الانتخابات وقد يبدأ هذا الامتناع انطلاقا من عدم التسجيل في القوائم الانتخابية.

أولى الأشكال التي يظهر فيها كما يمكن أن يكون عن طريق عدم الذهاب إلى الانتخاب وفي مستوى ثالث يظهر في إفساد ورقة التصويت أو ترك الظرف فارغا وكل هذه المظاهر تعد أشكالا للامتناع عن التصويت. [1]

[1] - المرجع نفسه، ص 70.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويمكن تقسيم مظاهر الامتناع عن التصويت حسب بعض المفكرين إلى شقين:

-الشق الأول: هو إحجام المواطن الناخب عن التوجه إلى الانتخاب للإدلاء برأيه ويمكن وصف هذا الشكل بالامتناع الاختياري دون عذر يبرره.

- الشق الثاني: فهو تعمد الناخب بعد توجهه إلى مكاتب الانتخاب ترك الظرف فارغا أو تعمده إفساد ورقة الانتخاب بارتكاب أحد الأعمال التي تبطل الاعتراف بالصوت الانتخابي.

إن هذا التقسيم في الواقع لا يعبر عن الامتناع الانتخابي بالشكل الكلي وإنما يقتصر على آخر المظاهر التي يأخذها هذا السلوك وهذا تضييق وتقزيم وحصر للظاهرة التي قد تكشف لنا عن أزمات عديدة: أزمة الثقة، الشرعية، الرضا على أداء النظام السياسي، الثقافة السياسية في المجتمع، التغيير السياسي، وعلى هذا يمكن حصر مظاهر الامتناع عن التصويت في الأفعال التالية:

1-عدم التسجيل في القوائم الانتخابية.

2- إحجام بعض المسجلين عن الذهاب إلى الانتخاب للإدلاء بأصواتهم.

3- ترك الناخب لظرفه فارغا (التصويت الأبيض)

4- تعمد الناخب إفساد الورقة الانتخابية.

ب- أنواع الامتناع عن التصويت:

-الامتناع العقلاني:

وهو الذي يصدر على المهتمين بالسياسة والمطلعين عليها والمتابعين لأخبارها، لأن امتناعهم هنا يعد تعبيرا سياسيا مقصودا ذو أهداف محددة لأنه قائم على مجموعة من المعطيات والشروط، وقد أصبحت هذه الظاهرة عالمية على اعتبار أن جل دول العالم لم تسلم من هذا المرض الانتخابي، بما فيها الدول ذات التقاليد الديمقراطية العريقة والأكثر نضجا في الممارسة السياسية الانتخابية.[1]

إن الامتناع العقلاني عن التصويت هو الصفة التي تتعلق بمن يهتم بالسياسة يحمل بطاقة انتخابية وعلى دراية بالأمور السياسية، وفي هذه الحالة يعد امتناعهم تعبيرا عن رفض الاختيارات

[1] - المرجع نفسه، ص 72.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المعروضة، فهي مشاركة بطريقة غير مباشرة (ضرب الامتناع)، فهم يرون أنهم لم يجدوا من بين المرشحين من يعبر بشكل مباشر عن تفضيلاتهم ولهذا يعتبر امتناعهم تهديدا لفعالية العملية الانتخابية وشرعيتها، ولذلك أصبح في مثل هذه الحالة تخصص حملات توفر فيها كل الوسائل والإمكانيات التي تزيل الالتباس وتخفف الآثار المباشرة وتبحث عن آليات أخرى لإدماج الممتنعين عن طريق تصحيح تصوراتهم باستعمال تقنيات تتعلق بهم مباشرة وهذه الحملات لا تهدف إلى البحث عن القبول والرضا بقدر ما تهدف إلى كسر الدوافع المؤكد أنها تؤدي إلى سيادة شعبية أو قوة الأغلبية فغهي قاعدة وأساس هذا السلوك بهذه الطريقة يمكن إعاقة الأغلبية حول مضمون يشكل تصورات وقناعات تؤدي إلى الامتناع.

ويأخذ الامتناع العقلاني الأوجه التالية:

الوجه الأول: يمتنع هؤلاء الممتنعين على أساس إحساسهم بعدم نزاهة العملية الانتخابية فالمواطنون المثقفون ذوو المعرفة السياسية بطبيعة العملية السياسية الانتخابية وما قد يشوبها من تدخل حكومي من جهة وظاهرة الترهل الحزبي من جهة أخرى، فكلما تواجدت هذه المظاهر كلما زادت امتناع المهتمين بعدم جدوى مشاركتهم.

الوجه الثاني: وهو نفسه الذي وضعه فليب حيث ينفي عامل السلبية عن هؤلاء المتعلمين والمثقفين وما امتناعهم عن التصويت إلا تعبيرا عن موقف سياسي رافض للممارسة الانتخابية بصورتها المعرفة أي عدم الاقتناع بالبدائل التي تتيحها، وفي كلا الوجهين هم يشاركون من خلال امتناعهم عن التصويت.

الوجه الثالث: وهو وجه نضيفه حيث يتعلق بمن امتنع عن التصويت لأسباب قاهرة كالمرض والسفر والعمل ... الخ، لكن في قراراتهم مقتنعون بالمشاركة.[1]

- الامتناع اللاعقلاني:

هو الامتناع عن المشاركة الانتخابية من دون أن يكون له أسباب واضحة والتي تظهر في ابتعاد المواطن عن الممارسة السياسية ككل، بدء بالمستوى الأول للمشاركة السياسية وهو

[1] - المرجع نفسه، ص 75.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التصويت ويأخذ امتناعه شكل عدم التسجيل في القوائم الانتخابية ويكون ذلك نتيجة العديد من العوامل، وهو عبارة عن حالة من اللامبالاة بالسياسة عموما والانتخابات خصوصا، إذ يعرف المواطن اللامبالي بأنه ذلك المواطن الذي لا تربطه أية علاقة عقلية أو عاطفية بالسياسة بسبب فقدانه اتجاه يناصره أو عجزه عن الحركية أو الفعالية وضعف وعيه السياسي أو نتيجة للتخلف السياسي أو لظروفه الاجتماعية والاقتصادية أو بحكم القوانين الانتخابية.

إن اللامبالاة في معناها العام هي حالة نفسية تتميز بعدم القدرة على الاستجابة أو الاكتراث وجدانيا، فلا يهتم الشخص بما يقع حوله من أحداث ولا يستجيب لها من أي نحو كان، أو هي عدم اكتراث كثير من السكان لما يحدث في مجتمعهم وتقاعسهم عن المشاركة في المشروعات العامة التي تتوخى النهوض بالمجتمع أو هي عدم الاهتمام بالأفراد والمواقف أو الأحداث بصفة عامة أو خاصة وعدم الاكتراث بكل ما يجري في المجتمع بأسره أو في بعض قطاعاته.

وعلى العموم يتصف المواطن اللامبالي بمجموعة من الصفات تميزه وتحدد ردود أفعاله أو استجابته إزاء ما يجري في المجتمع من حوله يمكن إجمالها فيما يلي:

-انعدام قدرة المواطن على الاعتراف بمسؤوليته الشخصية.

- غموض ما يستشعره من قلقل وعدم الاستقرار والتهديد.

-امتثاله كليا للسلطة القامة والقيم السائدة.

- عدم التأثر بالأحداث السياسية ومتغيراتها.

- العزلة السياسية وعدم المشاركة في الحياة السياسية.

- عدم الاهتمام بحقوقه الديمقراطية كحق الانتخاب.

عموما إن الامتناع اللاعقلاني عن التصويت هو حالة من اللاوعي السياسي أو حالة من اللامبالاة السياسية تجعل الفرد يعزف عن المشاركة الانتخابية تماما من دون هدف أو غاية مرجوة أو سبب يحده عن التصويت وهو بهذا المقام يعتنف مذهب الامتناعية.[1]

[1]- المرجع السابق، ص 76.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثالثا: المقاربات النظرية المفسرة للسلوك الانتخابي.

بالنظر إلى أهمية موضوع السلوك الانتخابي، فقد استقطب اهتمام علماء الاجتماع والسياسية، بحيث انقسمت التحاليل المقدمة إلى ثلاث مقاربات نظرية تفسره انطلاقا من زوايا معينة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

1-المقاربة الإيكولوجية: يعتبر الفرنسي أندريه سيغفريد André Siegfried أول من أسس لهذه المقاربة في كتابه Tableau politique de la France de l'ouest 1913، حيث اعتمد في تحليله لسلوك الناخب على متغيرات ثقيلة مرتبطة بالجغرافيا، من مثل طبيعة الأرض، ونموذج العمران، ونظام الملكية، بحيث يقترح بعض المعادلات الانتخابية من مثل:

-ناخبون في أراضي غرانيتية + كثافة سكانية قليلة متناثرة + ملكية كبيرة = توقع تصويت لصالح اليمين.

- ناخبون في أراضي جبسية تعرف ندرة في المياه + كثافة سكانية عالية وملكية صغيرة = توقع تصويت لصالح اليسار.

لقد لاقت هذه المقاربة إقبالا واسعا من طرف العديد من المؤرخين، مثل موريس أغولون وعلماء السياسية مثل إيف لاكوست وفرانسوا غوغيل، بحيث ربط لاكوست السلوك الانتخابي بالتطور الديمغرافي وتعديلات المحيط الحضري والتحولات السوسيو-اقتصادية والتباينات الثقافية، وذلك في دراسة أجراها عام 1986 على اثنين وعشرين مقاطعة فرنسية، وعليه فإن الفرد الناخب ليس معزولا بل يعيش في جماعة مرتبطة بدورها بمجال جغرافي معين تؤثر خصائصه في الفرد والجماعة.[1]

2- المقاربة البسيكوسوسيولوجية: لقد سمح التطور الحاصل في مجال تقنيات سبر الآراء في الأربعينيات من القرن الماضي بالربط ما بين الفرد وجماعات الانتماء وتأثير ذلك في السلوك الانتخابي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية قام بول لازارسفيلد وفريقه في عام 1940 بدراسة

[1] - عادل عباس ، "واقع النشاط الحزبي في الجزائر وانعكاساته على سلوك الهيئة الناخبة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (العدد 35، 2012)، ص 29.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حول تأثير الحملة الانتخابية من خلال وسائل الإعلام فغي سلوك الناخب الأمريكي، حيث كشفت الدراسة عن أن الخيارات السياسية للناخب تحددها الخصائص الاجتماعية والدين والوضع السوسيواقتصادي، وليس الحملات الانتخابية من خلال وسائل الإعلام، فمثلا كلما كان المستوى الاجتماعي للناخبين مرتفعا، صوتوا لصالح الحزب الجمهوري، أما إذا كانوا ذوي مستوى اجتماعي منخفض وكاثوليكيين ومن الحضر فإنهم يصوتون لصالح الحزب الديمقراطي.

يندرج ضمن هذه المقاربة نموذج من تطوير مركز بحوث المسح في جامعة ميتشيغان في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1960، من أصحابه: كومبل، كونفرس، ميلر وستوكس، حيث يتصور هؤلاء أن سلوك الناخب الأمريكي يحدده الميول أو التقمص الحزبي المكتسب من الأسرة والموروث منذ الطفولة، حيث يصبح الناخب مرتبطا نفسيا بحزب ما يكون له وفيا دائما.

3- المقاربة الاقتصادية: التحليلي الإستراتيجي.

تم تطوير هذه المقاربة من طرف أنطوني داونز عام 1957 في كتابه النظرية الاقتصادية للديمقراطية، وهي تركز أساسا على ظاهرة "التطاير الانتخابي"، كما أنها تتصور أن الناخب "عقلاني" بحيث يقوم بتكييف تصويته مع عروض السوق الانتخابي، فهو واع بخياراته ذلك أنه يسعى دائما إلى تعظيم فرص المنفعة من خلال حسابات التكلفة والمنفعة، يأتي في هذا السياق تحليل كرامر الذي درس سلوك الناخب الأمريكي في عام 1971، وخلص إلى أنه يصوت دائما لصالح من يحافظ أو يحسن من وضعه السوسيواقتصادي.[1]

في هذا السياق، طور كل من هاملوايت وكايتز وجايغر وهمفريز في عام 1981 مفهوم الناخب المستهلك، وذلك في دراسة لستة انتخابات متتالية في بريطانيا طيلة 15 عاما، بحيث خلصوا إلى أن التطاير أو اللاستقرار في التصويت قاعدة، وليس استثناء، حيث أن 70% من الناخبين يغيرون تصويتهم من انتخاب إلى آخر، وذلك وفقا لحسابات عقلانية مرتبطة بعروض الأحزاب السياسية بعيدا عن التفضيلات الإيديولوجية وتأثير الأسرة والمحيط المهني.

[1]- المرجع نفسه، ص 30.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تجدر الإشارة إلى أن صياغة هذه النظرية قد تأثرت بدرجة كبيرة بالنظرية الاقتصادية التي تركز على حسابات الربح والخسارة، ذلك أن داونز عندنا طرح مفهومي "الناخب العقلاني" و"الناخب المستهلك" فإنه قد أجرى نوعا من المقايسة بين مستهلك السلع في السوق والناخب الذي يتفحص العروض المقدمة من جانب المرشحين، وفي النهاية يختار لمن يصوت له بناء على حسابات عقلانية براغماتية.

إنه بالرغم من أن هذا البحث تركز على متغير نشاط الأحزاب السياسية الجزائرية في تفسير سلوك الناخب الجزائري إلا أن ذلك لا يمنع من استخدامنا لمفاهيم المقاربة الاقتصادية من مثل "العرض السياسي" و"الناخب العقلاني" و"الناخب المستهلك" ... التي سوف نستعملها كأدوات تحليل للواقع الحزبي والسلوك الانتخابي في الجزائر.[1]

رابعا: علاقة الممارسة الانتخابية بالمشاركة السياسية.

إن الأدبيات التي تناولت المشاركة السياسية توضح الاهتمام الخاص للمحققين بالانتخابات والمشاركة الانتخابية مع وجود طرق مختلفة للمشاركة سياسيا، والإجابة عن سبب هذا الاهتمام يمكن القول أن الانتخابات من بين وسائل مشاركة المواطنين سواء كانت انفرادية أو جمعية حركية أو مهنية هي الأهم والأبرز والأكثر قابلية للقياس من أنواع مشاركة الأشخاص في الساحة السياسية وكذلك بأنها تبين من جهة الأساس الاجتماعية للقدرة السياسية، ومن جهة أخرى تشكل ملاكا جيدا لتقسيم وتوزيع القدرة في المجتمع.[2]

إذا كانت الانتخابات كضمانة للمشاركة الشعبية أو ضمانة لسيطرة الشعب على قراراته تقتضي مشاركة الأفراد في الترشح والتصويت وإتاحة كل السبل الممكنة لضمان أقصى حد من المشاركة نظرا لأن الجسم المنتخب هو تعبير عن سلطة الشعب وإرادته العامة مما يضفي عليها للقرارات السياسية والاجتماعية التي ستتخذ.[3]

---

[1]- المرجع نفسه، ص 31.

[2]- الموسوعة العراقية، "المشاركة والسلوك الانتخابي"، (العدد 12)، (2007)، ص 01.

[3]- دونالد هوروتز، "الأنظمة الانتخابية ... الخطوة الأولى لصناع القرار"، (ترجمة رنا نعيم وصلاح مرتضى)، الموسوعة العراقية، العدد (08)، (2007)، ص 01.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وإذا كانت المشاركة السياسية مشاركة إيجابية فهي تتفق مع مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية.[1]

إذ تعد المشاركة الانتخابية من أحسن صور المشاركة السياسية وأكثرها وضوحا في جميع بلدان العالم ومجتمعاتها، بغض النظر عن طبيعة أنظمتها السائدة والمشاركة الانتخابية هي الأكثر استخداما خاصة في الدول النامية، كما أنه مجرد التكلم عن المشاركة السياسية يتبادر في الأذهان مباشرة الانتخاب ذلك أن الاعتقاد السائد لدى الكثير هو المشاركة الانتخابية نفسها المشاركة السياسية، مهملين بذلك ما للمشاركة السياسية من صور أخرى كالانضمام إلى الأحزاب السياسية والترشح والمشاركة في المنظمات بأنواعها كالمنظمات المهنية والنقابات ومتابعة الأخبار السياسية ومجريات المجتمع السياسية إلى غير ذلك من أوجه المشاركة السياسية في المجتمع.

ويعتبر الانتخاب الصورة الحقيقية والواقعية والعملية لممارسة المشاركة السياسية، فكثيرا ما تقاس فعالية الديمقراطية والأنظمة بقيمة المشاركة في الانتخابات أو التصويت، حيث إذا كانت النسبة كبيرة هنا يمكن الحكم على هذه الدول أو الأنظمة أنها فعالة وديمقراطية، كما أن الانتخابات إحدى الوسائل الرئيسية للديمقراطية، حيث إنها آلية رئيسية إلى جانب آليات أخرى كالتعددية السياسية والأحزاب السياسية والمناخ العام والثقافة السائدة، ويسمح الانتخاب بالتأثير على القرار السياسي وهذا عن طريق الاختيار في ظل التعددية كشرط أساسي لتكوين السوق السياسية المبنية على التنافس والاختيار، ومعناه المشاركة الحرة في صناعة القرار والمشاركة السياسية تتحكم فيها عناصر كالكفاءة الشخصية والسياسية فالأولى حسب تعبير ألموند وفيربا تعني الثقة بالنفس، فالمواطن الذي يثق بنفسه هو الذي يشارك ويرجع شرار شوانزنبرغ أزمة المشاركة السياسية والانتخابية إلى شعور الأفراد بعدم جدوى الفعالية الشخصية، الشيء الذي يحول دون استعمال قوة الصوت الانتخابي وتنتصر الثقافات الهامشية التي تغذي الاغتراب السياسي، حيث الشعور بغربة الفرد عن ذاته وعن محيطه الاجتماعي.[2]

---

[1] - المجالس القومية المتخصصة في المشاركة السياسية للشباب، الدورة الثامنة والعشرون، 2007-2008، ص 06.

[2] - ليلى بن برغوث، مرجع سابق، ص ص 208-209.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخلاصة:

حاولنا في هذا الفصل التأكيد على أن الانتخابات وسيلة تقضي لتجسيد المبدأ الديمقراطي باعتبارها آلية ضمن أخرى، فإن لها إطار ضابط يتم الاستناد إليه على الأقل نظريا للتدليل على مصداقية هذه العملية.

كما أن لها معايير دالة تجرى ممارستها في الواقع، تنقل التصور المراد تجسيده في إطار ما يجب أن يكون إلى حيز الوجود.

في إطار ما هو كائن وعلى العموم فإنه بدون تجسيد فعلي لهذه المعايير والمؤشرات يبقى المبدأ الضابط للعملية ككل مجرد شعار خال من مثله ومثاله.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث:

الإطار التحليلي لتفسير الممارسة الانتخابية في الجزائر من خلال مدخل الثقافة السياسية

إن المتتبع لتاريخ الجزائر السياسي والإيديولوجي يلحظ أن الصراع السياسي في الجزائر لم يكن صراعا عاديا خلال التطورات والتحولات الحاصلة بل كان ما يتصف به التاريخ نموذجا يستدعي التعليق والمتابعة ويتطلب الدراسة والتحليل استنادا إلى جملة من المعطيات والمواصفات المتوفرة وإلى مجموعة النتائج والإفرازات المتكررة.

حيث اتساع هذه التباينات والتناقضات التي قام بعضها على أساس البعد الإصلاحي والليبرالي وبعضها على أساس البعد القومي والإسلامي، وبعضها الآخر على أساس البعد الاشتراكي والعلماني وأخذ كل اتجاه من هذه الاتجاهات في الدعوة والترويج لأفكاره وطروحاته النظرية، السياسية، والإيديولوجية، الأمر الذي ساهم في تعزيز مظاهر الانقسام والانشقاق وتجزئة بنية المجتمع ووحدته.

إن هذه الاختلالات الثقافية القائمة، إنما يرجع مصدرها إلى الثقافة السياسية التي سادت التركيبة الاجتماعية وكذلك أنماط الثقافة والتنشئة السياسية، الأمر الذي يؤدي إلى البحث في بعض أبعاد مفهوم الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري ثم التطرق إلى أهم مصادر التي أسهمت في تكوين بنيتها العامة وهذا ما يهتم بدراسته هذا الفصل من خلال تناوله للإطار التحليلي لتفسير عملية الممارسة الانتخابية في الجزائر من خلال مدخل الثقافة السياسية الذي يحتوي أو يشرح خصوصية النظام السياسي الجزائري، الثقافة السياسية الجزائرية بين الأحادية والتعددية وواقع الممارسة الانتخابية في الجزائر.

وعلى هذا النحو ينقسم الفصل إلى ثلاث عناصر هي:

أولا: خصوصية النظام السياسي الجزائري وعوائق التحول الديمقراطي إشكاليات وأزمات.

ثانيا: الثقافة السياسية الجزائرية بين الأحادية والتعددية.

ثالثا: الثقافة السياسية وواقع الممارسة الانتخابية في الجزائر.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أولا: خصوصية النظام السياسي الجزائري وعوائق التحول الديمقراطي إشكاليات وأزمات.

يتناول هذا المبحث نقطتين أو مطلبين الأول إشكالية تحديد طبيعة النظام السياسي الجزائري والمطلب الثاني الأزمة البنائية في النظام السياسي الجزائري وانعكاسها على الحياة السياسية.

1- إشكالية تحديد طبيعة النظام السياسي الجزائري.

بداية نقول يجد المحللون والدارسون لنظام الحكم في الجزائر صعوبة كبيرة في مهمتهم هذه نظرا إلى قلة المعلومات والبيانات المتداولة والتي تبقى في كثير من الأحيان سرية، ومع هذا فقد ظهرت عدة دراسات جادة وأطروحات تناولت نظام الحكم في الجزائر وتجمع أغلب الدراسات على أن طبيعة النظام السياسية الجزائري جد معقدة وهذا النظام لديه آلياته الخاصة به التي أصبحت تقاليد استعملتها أنظمة الحكم المتداولة في الجزائر.[1]

إن أهم ما يميز النظام السياسي الجزائري هو تشابك العديد من المراحل منذ الاستقلال حيث كان لها القسط الوافر في بنيان طبيعة هذا النظام والعوامل البيئية السياسية التي يعيش فيها المواطن الجزائري، فمع تجربة التحرر من الاستعمار الاستيطاني الذي استمر لمدة تزيد عن المائة والثلاثين عاما، ورثت الجزائر كل التناقضات الفكرية والسياسية التي عرفتها الجزائر قبل الاستقلال من جهة، والتي جمعها هدف الاستقلال والتحرر من الاستعمار من جهة ثانية، حيث كانت المهمة السياسية لجبهة التحرير الوطني أثناء الثورة تنحصر في تحرير البلاد والعباد من الاستعمار الفرنسي واستعادة الشعب الجزائري لشخصيته العربية الإسلامية ولذلك السبب لم يكن هناك هدف واضح خلال الثورة لوضع سياسة واضحة للبلاد بعد الاستقلال.

ولعل من الأسباب التي جعلت قادة الثورة يتحفظون على ذلك هو عدم وضوح الرؤية عن النظام السياسي الذي ستأخذ به الجزائر، فعلى الرغم من الاتفاق على إقامة دولة جزائرية ديمقراطية واجتماعية وذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية، إلا أن طبيعة وخصوصيات

[1]- عبد العالي دبلة وعلي بوعناقة: "الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية"، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 209.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ذلك النظام لم تكن واضحة ومتفق عليها، وإن كان الجميع مقتنعا بأن جبهة التحرير ثم حزب جبهة التحرير فيما بعد كحزب واحد هو القائدة للثورة وله الأولوية على الدولة.[1]

ففي ظل الأحادية الحزبية قام النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال على مبدأ الحزب الواحد ونبذ نظام التعدد الحزبي، إن جبهة التحرير الوطني قائدة الكفاح ومحققة الاستقلال الوطني، دفعت إلى أن تكون الحزب الواحد بعد الاستقلال تحت تأثيرات، التأثير الأول هو المد القومي العربي الناصري الذي كان في الغالب يؤمن بأن الحزب الواحد والتنظيم الواحد هما الطريق إلى التنمية ومقاومة الإمبريالية، والتأثير الثاني هو تأثير يساري ماركسي كان يصب في الخانة نفسها مع اختلاف نقطة الانطلاق، وكان يدعو إلى حزب واحد مصفى طبعا من العناصر المعادية التي تشكل البرجوازية الصغيرة والتأثير الثالث إسلامي فالحركة الإسلامية بصفة عامة، كانت ترى أن التعددية هي نقيض التوجه الإسلامي الذي لا يأخذ بالحسبان إلا حزبا واحدا.

فتحت هذه التأثيرات وتقمصت جبهة التحرير الوطني التي تشكل من اتجاهات سياسية متعددة الحزب الواحد كما كرست كل محاولات التوثيق الدستورية والحزبية حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد، إذ نص دستور 1963 في مادته 23 "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر" الأمر الذي أكده ميثاق الجزائر 1964 ودستور 1976 وكذلك ميثاق 1986.

إن المتتبع لتاريخ النظام السياسي الجزائري منذ مرحلة البناء الأولى وحتى بداية التحول إلى التعددية يلاحظ انفراد الرئيس بالسلطة ومحالة الإبقاء على جبهة التحرير الوطني كإطار يستمد منه الشرعية من دون أن يكون لها سلطة فعلية في إدارة الحياة السياسية.

جاءت أول ممارسة للحكم بعد وضع دستور 1963 وقد كشفت صيغة وضعه عن تجاوزات النظام السياسي حيث لم تتم مناقشته في البرلمان (المجلس التأسيسي) بل تم ذلك في الحزب ثم طلبت الحكومة من النواب المصادقة عليه تفاديا لأية معارضة.

---

[1] - سنوسي حنيش: "الإدارة الارتيادية لحماية البيئة في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005)، ص 163.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

رغم أن صعود أي رئيس جزائري إلى سدة الحكم بفضل الاستناد إلى القوة العسكرية إلا أنه عندما يصل إلى السلطة يبدأ في التفكير بتركيز السلطة في يديه باستخدام المؤسسة نفسها أو باستعمال حزب الدولة وبعد وصول أحمد بن بلة إلى رئاسة الحكومة بفضل دعم المؤسسة العسكرية التي رأت فيه طرفا مدنيا قابلا لإخفاء طابع الشرعية في تبرير ممارسة السلطة غير أنه انفرد بالسلطة وأبعد خصومه ومعارضيه السياسيين والعسكريين بحجة ترتيب البيت الداخلي بجبهة التحرير الوطني، مما زاد من تعميق حدة الخلافات والتوترات على مستوى أجهزة ومؤسسات الدولة المستقلة التي ظلت تعاني اختراقات تنظيمية ودستورية بسبب تداخل الصلاحيات من جهة، وتفاقم الصراعات السياسية من جهة أخرى.

خلاصة القول ما يمكن تسجيله في هذه الفترة القصيرة (1962-1965) من حكم بن بلة هو فشل جبهة التحرير الوطني في أن تصبح التنظيم السياسي الذي يمكن أن يرتكز عليه النظام السياسي و لم تشهد الجزائر في هذه الفترة تأسيس الدولة الحديثة واتسمت بنظام سياسي مهتز وغير متجانس.

بعد ذلك ظهرت الحركة الانقلابية في 19 جوان 1965 التي قادها هواري بومدين والتي أطاحت بالرئيس بن بلة وقد برر الانقلاب بظاهرة شخصنة السلطة وتوحيدها في الشخص الواحد الشيء الذي أدى إلى انحرافات في النظام السابق، وتم إحلال مجلس الثورة محل الرئيس على قمة التركيز الهرمي للسلطة تحت شعار "الحكم الجماعي" وإنهاء الحكم الفردي، واعتبر مجلس الثورة الهيئة التشريعية التي حلت محل الوطني وأسندت له اختصاصات ومؤسسات الدولة "مجلس وطني" رئيس الجمهورية والحزب (اللجنة المركزية والمكتب السياسي والأمين العام) باعتباره مصدر السلطة المطلقة والمنشئ للمؤسسات والمحدد لاختصاصاتها. [1]

[1] - عبد النور ناجي: تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر، الطبعة الثانية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010، ص 35.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة القول أن الممارسة السياسية في عهد بومدين كان هدفها إنشاء قواعد مؤسساتية تؤكد الشعرية للنظام وتعيد الاعتبار للدولة وتحدد ميكانيزمات وتقاليد السلوك وعمل النظام السياسي.

أما الحزب فظل الإطار الذي يستمد منه الشرعية بالرغم من تأكيد كل المواثيق والدساتير على دوره الفعال في الحياة السياسية وبقي الرئيس محورا لنظام السيادة باعتباره الأمين العام للحزب القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس السلطة التنفيذية.[1]

كان لوفاة الرئيس هواري بومدين أثر كبير في نفوس الجزائريين وبدأ الكثيرون يتساءلون عن مصير سياسة الرئيس بومدين ومن يحكم البلاد في غياب تقاليد سياسته ولو أم معالم السياسة الجديدة للنظام قد بدأت تتضح من خلال الميثاق الوطني ودستور 1976.

بعد وفاة بومدين وعملا بأحكام الدستور تم اجتماع المجلس الشعبي الوطني في 1978/12/27 واختير رئيسه رابح بيطاط رئيسا للجمهورية بصفة مؤقتة ثم ما لبث أن رشحت جبهة التحرير الوطني الشادلي بن جديد الذي نال 94.23% من أصوات المقترعين في استفتاء 1979، فنصب ثالث رئيس للجمهورية الجزائرية بعد تولي بن جديد رئاسة الدولة حيث جاء في فترة شهدت تحولات جذرية في طبيعة النظام السياسي الجزائري، فقد أبدى قبل اختياره رئيسا ميولا لتغيير نمط الاقتصاد الذي غلب التخطيط وميزه احتكار الدولة وحظر عليه قاموس الاشتراكية والتأميمات وغيرها من مصطلحات العهد الاشتراكي.

على الرغم من كل محاولات التوثيق الدستورية الحزبية الداعية إلى تكريس حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) كحزب طليعي يقود البلاد في مرحلة البناء الثورة الاشتراكية، إلا أن دورها ظل محدودا بما يقرره رئيس الجمهورية منذ مرحلة البناء الأولى وحتى بداية التحول نحو التعددية، فالنظام السياسي غير مساره وقد تميز بانفراد الرئيس بالسلطة وبمحاولة بنائه لعلاقة مباشرة بينه وبين الشعب.

[1]- المرجع نفسه، ص 36.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومن أجل التعرف بصورة أكثر تفصيلا على طبيعة النظام السياسي الجزائري خلال المرحلة السابقة لإقرار التعددية لا بد من معرفة ألأهم عناصر النظام وتحديد الدور الذي تقوم به.

أ-الحزب: أخذ النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال بنظام الحزب الواحد، هذا الحزب هيمن على جميع أوجه النشاط السياسي إلى غاية صدور دستور 1989، ونلاحظ هذا الاتجاه من خلال الدور الذي لعبه في عهد بن بلة فهو الذي ينشئ الدولة ويشرف عليها ويراقبها وقد أكد هذه الوظيفة الفعالة للحزب دستور 1963 وميثاق الجزائر في 1964.

استند قادة الحزب في أدائهم لهذه الوظيفة إلى مبررات تقتضيها ضرورات تلك المرحلة، حيث ذهبوا إلى أن الشرعية الثورية وضرورة البناء والتنمية تستدعي توحيد الاتجاهات والإيديولوجيا من أجل تحقيق المسعى الوطني في قيادة الثورة وعلى هذا الأساس فقد جاءت النصوص الدستورية وكذا المواثيق الوطنية تؤكد هذه المكانة للحزب، وأصبح الحزب هو المعبر عن الإرادة العامة ورمز الوحدة الوطنية والشرعية.

ب- الجيش: تكاد تجمع أغلب الأطروحات على أن الحكم في الجزائر ذو طبيعة عسكرية وإن كان الاختلاف بينها حول مدى استقلالية الرئيس عن باقي الجماعات الأخرى الممثلة في سلطة الدولة فقد لعب الجيش أهم الأدوار منذ الاستقلال إلى يومنا هذا في مسألة تولي السلطة وانتقالها وممارستها حتى إذا عدنا إلى سنوات حزب جبهة التحرير الوطني.

ج- الرئاسة: لقد عرفت الجزائر المستقلة حديثا نظاما سياسيا قائما على السلطة الشخصية، وهي تعتبر من أقوى المؤسسات السياسية في النظام السياسي الجزائري، فبالرجوع إلى النظام الدستوري الجزائري نلاحظ رئيس الجمهورية يمثل محور النظام السياسي نظرا للاختصاصات والصلاحيات الدستورية والسياسية التي يتمتع بها.[1]

[1]- نوال بلحربي: "أزمة الشرعية في الجزائر 1962-2007"، (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007)، ص 109-111.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بعد تشخيص طبيعة النظام السياسي الجزائري عند الاستقلال يمكن اختبار أن السلطوية هي أقرب أنماط النظم السياسية لحالة الجزائر كون النظام بها يعتمد على ركيزتين أساسيتين هما شخصانية السلطة والحزب الواحد، ويعجز النظام عن التكيف مع المستجدات والتطورات الداخلية والخارجية الأمر الذي فسح المجال لبروز أزمات سياسية واجتماعية دفعت لأحداث تغيير في طبيعة النظام.[1]

2- الأزمة البنائية في النظام السياسي الجزائري وانعكاساته على الحياة السياسية.

عانت الجزائر من مجموعة من الأزمات المحورية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتي لعبت دورا مهما في إعادة تشكيل مؤسسات النظام السياسي الجزائري من جديد ويمكننا رصد هذه الأزمات فيما يلي:

أ-أزمة الهوية:

تشير أزمة الهوية إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع .بما يعنيه ذلك من انتقاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة وبالتالي تعدد اللاءات السياسية داخل المجتمع الواحد بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية وليس ولاؤه للحكومة المركزية.[2]

يصبح الحديث عن مسألة الهوية الجزائرية حديثا مشروعا ومسوغا لأن الوضع السياسي لا يمكنه أن يستعيد عافيته إلا بالاستقرار عن هوية تمنح الشرعية التمثيلية للسلطة أي ضرورة توفر الشرعية الثقافية (مقومات الهوية) في التمثيل السياسي والنيابي التشريعي ليطمئن الشعب إلى سلامة إرادته في الاختيار، لأنه في السابق مارست السلطة تكتيك الاستمرار في الحكم وسياسة عدم ترك المشاريع التي تؤسس على مقومات الهوية لأن تنضج وتكتمل لتصبح مرجعا شرعيا ومعيارا أصيلا في الحكم فقد سعت السلطة منذ أكثر من عشرية إلى إجهاض التجارب التي تحقق التراكم التاريخي والإضافات النوعية حتى لا تصبح مقياسا للشرعية السياسية وتولي الحكم، ثم

---

[1] - عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص 56.

[2] - أحمد وهبان: التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية برؤية جديدة للواقع السياسي في العالم العربي، مصر: كتب عربية، ص 25.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

صار الأمر مع دستور 1996 أشبه بمحاولة تربيع الدائرة بعدما صارت الدولة كل مقاومات الأمة (اللغة والدين) وأصبحت ملكا لها وليس للشعب الذي حرم من بناء مشروعه التنموي من وحي مقوماته الذاتية.[1]

إن أزمة الهوية في الجزائر تشكل محورا رئيسيا في تحديد اختيارات الجزائريين والتي تتسم بالحدية والمزاجية والسلوكية وهي إحدى سمات الشخصية القومية الجزائرية، فالاحتلال الفرنسي الطويل ساهم في سحق بعض جذور الهوية من خلال إزاحة اللغة العربية من الساحة الثقافية واللغوية، فالاحتلال اللغوي إذا جاز التعبير وسيادة الثقافة واللغة الفرنسية في التفاعلات اليومية لعقود عديدة أدى إلى تفجر إشكالية الهوية الوطنية الجزائرية إزاء ذاتها وإزاء المنطقة المحيطة بها، كما اخترقت الإدارة وأجهزة الحكم بعد الاستقلال وأصبح للمجتمع الجزائري منقسم إزاء عمليات النفي اثلقافي في فرنسا للجاليات الجزائرية ومنذ حرب التحرير الوطنية الجزائرية كان الإسلام أحد أبرز عناصر مقاومة الاستعمار وبالنظر إلى كادرات الدولة وحزب جبهة التحرير الوطني كانت تمثل مظهرا للفرنسة الثقافية والسياسية، كانت تمثل استفزازا للقطاعات التقليدية ولأنها ارتبطت بدوائر الفساد في الحكم والحزب، ولا شك أن الأزمة في الهوية الجزائرية مع ارتباط العروبة أصلا بالإسلام في الجزائر.[2]

ب- أزمة الشرعية: إن مفهوم الشرعية[3] حسب موريس دوفرجيه يكون "شرعيا كل نظام سياسي يمتثل للإجماع الشعبي"، ووفق هذا المنظور يكون شرعيا ليس فقط النظام الذي يعمل وفقا لقيمه الخاصة، وإنما أيضا ذلك الذي يستجيب على الأقل بشكل ضمني للتطلعات الشعبية.[4]

---

[1]- نور الدين ثنيو: "الدولة الجزائرية ...المشروع العصي"، مجلة المستقبل العربي، (العدد 242، أفريل 1999)، ص24-25.

[2]- محمد نبيل عبد الفتاح: "الأزمة السياسية في الجزائر المكونات والصراعات والمسارات"، نقلا عن الموقع: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217269&eid=4030/19/08/2013.

[3]- خميس عزام والي: "إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (العدد 13، 2007)، ص 194

[4] - أحمد ناصوري: "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (المجلد 24، العدد 02، 2008)، ص 353.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لذلك استمدت الجزائر كدولة ونظام شرعيتها من الشرعية التاريخية لجبهة التحرير الوطني التي ارتكزت على المقاومة ضد المحتل وتحقيق الاستقلال وترتب على هذه الشرعية تداخل بين الدولة والجبهة لما يقرب من الاندماج، لذا فإن أزمة الشرعية تعود في شأنها إلى الأيام الأولى للاستقلال حيث لم تعترف قيادة الأركان (الجيش) بالحكومة المؤقتة وتحالفت مع فريق من المدنيين وشكلت المكتب السياسي الذي لم يحترم اختصاصات المجلس التأسيسي في مجال التشريع.

أما بخصوص وضع دستور 1963 وعدم تطبيقه إلا بالكيفية التي أرادها الرئيس أحمد بن بلة وبعد الإطاحة بنظامه في 19 جوان 1965 حاول الرئيس هواري بومدين تبرير العملية بوضع حد للسلطة الفردية ومحاولة استرجاع الشرعية الثورية وذلك استمرارا للثورة الجزائرية.

وقد أخذ مفهوم الدولة في عهد بومدين معنى جديد فالدولة لديه هي السلطة والنظام ووحدة الشعب، وبعد إعلانه على بناء جهاز الدولة فعال ومؤسسات تستجيب لمطالب الشعب فإنه يكون بذلك قد طرح مصدرا جديدا للشعرية وهي الشرعية الدستورية وهذا يعني أن الرئيس هواري بومدين وضع حدا للشرعية التاريخية الثورية التي قام عليها النظام السياسي في مرحلته الأولى. وبدا أن النظام السياسي سينشئ مؤسسات دستورية تنمي المشاركة السياسية وتعيد لجبهة التحرير الوطني دورها الفعال في الحياة السياسية، لكن الذي حصل عكس ذلك التصور، حيث حرص الرئيس على أن تبقى له السيطرة والأولوية على الحزب وهكذا تم التحالف بين الجيش والتكنوقراطيين وأعطيت الأولوية لبناء الدولة على أسس متينة والقيام بتنمية سريعة للخروج من الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالنظر إلى الضعف الإيديولوجي للحزب الذي أعطيت له مرتبة ثانوية، إن الغاية من التحالف هو السيطرة والهيمنة على أجهزة الدولة من طرف الجيش (السلطة الفعلية).

بعد وفاة الرئيس بومدين عين الجيش شخصية عسكرية لتولي منصب رئاسة الحكم تمثلت في الشاذلي بن جديد وأصبح رئيسا للحزب قام بتقويته ليستخدمه في صراعه ضد مراكز القوى في الجيش.[1]

[1]- عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص 61.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفي ظل تآكل وانهيار شرعية حزب جبهة التحرير الوطني ونشوب الصراعات الداخلية بين كوادره وقياداته وصراعاتهم على الحكم وتدهور مكانة الإيديولوجيا العبوية للحزب والنظام في ظل تطورات الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية وفي ظل تردي الأوضاع الداخلية وشيوع الفساد الداخل في الإدارة والحزب والجيش أدى كل ذلك إلى فقدان الشرعية.[1]

ج- أزمة المشاركة السياسية:

المشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم.[2]

تمثلت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من خلال عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية فقد رافق حكم الحزب الواحد إقصاء للحريات الفردية والجماعية، وبرزت رغبة النخب في عدم إشراك القوى الأخرى ذات التوجه السياسي وممارسة النزعة الإقصائية ضدها واحتكارها الكامل للتمثيل في إطار سياسة تعبوية تفتقر إلى المشاركة ولذلك فقد اقتصرت رؤية حزب جبهة التحرير بالنسبة إلى المشاركة بمعنى التعبئة السياسية التي تأخذ شكل التأييد والحشد والمساندة لبعض القرارات دون الإسهام الحقيقي في صنعها نتيجة لضعف الحزب وعدم قدرته على تمكين مختلف القوى من التعبير عن مصالحها ومطالبها وبالتالي افتقاد وجود قنوات شرعية أخرى.

إن الجزائر وقبل التحول إلى التعددية الحزبية في 1989 لم تكن تمتلك أية تقاليد أو ميراثا يفصح عن مشاركة سياسية حقيقية، فالمفهوم السائد هو التعبئة وليس المشاركة، كما أن الساحة السياسية كانت مغلقة تماما أمام الجبهة التي تسيطر عليها العناصر العسكرية المتعددة والتكنوقراط، وعلى الرغم من التطور الذي شهدته الجزائر في تكوين الجمعيات خلال السبعينيات، إلا أن النظام السياسي بقي مفتقدا ذلك النضج المؤسسي الذي يجعل من الديمقراطية قيمة عليا تحكم

---

[1]- المرجع نفسه، ص 62.

[2]- جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي في الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 63.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حياة المجتمع، ولم يبدأ النظام الجديد بالتحول إلا متأخرا، حيث سعى إلى إعلان قانون رقم 1987/5 الذي فسح المجال لإنشاء الجمعيات والذي عدل بمرسوم 66-1988 في فبراير ونص على دراسة طلب اعتماد الجمعية خلال ثلاث أشهر من تاريخ الإيداع مع السماح للسلطة بإبداء التحفظات على برامجها إذا كانت تتعارض مع القوانين المعمول بها.[1]

3- الأزمة الأمنية وتأثيرها على الثقافة السياسية والممارسة الانتخابية في الجزائر.

آمن الشعب الجزائري بأن استقلاله عن فرنسا كان بمثابة تتويج لجهود كفاحه الطويل ضد الظلم والقهر وكان يأمل لما استعاد سيادته على أراضيه أن يتمكن من العيش الكريم ويهنئ بالأمن والاستقرار والمساهمة بكل عزم وحماس في بناء دولته وترميم المجتمع الذي مزقته ظروف الاستعمار، ولاعتبارات تتعلق بطبيعة الثقافة السياسية السائدة غداة الاستقلال وطبيعة النخب التي قادت الكفاح المسلح سلم الشعب زمام قيادته إلى جبهة التحرير الوطني لتحقيق مشروعه الطموح وتحولت الجزائر إلى ورشة بناء كبير أقصى وهمش باسمها كل صوت معارض وكل محاولة تقييم خارج إطار الحزب بل خارج دائرة النخبة الحاكمة، ومع مطلع الثمانينات بدأ المشروع الوطني يصطدم بكثير من العقبات والمشاكل مما أدى إلى عجز النظام في الاستمرار على نفس الوتيرة وتراجعت قدراته الإدماجية رغم محاولات الإصلاح والاستدراك.[2]

إن الحديث عن الأزمة الجزائرية يتطلب النظر في الأسباب الداخلية والخارجية[3] من أجل تحقيق تصور متكامل لهذه الأسباب لأجل تقديم بعض الأفكار الأولية التي تساعدنا على تشكيل قاعدة لتحليل سوسيولوجي من شأنه كشف الجذور العميقة لهذه الأزمة، كما يقوى حظوظنا في بلوغ معرفة أوفى وأدق بطبيعتها.[4]

---

[1]- عبد النور ناجي، " أزمة المشاركة السياسية في الجزائر:، دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007، ص 9-10.

[2]- محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق، ص 114.

[3]- عبد الحميد مهري، "الأزمة الجزائرية الواقع والآفاق"، في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 179.

[4]- العياشي عنصر، "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 225.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويمكن توزيع هذه الأسباب إلى سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية.

أ-الأسباب الداخلية:

وهي داخلية تتعلق بالبنيات الأساسية ووظائفها ومنها ما يتعلق بنمط تسيير النظام وإدارته ومنها ما مس الإنسان الجزائري في حقوقه وكرامته.

-الأسباب السياسية:

يمكن تلخيص مظاهر الأزمة السياسية الجزائرية في كونها أزمة مؤسسات، حيث مثلت مؤسسة الرئاسة محور النظام السياسي الجزائري منذ 1962، وذلك على حساب دور كل من مؤسسة الحزب والدولة والمشكلة أساسا من الإدارة والجيش والحزب، فالإدارة من خلال بيروقراطيتها تهمين على السلطة التنفيذية وهي صانعة القرار ومؤسسة الجيش بحكم نفوذها وقوتها تأثر في المؤسسة الرئاسية بشكل كبير ومؤكد ويعمل الحزب بوصفه جهازا تعبويا على تزكية قرارات النظام.

ضعف الأداء وانعدام الفاعلية ويرجع ذلك إلى عدم الاستقرار داخل هذه المؤسسات وعدم استقلالية قرارها وهي في خدمة الهيئة التنفيذية بعيدة عن المهمة الأساسية (تمثيل وحماية مصالح المواطنين) ومن مظاهر الأزمة السياسية أزمة المشاركة، أزمة الشرعية، صراع الأجنحة والنخب الحاكمة علما أن هذا الصراع ليس وليد فترة زمنية متأخرة من حياة النظام السياسي الجزائري، بل هو متجذر فيه وترجع أصوله إلى ممارسات هذه النخب أثناء حرب التحرير، فقد عرفت النظام أشكلا متنوعة من الصراعات ابتداء من صراع السياسيين والعسكريين، صراع الولاة، صراع البربر مع الآخرين، وصراع التكتل العسكرية فيما بينها.[1]

-بمعنى: غياب سلطة قوية وموحدة تمل على تنظيم الحكم وتوجيه العملية السياسية على إحداث تغييرات تنظيمية وسياسية في البلاد.

[1] - محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 115.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- فشل الحزب الواحد في مواجهة تناقضاته الداخلية كالفساد السياسي والإداري وعدم قدرته على تخطي الصراعات السياسية التي عرقلت أداءه السياسي، بالإضافة إلى غموض مشروعه السياسي والتنموي.

- غياب القواعد والقيم الاجتماعية في السياسة الجزائرية التي تعمل على تنظيم الدولة وتحديد وظائفها ومسؤولياتها وهذا راجع إلى غياب القوة الدستورية للنظام السياسي.

- قوة مؤسسة إدارة الرئاسة بالتحالف مع الجيش أدى إلى تقليص من مشاركة الجهات الأخرى في العملية السياسية.

- غياب المشروع الاجتماعي التنموي في مرحلة الثنانينات أثر سلبا على فعالية الدولة، مما سمح لنمو حركات إيديولوجية في المجتمع تشك في شرعية النظام السياسي.

- الأسباب الإدارية:

-تفشي ظاهرة الروتين الإداري الذي عادة ما يؤدي إلى الشعور بالملل والقلق والإحباط واللامبالاة.

- سوء معاملة الجمهور وتفشي ظاهرة الوساطة والمحسوبية والجهوية.

- الرشوة وهي من الأعمال الفاسدة في مختلف أنظمة العالم وذلك لكونها تتناقض والقيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية.

- عدم وجود مراقبة صارمة في المحاسبة وعقاب الراشي والمرتشي وخير دليل على ذلك قضية اختلاس 26 مليار دولار التي ذهبت من أموال الدولة على شكل رشاوي ناتجة عن عقود مشبوهة.

- تباطؤ في تغيير العمل الإداري وتقويله.

- إهمال العامل الإنساني في الإدارة الجزائرية.

- غياب المشاركة للأفراد في طرح اهتماماتهم واحتياجاتهم .. الخ.[1]

[1] - حفيظة يونسي، "الأزمة السياسية في الجزائر والمؤسسات الجديدة"، (رسالة ماجستير، معهد الحقوق والعلوم الإدارية والعلوم القانونية، جامعة الجزائر، 2001، ص 9.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- الأسباب الثقافية والاجتماعية:

-ليس من السهل محو المسخ الثقافي الذي سلط على الشعب الجزائري لمدة تزيد عن قرب وربع قرن من الزمن، وظف الاستعمار الفرنسي خلالها أبشع أدوات المسح والشطب والتزييف للحقائق المادية والمعنوية القائمة عبر الأجيال.[1] كما أخذت الفروق الطبقية كظاهرة تتكرس في أوساط المجتمع الجزائري، هذا ما أدى إلى انتشار ظاهرة اللامبالاة وشيوع مبدأ الانتماءات وما يترتب عنها من تهميش وإقصاء للكفاءات الوطنية وانهيار العزائم وفساد في الأخلاق طال كل المجالات والميادين.

على الرغم من العديد من المحاولات التي كان يراد بها من خلال تجاوز الأزمة الداخلية فإن الوضع قد انهار مع نهاية 1988 وفشلت الإصلاحات و لم يعد بالإمكان إلا إعادة هيكلة النظام على أسس جديدة تستجيب للقوى الاجتماعية الداخلية وتسمح لها بالمشاركة في صنع القرار الوطني.

ب- الأسباب الخارجية:

-لقد لعبت الضغوط الخارجية دورا هاما في تأجيجها ذلك أن الجزائر كمثيلاتها من بلدان العالم الثالث تتحرك في إطار تفرقة القوى الكبرى من توجهات النظام الدولي سواء عن طريق الإكراه أو الطواعية، وفيما يتعلق بالتأثيرات الإقليمية وتقلص دور الدول الراديكالية لصالح الدول المعتدلة التي أخذ نفوذها يتصاعد ويؤثر في مجمل تفاعلات النظام، وتبرز التأثيرات السياسية الدولية من خلال رياح التغيرات التي أصابت العالم الاشتراكي وصاحبه من تحولات في بنية الأنظمة التسلطية وانتقالها إلى الديمقراطية.

- ضغوطات المؤسسات المالية الدولية من خلال المشروطية السياسية التي تفرضها على المقرضين.

- لقد ساهمت الأسباب الداخلية والخارجية لتمارس ضغوط لم يكن للقدرة النظام على تحملها والحفاظ على التوازن المطلوب أمامها فكان أن انهارت شرعيته من خلال أحداث شغب عمت

[1] - مخلوف صيمود، "طبيعة السلطة السياسية وتنظيمها في النظام السياسي الجزائري"، (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2009، ص 392.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أرجاء البلاد وراح ضحيتها العديد من المواطنين الأبرياء وانعكست بشكل واضح على بنى النظام السياسي.

ج- أحداث أكتوبر وانهيار شرعية النظام:

- إن الأوضاع والظروف الصعبة السابقة والمشاكل التي يتخبط فيها المجتمع، تطورت إلى درجة زعزعت الاستقرار ووصلت إلى حد العنف والعنف المضاد خلال أحداث أكتوبر 1988،[1] التي أظهرت الدولة كأنها مريضة عاجزة عن التمسك بزمام الحكم، إن هذه الأخيرة غيرت مجرى الحياة السياسية في الجزائر الشيء الذي أدى إلى إعلان عن تغيير دستور الذي نظمت فيه التعديلات السياسية وأعطى ضوء جديد للإصلاحات التي تنوي السلطة لإدخالها على الساحة السياسية.[2]

وكما هو معروف في جميع الأوساط الشعبية الجزائرية فإن تغيير المسار السياسي للجزائر والتوجه نحو التعددية الحزبية قد بدأ في شهر أكتوبر عام 1988،[3] وبالضبط في مساء الرابع أكتوبر 1988 اندلعت مظاهرات من الشباب أساسا، بداية من الجزائر العاصمة، للتنديد بندرة المواد الأساسية والغلاء العام للأسعار، في اليوم الموالي خرب المركز التجاري للعاصمة كلية، في السادس أكتوبر أشعلت النيران في عدد من المباني الرسمية وامتدت المظاهرات إلى المدن الرئيسية الجزائرية، رد الجيش مستعملا الذخيرة الحية بداية من أكتوبر نذكر الحصيلة غير الرسمية للمواجهات سقوط 500 قتيل لا شيء سيبقى كما كان قبل 04 أكتوبر 1988.

فإلى هذا التاريخ بقي الجيش بعيدا عن حالة اهتزاز الثقة التي لحقت بالنظام ككل، بفضل موقع جبهة التحرير الحزب الحاكم في الواجهة، وكذا سبب نظام الخدمة الوطنية التي جعلت الجيش الشعبي الوطني بالنسبة للشباب الجزائري مؤسسة شعبية ليست بالغريبة عنه تدخل الجيش

---

[1] - أحمد طعيبة، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، (رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1998)، ص 80.

[2] - حفيظة يونسي، مرجع سابق، ص 19.

[3] - عمار بوحوش، "تغيير المسار السياسي والتوجه نحو التعددية الحزبية في الجزائر"،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بقوة بالأسلحة ضد المواطنين، لقد كانت المرة الأولى التي تتم فيها المواجهة مع المواطنين لتمس الصورة الرمزية للجيش الشعبي الوطني.[1]

وفي 10 أكتوبر 1988 يلقي الشاذلي بن جديد خطابا على الأمة يتأسف عن النتائج المأساوية للأحداث ويعد بإجراء تغييرات جذرية في سياسة البلاد وفي اليوم الموالي تخرج بعض المسيرات المساندة للرئيس بن جديد وهكذا توقفت المظاهرات بانتصار جديد وانسحاب المعارضين للإصلاحات من مؤيدي النهج الاشتراكي، وعليه قامت الرئاسة بصياغة دستور جديد يعلن الطلاق النهائي مع الاشتراكية ويفتح المجال للتعددية السياسية وقد قدم المشروع النهائي للدستور في شكله النهائي إلى الشعب للمناقشة والتصويت وتمت الموافقة يوم 23 فيفري 1989، وبذلك دخلت الجزائر مرحلة وتجربة جديدة في تاريخها هي تجربة التعددية الحزبية.[2]

إن أحداث أكتوبر 1988 أدت إلى تغيرات عميقة في السياسة في الجزائر فصحيح أن الإصلاحات في الحقيقة بدأ النقاش حولها مبكرا داخل الحزب والنخبة الحاكمة خاصة أثناء المؤتمر الخامس للحزب إلا أن الأحداث رسخت الوعي بهشاشة النظام السائد والحاجة إلى الإصلاحات تأخذ بعين الاعتبار الانفجار الشعبي وكذلك التغيرات الجيلية باعتبار أن الغالبية العظمى من الشعب لم يولد قبل 1962 فالشباب أصبح بذلك لا يتقاسم نفس الذاكرة السياسية مع الذين قاموا بمعركة التحرير من أجل الاستقلال، كما ؟أن هؤلاء الشباب يئسوا من انتظار وعود الدولة التي فرضت نفسها على المجتمع باسم الاجتماعية وضرورة الاستقلال الوطني والتنمية الوطنية إلى حقائق في مجال الحصول على السلع الاستهلاكية والسكن ومناصب العمل، الذي أحس أنه مهمش من قبل النظام ووجد نفسه يعيش حالة الاغتراب السياسي في ظل هذه الوضعية التي تعبر عن طلاق بين الدولة والمجتمع.

---

[1] - عبد النور منصوري، "المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص 98.

[2] - غاني بودبوز، "إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها، دراسة حالة المجلس الشعبي الوطني"، (رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2005)، ص 175.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جاءت أحداث أكتوبر 1988 وفي مواجهة هذه الأزمة وخصوصا في مواجهة هذه الأحداث التي أصبحت تهدد بجدية النخبة الحاكمة ، كان رد فعل السلطة سريعا وعميقا، إن صدمة أكتوبر 1988 كانت لها انعكاسات كبيرة على النظام السياسي، بحيث مهدت لاختفاء الملامح الأساسية لنظام الحزب الواحد وفتح الطريق لظهور طبقة سياسية جديدة ويمكن رصد ثلاث أنواع من التغيرات كانت نتيجة الأحداث وهي: -التغيير في تركيبة النخبة السياسية. - التغيير فغي هيكلة النظام السياسي. - التغيير في البيئة السياسية الداخلية.

إن تلك التغييرات التي تمت داخل النظام لم تستطع حجب الضوء عن التحولات الهائلة التي عرفها المجتمع الجزائري، بعد الأحداث الاجتماعية التي كانت سائدة قبل أكتوبر 1988، انكشفت حقيقتها حيث تسارعت عملية انبعاث الجمعيات انطلاقا من ظهور لجان مكافحة القمع والتعذيب وظهور الجمعيات النسائية، ثم ظهور الجمعيات السياسية رغم أن هذه الجمعيات لم تكن قانونية في البداية، إلا أنها لم تمنع من التحرك والنشاط وأعضاؤها لم يهتموا بأي عائق، وهذا مثل التغير الحقيقي في الحياة السياسية في الجزائر، بعد أحداث أكتوبر 1988، إن التغيير الحاسم الذي عرفته الجزائر تمثل في ظهور الفعل الاجتماعي والاحتجاجي وظهور المعارضة وهو ملمح جديد في الحياة السياسية.

إلى جانب التغيير في المؤسسات تبلورت المعارضة السياسية وظهرت التكوينات الاجتماعية المستقلة، فمباشرة بعد الأحداث عرفت السلطة السياسية بروز قوى سياسية ناشطة، مثل حزب الطليعة الاشتراكية، التيار الإسلامي، التنظيمات السياسية المتطرفة، الحركة البربرية، وكذلك ظهور نشاط مكثف للمعارضة في الخارج خاصة جهة القوى الاشتراكية والحركة مـــن أجل الديمقراطية في الجزائر، كما عرفت البيئة الاجتماعية للنظام السياسي ظهور مظهرين من مظاهر التغير، أولهما يمثل في بروز التنظيمات الاجتماعية المستقلة حيث عقبت الأحداث مباشرة انبعاث حركة استقلالية في الاتحادات المهنية، مست الأطباء والصحفيين والطلبة واتجهت هذه الفئات إلى تشكيل تنظيمات مستقلة عن جبهة التحرير الوطني ووصايتها.[1]

[1] - عمر مرزوقي، "حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي 1989-2004"، (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005)، ص ص 88-89.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانيا: الثقافة السياسية الجزائرية بين الأحادية والتعددية.

عرف النظام السياسي الجزائري شكلين من الثقافة السياسية في ظل التوجه الاشتراكي والأحادية الحزبية، وفي ظل التعددية السياسية وهو ما يتضمنه هذا المبحث في نقطتين أو المطلبين التاليين.

1- تحليل بنية الثقافة السياسية الجزائرية في ظل عصر الأحادية.

إن الحديث عن الثقافة السياسية التي سادت الدولة المستقلة يتطلب الحديث عن طبيعة النخبة السياسية التي تعاقبت على هرمية السلطة منذ 1962، وكذلك التعرف على توجهاتها السياسية التي تطورت بفعل تطور النظام السياسي وبفعل الصراع الذي حدث داخل النخبة الحاكمة في صائفة جوان 1962 والذي أدى إلى إبعاد كل معارضة وتحت شعار الأحزاب عادت من جديد تلك النظرة الضيقة للمجتمع التي تقدم للجماعة على الفرد.

تشكلت الثقافة السياسية للحزب الواحد بفعل تلاحم الفئات الوسطى المتحالفة والمرتبطة بالدولة، والتي انحدرت قاعدتها الاجتماعية من أصول الفئات الصغيرة ومن أصول قيادات الثورة المسلحة التي تكونت من خلال نضال الحركة الوطنية ونضال الحركة العمالية، كما تشكلت هذه الثقافة السياسية نتيجة إلحاق المجتمع بالمؤسسة السياسية التي ظل فيها مفهوم الدولة الشمولية واقعا ملموسا مع البناء الوطني والتي برز فيها مفهوم التنشئة الاجتماعية كوظيفة سياسية في ظل عملية الإدماج والتعبئة.[1]

ظلت هذه النخبة السياسية تؤثر على بنية النسق السياسي العام بعد القطيعة التي أحدثتها مع الأوساط الثقافية الأخرى المتكونة بامتداد الموروث الثقافي الإيديولوجي للحركة الوطنية، كما ظلت تبحث عن النموذج المسيطر الذي يحكم توجهات البنية الاجتماعية والاقتصادية، وهنا أبرزت الثقافة السياسية وبجلاء صراعا حادا على السلطة وهو الصراع الذي حسمت فيه النهاية للطبعة العسكرية، رغم المصادقة بالإجماع على برنامج طرابلس، ورغم تأكيد الالتزام بمبدأ الديمقراطية الجماعية في أجهزة الدولة ومؤسساتها إلا أن فكرة الأحادية ظلت متجلية من خلال

[1] - حسن عالي، مرجع سابق، ص 120.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحرص على عملية الإدماج تحت تأطير الحزب وربط العمل الجماهيري بالتربية السياسية وال"إيديولوجية حيث ورد في البرنامج أنه لضمان السير إلى الأمام وتحقيق الأهداف الثورة الديمقراطية الشعبية لا بد من حزب سياسي جماهيري قوي وواع وبهذا ألغيت فكرة التعددية تدريجيا.

تأخذ الثقافة السياسية هنا طابع الانفراد بالقرارات السياسية وتركيز كل السلطات في يد الحزب، إذ تركز على ضرورة بناء الدولة وأجهزة السلطة الذي يتولى إدارتها مجلس قيادة الثورة بعد حركة جوان 1965، كما تتجه إلى إرساء نظام سياسي قوي يقوم بإخضاع كل الكيانات الاجتماعية تحت سيطرة الدولة وإلغاء كل الحركات السياسية الأخرى التي لا تتماشى وإيديولوجية أحادية الحزب وهو الأمر الذي جعل الخطاب السياسي خلال هذه الفترة يقوم بالبحث عن الكيفية الاجتماعية والسياسية لربط ثقافة الحزب بالتنشئة من خلال المدرسة والجماعة والحزب ووسائل الإعلام.

قادت هذه الثقافة المهيمنة إلى إرساء نظام سياسي ممركز فرض على الحزب الواحد أن يعيد تنظيم كل الكيانات الاجتماعية وعلى إثرها ظل المجتمع خاضعا تحت سيطرة الحزب والدولة من خلال صياغة الميثاق الوطني (1976) الذي يركز على الاشتراكية "اشتراكية لا تصدر على أي فلسفة، ليست ماركسية ولا تتناقض مع القيم الإسلامية"، ويعمل على بناء دولة مركزية قوية تجعل المجتمع تابعا لها والإدارة أداة مميزة لإعادة إنتاج النظام وتأييد توجهاته وأفكاره.[1]

.بمعنى آخر أن الثقافة السياسية في المرحلة الأولى من الاستقلال وإلى غاية نهاية السبعينات طبعت النظام السياسي ثقافة سياسية ضيقة، أفضى فيها الشعب وغيب في كثير من المحطات المهمة في الحياة السياسية ويكفي أن نشير إلى أنه وإلى غاية 1976 لم يتوفر للشعب الجزائري مجلسا شعبيا منتخبا يعبر من خلاله عن آرائه ويساهم في القرار السياسي للبلد، لقد امتثل الشعب في هذه المرحلة إلى مخرجات النظام السياسي التي احتكرت سلطة قراره ونخبة من العسكر (مجلس الثورة) دون أية ردة فعل، ويرجع ذلك إلى الأمية المتفشية في أوساط المجتمع، وقهر المعارضة

[1] - المرجع نفسه، ص 122.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السياسية التي أرغمت على الخروج من الجزائر،[1] ونعتها بأنها إما قوى ظلامية أو قوى معادية مدعومة من الخارج وانتهاج سياسة التوافقات الفعلية بدلا عن فتح الباب أمام التنافس بين المجموعات المعترف بها رسميا واعتماد تعبئة جماهيرية واسعة تكون شكليا مصدرا للشرعية وأداة للمهيمنة من قبل الفئات المسيطرة.[2]

كما شهدت الدولة الجزائرية نظام الحزب الواحد الذي اعتمد على التعبئة والتجنيد كآلية لنشر قيمه ومبادئه، هذه الآلية استلزمت وجود ثقافة سياسية تأيد وتناصر حكم الحزب الواحد وهذا ما شهدته الساحة السياسية آنذاك وهي انتشار ثقافة الخضوع ولذلك كانت نسب المشاركة في العملية الانتخابية التي شهدتها هذه الفترة مرتفقة وكانت تصب في صالح السلطة.[3]

أما المرحلة الثانية والتي بدأت مع مطلع الثمانينات وامتدت إلى غاية أحداث أكتوبر 1988 التي مثلت محطة انهارت فيها شرعية النظام السياسي الجزائري فقد طبعت بثقافة سياسية تابعة، ذلك أن مؤسسة الرئاسة وبحكم نزعتها الليبرالية لم تبق سياسة القبضة الحديدية التي مورست في الفترة الأولى، بل حففت من سيطرتها على حركة المجتمع، فازدهرت كثيرا من القوى المعارضة خاصة منها الإسلامية والبربرية، يضاف إلى ذلك تحسن مستوى التعليم وإدراك كثير من شرائح الشعب حجم الرهانات والتحديات التي يواجهها المجتمع الجزائري، لكن الخوف من القمع والممارسات البوليسية كانت تحول دون التعبير عنها والمطالبة بالحلول المناسبة لها إلى أن بلغ الاحتقان الشعبي مداه بسبب الفشل في السياسات التنموية وسوء توزيع الثروة داخل المجتمع وذكاه صراع الأجنحة في أعلى هرم السلطة مما مهد إلى أحداث أكتوبر 1988 ودخول النظام في أزمة متعددة الأبعاد فسحت المجال أمام بروز شكل جديد من الثقافة السياسية.[4]

---

[1] - محمد بوضياف، "الثقافة السياسية في الجزائر 1962-1988"، مجلة العلوم الإنسانية، (العدد 11، ماي 2007)، ص111.

[2] - عبد الله سي موسى، مرجع سابق، ص 10.

[3] - سلمى الإمام وسمير بارة، "السلوك الانتخابي في الجزائر دراسة في المفهوم،الأنماط والفواعل"، مرجع سابق، ص 47.

[4] - محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 119.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وعموما فإن ما يميز الثقافة السياسية في الجزائر في ظل الأحادية الحزبية هو النظر إلى الدولة على أنها المسؤولة عن تقديم الخدمات والمحرك الأساسي لعملية التصنيع والراعي لحقوق المواطنين وأنها عامل إصلاح وتغيير للمجتمع هذا في حين أن فريق آخر من الجزائريين كان ينظر إلى الدولة على أساس أنها خائنة للمجتمع فهي تستغله عوض أن تخدمه، وأنها غير فعالة وبيروقراطية وتساوم على حساب الكفاءة والجدارة.

2- تحليل بنية الثقافة السياسية الجزائرية خلال عهد التعددية.

مع بداية الثمانينات وظهور بصمات التفاوت في المستويات والتراكيب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ومع بروز عجز الحزب في الاضطلاع بدوره كطليعة قيادية للمجتمع، بدت المطالبة بالمشاركة السياسية في الحكم من جديد والدعوة إلى ضرورة طرح نماذج سياسية وإيديولوجية بديلة لمستقبل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، على إثر التعديلات التي أدخلت على دستور 1976 وصدور ميثاق 1986 كتعبير عن تطور حاصل في المجتمع من جهة والنسق السياسي من جهة أخرى.[1]

رغم تعرض ميثاق 1986 لقضية المشاركة السياسية في تسيير شؤون إدارة المجتمع والدولة إلا أن تأكيده على أهمية دور الحزب الواحد في الانفتاح والقيام بعملية التغيير، ظل يعكس رغبة النظام في استمرارية إخضاع كل القوى والتنظيمات تحت سيطرة بيروقراطية الدولة ومصادرة كل قنوات التعبير السياسي ونتيجة لهذه العوامل المذكورة ألغيت تماما فكرة الديمقراطية من ذهنية المجتمع السياسي و لم تعد المواثيق الوطنية قاسما مشتركا تراعي فيه التوازنات بين الاتجاهات الوطنية غير المنسجمة وكرست القطيعة مرة أخرى مع النسق الثقافي المتعدد، لكن ساهم الأمر في النهاية في بروز وحدات اجتماعية وسياسية يمكن تبيان ثقافاتها السياسية على الشكل التالي:

[1] - المرجع نفسه، ص 120.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

-عكست التوجهات السياسية للأحزاب السرية مجموعة الأفكار والمواقف السياسية التي يعد خطابها امتداد الصورة أو بالأحرى للأطر المرجعية الثقافية والسياسية الرافضة لإيديولوجية الحزب الواحد.

- عكست أدبيات ومواقف النخب السياسية المبعدة والمنشقة عن النسق الأحادي والمنسجمة من كل المنظمات السياسية والإدارية التابعة له.

- إن هذه الأحزاب التي نشأت في إطار سري والتي تعد إحدى مكونات بنية الثقافة السياسية تتميز بتمرد سلوكها وأكثر من ذلك بطموحها إلى اعتبار مكانتها ليست حلقة فاقدة لوظائفها في منظومة التوجيه الاجتماعي والسياسي لكن باحثة عن بدائل واختيارات أخرى لا تتعارض ومعايير الفعل الاجتماعي وبوسائل تقليدية، تحاول جزئيا وقدر استطاعتها القيام بعملية الوساطة والدعاية والضغط وأحيانا التحريض.

- عكست الثقافة السياسية لهذه الأحزاب السياسية السرية تعدد واختلاف الأطر المرجعية المرتبطة بالصراعات السلطوية والإيديولوجية التي خاضها المجتمع السياسي، كما عكست نموذج المثقف الرافض لوضع الأشياء القائم التي تحول تدريجيا من الجمود الثقافي إلى التمرد السياسي في شكل مشارب سياسية متنوعة خلال تجربة الديمقراطية التعددية.[1]

بعد النتائج التي أسفرت عنها عملية التحول إلى التعددية عاد المجتمع إلى التفكير من جديد في الكيفية التي وجدت فيها الديمقراطية من جراء تراكمات ومخلفات سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة، عاشت البلاد على إثرها فراغا دستوريا ومؤسساتيا بعد الانتقالة المجبرة للرئاسة وإلغاء المسار الانتخابي وحل البرلمان، كما عادت جميع الأطراف المعادلة السياسية إلى البحث عن إطار جديد يسمح بالانتقال من موضع أسوء إلى وضع قابل للاستقرار و لم تعد الأزمة السياسية في نظر هؤلاء مجرد عملية انتقال عابرة فرضتها المطالب الشعبية بفعل أحداث أكتوبر 1988، بل كانت في الأساس أزمة تحول موروثة عن مسار تطورات اجتماعية

[1] - أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص 75.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

واقتصادية وثقافية وسياسية تستمد جذورها من مشارب الحركة الوطنية ومن ممارسات الحزب الواحد.

ظلت الأزمة السياسية تلفن انتباه جميع الفئات المعنية بعملية التحول السياسي وما أسفرت عنه من مضاعفات وتداعيات خطيرة هددت الوضع العام هو الأمر الذي استدعى مزيدا من المتابعة المستمرة من قبل شرائح المجتمع، والطبقات السياسية والملاحظين والدارسين في تفسير أسباب وخلفيات الأزمة وآثارها ومخلفاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[1]

وهي الأزمة التي أوصلت النظام السياسي إلى طريق مأزوم ومسدود أجبرت عناصره المنقسمة في الدوائر السلطوية على ضرورة التفكير في إيجاد مخرج لهذه الأزمة، وتحت دواعي إعادة البناء وتصحيح خط الانحراف السياسي، كان يجب تكييف جبهة التحرير الوطني مع الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي فرضها محبط الوضع الداخلي والخارجي للنظام.

كان من المطلوب أن يتم إيجاد متنفس للنظام السياسي وهو الانتقال إلى مرحلة أخرى من خلال العمل على تطبيق سياسة اقتصادية واجتماعية تعيد على الأقل التوازنات الداخلية والخارجية للسياسة العامة المتبعة، لا سيما وأن تعديل دستور 1976 وتبني دستور آخر سيعيد تنظيم الاقتصاد وسيفتح مجال التعددية رسميا أمام المنافسة الديمقراطية.

لكن لم يكن منتظرا أن تطبيق هذه السياسة المرتبطة خاصة بإعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات الاقتصادية وتشجيع الاقتصاد الخاص سيلقى معارضة شديدة من قبل المصالح المتعارضة التي يتزعمها التيار المحافظ داخل النظام، وهو الأمر الذي كان يتطلب توافقا سياسيا وديناميةسياسية تدفع بهذا المسعى التجديدي نحو الحصول على تفويض لمباشرة عملية التحول.

كان يتطلب الأمر تحقيق توافق سياسي بين العناصر المنقسمة التي تمثل الحزب السياسي تطرح العديد من التساؤلات إلى حد جعلت الكثير يشكك في إمكانية نجاح العملية ولا سيما أن فكرة الديمقراطية بدت منذ وهلتها الأولى غير قادرة على تجديد مشروع سياسي متماسك بسبب حملة الاختلالات الاجتماعية والسياسية التي ظلت هي الأخرى قائمة ونافذة في عمق الأزمة

[1] - المرجع نفسه، ص 75.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وعلى درجة توحي باستحالة الانتقال بطريقة آلية نحو مرحلة أخرى ضمن مراحل التحول السياسي العام طالما أن المتغيرات نفسها هي التي ظلت تتحكم في المحددات العامة للثقافة السياسية.

بقيت المخاوف السياسية قائمة لدى الكثير من المتتبعين من احتمال أن يؤدي ذلك إلى مزيد من الاضطرابات والتوترات وأن يؤدي في النهاية إلى بروز أزمات جديدة في شكل مواجهات سياسية، تساهم في تعميق تصدع المجتمع من الداخل واندفاع النظام السياسي تدريجيا في مسار يعتمد أكثر فأكثر على مصادرة حرية الرأي والتعبير والتنظيم و ينتهي الأمر عادة إلى استخدام العنف الرمزي والمادي للحفاظ على الوضع القائم، خاصة وأن تصادم المصالح بدا واضحا بين تيارين أحدهما يريد أن يلجأ إلى فكرة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية لتحقيق عملية التحول، وآخر يحاول الإبقاء على نفس الهياكل والبنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سارت عليها الدولة دون تغيير يذكر، بين هذا التيار وذاك برز تيار ثالث كطرف حل وسط محاولا أن يجعل من إمكانيات ضمان حالة الانسجام والتوافق السياسي قابلة للتحقيق، هذا الطرف الثالث لم يرفض فكرة الإصلاحات وإنما جعل عملية الشروع فيها مربوطة بجملة شروط يمكن تحديدها فيما يلي:

1-تبني توجه اقتصادي وسياسي ليبيرالي شبه متفتح لكن دون تغيير في البنية الفوقية من أجل الإبقاء على دور الدولة.

2- أن لا يسمح بوجود معارضة منظمة وفاعلة وقادرة على المشاركة السياسية.

3- أن لا يسمح بتشكيل مجتمع مدني إلا في حالة استخدامه أو توظيفه لمساندة قرارات النظام وسياساته العامة.[1]

أصبحت عملية التحول بهذا الشكل ووفق هذه الشروط أمام امتحان عسير لا تعبر عن رغبة أصحابها من النخب النافذة في الحكم ولا تعكس إلا ثقافة سياسية متصادمة تحت واقع

[1] - علي بن طاهر، "الدولة والمجتمع المدني، دراسة تحليلية لمضمون الثقافة السياسية"، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011)، ص ص 161.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مأزوم يغيب فيها التنافس الحر وتغيب فيه مشاركة المجتمع المدني وتغيب معه فرص التداول على السلطة، فكيف يمكن الانتقال نحو مرحلة جديدة "منفتحة اقتصاديا وسياسيا" في ظل ثقافة سياسية لا زالت محدداتها قائمة على التسلط وعملية الإقصاء؟.

إن الافتراض الذي يمكن الاعتماد عليه والذي يظل قائما هو أن غياب الثقافة السياسية المشاركة من جبهة ونزوات النخب السياسية من خلال نمط البناء السياسي الذي اختارته والمحدد للشكل العلاقة بين الدولة ومجتمعها من جهة أخرى ظل متواصلا في ظل تجربة الديمقراطية التعددية وهو ما يجعل من السابق لأوانه الحديث عن تحول ديمقراطي جدي لأن المتغيرات نفسها هي التي ظلت تتحكم في أداء عمل النظام السياسي تبرز هذه الثقافة السياسية السائدة ديمقراطية شكلية لا تسمح بوجود معارضة حقيقية ولا تقدم سوى هامشا ضئيلا من حريات التعبير وتكوين حركات والنقابات طالما أن الدولة مصرة على التمسك بالمجال الأوسع سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وطالما أن النظام السياسي مصر على الإمساك بالسيطرة مهما كان حجم المشارب الثقافية والسياسية المختلفة التي ظلت مبعدة ومهما كان موقع الإصلاحيين المختلفين مع المحافظين داخل تركيبة النظام السياسي القائم.[1]

ثالثا: الثقافة السياسية وواقع الممارسة الانتخابية في الجزائر.

1- طبيعة التركيبة السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري وتأثيرها في تشكيل الثقافة السياسية (البنى التقليدية والتحولات السوسيوثقافية).

يتكون المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات من مجموعة بنى اجتماعية واقتصادية ساهمت في تشكيل ثقافة سياسية مرسخة لمعايير وقيم يقوم عليها الفرد ويستعين بها للتكيف مع مختلف المسائل واتجاهات النظام السياسي القائم. كما شهد المجتمع الجزائري تغيرات وتحولات مست هذه البنى، وكان لها الأثر الكبير في تحديد وتوجيه سلوكات الأفراد والجماعات مما نتج عنها انقلابات وتغيرات في المكانات والأدوار داخل المجتمع وعلى كل المستويات.

[1] - المرجع نفسه، ص ص 162-172.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أ-الأسرة: تعد الأسرة إحدى أهم هذه البنى والأنساق التي تقع على عاتقها عملية الإعداد والتنشئة الاجتماعية للأفراد....[1]

إن الدراسات التي تناولت موضوع الأسرة الجزائرية التقليدية أظهرت أنها عائلة موسعة، حيث تعيش في أحضانها عدة عائلات زوجية تحت سقف واحد، كذلك أنها أسرة يمثل فيها الأب والجد القائد الروحي للجماعة العائلية، فالنظام الأبوي هو بنية سيكولوجية واجتماعية وثقافية ناتجة عن شروط تاريخية وحضارية نوعية، تكونت من مجموع من القيم والأنماط السلوكية ترتبط بنظام اقتصادي تقليدي له خصوصياته ويشكل واقعا اجتماعيا حيا ليس مجرد خاصية من خصائص نمط إنتاج معين للعالم العربي، كذلك هي عائلة أكناتية (AGNATIQUE) النسب فيها ذكوري والانتماء أبوي وانتماء المرأة (أو الأم) يبقى لأبيها والميراث ينتقل في خط أبوي من الأب إلى الابن الأكبر عادة حتى يحافظ على الصيغة الانقسامية للتراث، وما يزيد من تماسك الأسرة (العائلة) أن الزواج فيها داخلي (Endogamie) فالشخصية المغاربية مزدوجة الأبعاد، فهناك المجال الفردي والمجال الجمعاوي، هذه الازدواجية ينتج عنها اختلافات نظرية داخل الأسيرة الجزائرية والعربية عموما تأخذ القيم الروحية والأخلاقية مكانا هاما بالمقارنة بالقيم المادية، وفي نظام القيم الأسرة الجزائرية يبدو أن كل شيء ينصب حول "الشرف" أو "الحرمة"، زيادة على ذلك المروءة وهي المناطق المقدسة والمحرمة لعالم الرجال التي بواسطتها يكونون قابلين للإنجراح، هذه القيم يتم إعادة إنتاجها من جيل إلى آخر والتي تمثل جذور الشخصية العربية الإسلامية ...

أما عن دور مكانة المرأة في العائلة التقليدية فيصفها سمير عبده يقول أن "المرأة في الأقطار العربية وسيلة لإنجاب الأطفال والمساعدة في العمل دون أن تأخذ دورا إيجابيا في تشكيل الحياة الزوجية أي باختصار أن هويتها كإنسان غير موجودة، هذه الأمور تعود إلى التطبيع الاجتماعي، فقد كرس في الفتاة شعور أنها عبء على الأسرة وتأكيد دونيتها بالنسبة للذكور، بالإضافة إلى

[1] - محمد السيد أبو الليل، علم النفس الاجتماعي، بيروت: دار النهضة العربية، 1985، ص 41.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تكريس تسلط الذكر على الأنثى حتى على الأم في الأسرة العربية، كما يتجلى التسلط الأبوي على المرأة في حجبها عن الحياة العامة.

إن الوظيفة الأساسية للمرأة هي إنجاب الأطفال وتربيتهم والاهتمام الكبير بهم عند العائلة التقليدية، فيعني عدم الإنجاب والعقم عند النساء غير مرغوب فيه، فالمرأة العاقر تبعد البركة عن العائلة وسرعان ما يتخلص منها، ويقول سمير عبده عن هذا أن واجب المرأة في الزواج لا تتوثق عراه قبل إنجاب الأولاد، والصبي البكر هو أثمن ما تملكه العائلة حتى بعد ولادة أطفال آخرين، وهو عالم أمه الوحيد ودليل قيمتها كامرأة وضمان لحياتها في المستقبل، والأب ينتظر من ابنه أن يصبح ماهرا وقادرا على الاهتمام بكل شؤون الحياة، وأن يكون له بمثابة اليد اليمنى وأن يحافظ على ماضي العائلة واستمرارية بقائها، هكذا تصبح العائلة بكل هياكلها وتفاعلاتها الداخلية والخارجية مع المجتمع بصورة عامة المهيكل الأساسي لشخصية الطفل، وتستمر التنشئة الاجتماعية ويبقى الفرد مطبوعا أساسيا بقيم وعادات الجماعة الأولية ألا وهي العائلة.[1]

أما بالنسبة للتغيرات والتحولات التي عرفها المجتمع الجزائري على مستوى هذه البنى منذ منتصف الثمانيات فبعدما كان يمثل أفراد الأسرة نفس المكانة في المجتمع التقليدي أصبحت اليوم تختلف مكانة أفراد الأسرة الواحدة بظهور معايير جديدة لتحديد المكانة، وقد أدى هذا إلى ضعف العلاقات الاجتماعية التي تربط الأسرة الفرد بالأسرة الأم، وضيق نطاق اهتمامه على أسرته الصغيرة، وقد ازداد الوضع حدة بخروج الفتاة إلى المدارس والجامعات ما جعلها تكتسب قيم اجتماعية جديدة، وخروج المرأة للحياة والعمل من أجل مساعدة الزوج ماديا أو إعالة أطفالها.

إن هذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الراهنة التي تميزت بتغيرات سريعة جوهرية مست كل جوانب الحياة اليومية الفردية والأسرية خاصة منها ما يتعلق بتلك القيم التقليدية التي يفتخر بها الفرد الجزائري لا شك انه ستكون مصدر تناقضات و صراعات خطيرة ،كثيرا ما

[1] - الطيب العماري، "التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري وإشكالية الهوية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (عـــدد خاص)، ص ص 431-432.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كانت سببا في العديد من الاضطرابات الجسمية و النفسية معا سواء بالنسبة للفرد وللجماعة مما يؤثر بشكل مباشر على تكوين شخصيته وهويته فهو أصبح لا يعرف ما يريد والى أين يتجه باي القيم يتمسك و ماذا يترك ....

ب- المدرسة:

إن التعليم ممارسة اجتماعية يرتكز على نقل و اكتساب معارف ومنظومة قيمية التي تحقق نمط إيديولوجي يعبر عن معايير اجتماعية ضمنية، والمدرسة لا زالت تعبر عن أهم المؤسسات التربوية الموجودة بالمجتمع التي تعنى بتنشئة الأفراد وتنميتهم معرفيا، فهي أداة من أدوات التنشئة السياسية، ففي نفس الوقت الذي تقوم به المدرسة بأداء وظيفتها البيداغوجية تؤدي كذلك وظيفتها السياسية، حيث تقوم بغرس استعدادات قيم ومعايير والثقافة السياسية السائدة في مواطن الغد لإضفاء صبغة المشروعية السياسية أمام النظام السياسي القائم وضمان استمراريته والمعيار الذي تقاس به درجة النظام السياسي وما مدى تمتع به القنوات المستخدمة في التشكيل الاجتماعي السياسي من مرونة واعتماد متبادل بدرجة تسمح بتحقيق التغير السياسي السلمي، ويتم ذلك من خلال المدرسة حيث تتم عملية التكوين البيداغوجي والسياسي للأفراد وتشكيل الفرد سياسيا بهدف تحقيق التماسك الاجتماعي والسياسي بين أبناء المجتمع الواحد ...[1]

إن المدرسة من خلال البرامج المدرسية التي اعتبرناها كرسالة حاملة لقيم ومعايير الثقافة السياسية واتجاهات وسلوكات واستعدادات تقوم بهذه الوظيفة (التلقين السياسي) من خلال عملية التلقين المعرفي، أي في آن واحد في التلميذ (مواطن الغد) فاعتبرنا المدرسة كنسق ذو افتراضية له فتحة بنية المداخلات التي تكون عادة في شكل مطالب اجتماعية سياسية اقتصادية، أو في شكل مساندات أو ضغوط، فالمطلب هنا هو الحق في المشاركة السياسية للمواطنين وغرس ثقافة سياسية مشاركة لدى تلاميذ ومبادئ الديمقراطية بهدف تحقيق التنمية السياسية للمجتمع، أما الدعم فيكون في شكل المناهج التعليمية، المحتويات وطرق التدريس مثل إدراج موضوع الانتخابات، المواطنة بالإضافة إلى الوسائل البيداغوجية والمعلمين والمفتشين والكتب، أما الضغوط

[1] - الطيب العماري، مرجع سابق، ص 438.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فكثير منها ما يجب تحقيق الأهداف السياسية والبيداغوجية المنشودة للمنظومة التعليمية والتلقين المعرفي والسياسي من قيم ومعايير في المجتمع إلى جانب تأثير البيئة الخارجية كطبيعة النظام السياسي القائم والنخبة المسيطرة في المجتمع، وتؤدي المدرسة دور الضبط وتقوم بتحليل المدخلات إلى مخرجات فتخرج في شكل دفعات من التلاميذ المتخرجين والناجحين متعلمين، وقد تمت تنشئتهم وتلقينهم سياسيا وتكونت لديهم بما يسمى الذات السياسية، متشبعين بقيم ومعايير الثقافة السياسية السائدة إلى جانب التكوين المعرفي يحملون الشعور بالولاء والانتماء للوطن.[1]

2- مظاهر ضعف الفاعلين الجدد في إعادة ترتيب قواعد اللعبة السياسية وتأثيرها على المشاركة الانتخابية (الأحزاب، المجتمع المدني، الإعلام).

لا ترتبط مجريات وشرعية نتائج العملية الانتخابية بالقواعد والأطر المنظمة لها فحسب وإنما تتأثر أيضا بالتوازنات وأشكال العلاقات القائمة بين مختلف أطرافها الرئيسيين والثانويين بما فيها طبيعة العلاقة التي تقوم بين الدولة (المؤسسات الرسمية) التي تشرف على تحضير العملية الانتخابية وسيرها والمؤسسات المختلفة (أحزاب، المجتمع المدني) والتي حتى وإن لم تكن طرفا رئيسيا متنافسا في الانتخابات إلا أنها تعتبر أحد أهم الأطراف المؤثرة في هذه العملية.[2]

أ-الأحزاب السياسية:[3]

يقصد بالحزب السياسي تنظيم يضم مجموعة من الأفراد وتدين بنفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ وذلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر عدد ممكن

---

[1] - سميرة تغيلت فرحات، "دور الرسالة المدرسية في تحقيق التنمية السياسية من خلال وظيفة التنشئة السياسية"، (مداخلة جامعة مولود معمري، تيزي وزو)، ص ص 1-5.

[2] - منير مباركية، "علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، (عدد خاص)، (أفريل 2011)، ص 02.

[3] - Vagiri Chahkakh, « Elemenents de réflexion sur les parties politiques et références idéologiques dans le tiers non de « travaux de science politique institus de science politique hausann, Octobre 1990, P 01.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من المواطنين إلى صفوفهم وعلى تولي الحكم أو على الأقل التأثير على قرارات السلطات الحاكمة.[1]

وعليه فإن الأحزاب السياسية في الجزائر لا تعرف دوران سلس ومرن للنخبة فبقاء القيادات واستمرارها، غياب التناوب على السلطة هي الخصائص الغالبة في معظم الأحزاب السياسية المهمة، توجه بنية الأحزاب السياسية نحو اتخاذها طابع الاحتكار، فالأحزاب السياسية تفتقر إلى المرونة والتغيير والمراجعة في خطاباتها السياسية وفي تحليلها للوضع العام للبلاد، فهناك واقع للأحزاب السياسية في ظل طموح ديمقراطي هناك طموح للتغيير على مستوى القواعد الحزبية وفجوة بين القاعدة الحزبية والقيادات أفرزت عدة نتائج فبقاء النخب والقيادات الحزبية خصوصا الزعامات دون تغيير وتناوب على قيادة الحزب السياسي، عرفت الأحزاب السياسية أزمات سياسية، إن السبب الرئيسي يرجع إلى عدم تفكير الأحزاب السياسية في تحديد آليات تنظيمية واضحة للتناوب على السلطة أو عدم العمل بها.

إن العلاقة القائمة بين الأحزاب والمجتمع هي علاقة محدودة وأصبحت تبنى على أسس مصلحية وانتخابية تتسم بالعلاقة الزبائنية وتمثيل مجموعات ضيقة في المجتمع، وهي بمثابة امتداد للسلطة أكثر منه تمثلا ديمقراطيا للمجتمع من خلال ممارسات القلبية والجهوية الزبائنية في الانتخابات ومن الانعكاسات التي تركها نمط التمثيل الحزبي على مستوى البرلمان فقدان المجتمع خصوصا في أوساط المدن عالية الكثافة الأمل من الأحزاب السياسية والتغيير عبر صناديق الاقتراع من خلال الارتفاع المتواصل في نسب المقاطعة الانتخابية في أوساط المدن، وعدم الإقبال على النشاطات السياسية لأنها فقدت العنصر النضالي فيها وانحصرت في قضايا انتخابية أو تنظيمية بحتة. وقد تبلورت توجهات بديلة في المجتمع تنفر من العمل الحزبي والسياسي باللجوء إلى العمل في جمعيات المجتمع المدني وضعف الصلة بين الأحزاب السياسية والمجتمع جعل الأحزاب

[1] - جمال الدين عمير، إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006)، ص 26.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

السياسية تبتعد عن أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة بين المجتمع المدني والسلطة أو ما يسمى بالوظيفة المنبرية للأحزاب السياسية لإيصال الأصوات المحتجة والمعارضة إلى السلطات.

وبدل ذلك أصبحت امتدادا للإدارة الحكومية وامتداد السلطة مما أفقدها الكثير من المصداقية أمام الناخبين والمتعاطفين، هذا يبرز من خلال خروج الأحزاب السياسية وتجاوز الأحداث لها وعدم قدرتها على الاستجابة للمطالب التي يعبر عنها المواطنون في العديد من المناسبات من خلال العديد من مظاهر الاحتجاجات الاجتماعية والتي اتسمت بالعنف التلقائي بل إن هناك العنف والسخط اتجه بدوره إلى الأحزاب السياسية مثل ما حدث من حرق مقرات الأحزاب الأرسيدي والأفلاس في منطقة القبائل رغم أنها كانت تمثل معقلا لها.[1]

وهكذا نجد الأحزاب الجزائرية عبارة عن أحزاب ضعيفة مليئة بالتناقضات وعديمة القدرة على المحافظة على خطاب واحد صريح وشفاف، وهذا ما أدى إلى نفور الشعب وابتعاده عنها، فهي لم تمثله في السلطة ولن تمثله فيها أبدا، فالشعب بعيد على السلطة وسوف يبقى بعيدا عنها.[2]

ب- المجتمع المدني:[3]

يقصد بالمجتمع المدني إجمالا "مجموع المؤسسات والهيئات والتنظيمات ذات الصبغة السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية – الفكرية، التي تنشأ خارج نطاق سلطة الدولة ودراسة تأثيرها كالأحزاب السياسية، الجمعيات، النقابات، الأسرة ... الخ.

بناء على هذا التعريف تعرف الشبكة الجمعوية الجزائرية نمو عدد ضخم،[4] في مجال التأسيس إلا أنها تفقد هذا الموقع في مجال حيوية ونشاط وتطور المجتمع المدني أمام فاعلية الحركة الجمعوية في لبنان ومصر واليمن والمغرب والأردن وفق بعض التصنيفات التي ذهبت إليها بعض

---

[1] - عبد القادر عبد العالي، "الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر"، (ورقة مقدمة إلى ملتقى الوطني حول التحـــولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية واقع وتحديات"، 16-17 ديسمبر 2008، الشلف، ص ص 4-8.

[2] - مفيدة لمزري، "مساهمة الشعب في السلطة من خلال النظام الحزبي في الجزائر، (رسالة ماجستير، قسم العلوم القانونية، جامعة باتنة)، ص 113.

[3] - Anderea Liverani, Civil society in Algéia the political fonctions of associational, First published USA, by routlege 2008, P 4.

[4] - أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص 132.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المنظمات الدولية غير الحكومية،[1] ويظهر ذلك من خلال تأثير العلاقة القائمة بين المجتمع المدني الجزائري والدولة على دوره في الانتخابات وهو ما أثر بدوره على العملية الانتخابية، إذ يعمل دور المجتمع المدني الجزائري في الانتخابات والذي يمكن تحديده عبر مراجعة ما قام به خلال الانتخابات السابقة، فإنه نظرا لعوامل عدة مرتبطة بطبيعته وتشكيله ومتأثرا بطبيعة علاقته بالدولة فإنه يعرف تحولا ملحوظا في الدور الذي يقوم به، إذ تمت ملاحظة أن يقوم بما يلي:

-التعبئة لصالح مرشح السلطة:

قامت عديد من الجمعيات والنقابات والمنظمات المدنية الأخرى بجهود كثيفة لتعبئة المواطنين وتحسيسهم بأهمية الانتخابات وبضرورة التصويت، ولكن بدلا من الدور الأصلي المتمثل في الحث على مرشح يناسب طموحات الناخبين بكل حرية، راحت تلك التنظيمات تمارس الدعاية والتعبئة لصالح مرشح محدد مرشح السلطة، وهذا يعتبر خروجا عن الدور المفترض لمجتمع مدني ديمقراطي في نظام سياسي ديمقراطي.

-المساندة والدعم الصريح لمرشح السلطة:

في الوقت الذي تشكل فيه تنظيمات المجتمع المدني في الأنظمة الديمقراطية تحالفات لمراقبة الانتخابات والحفاظ على نزاهة ومصداقية نتائجها، تشكل تحالفات عندنا لدعم ومساندة مرشح السلطة و لم تخفي مختلف تنظيمات المجتمع المدني الجزائري دعمها الصريح لمرشح السلطة في أغلب الانتخابات التي أجريت حتى الآن، فالانتخابات الرئاسية لسنة 2004 عرفت عدة تحالفات جمعوية اتخذت مواقف مساندة للرئيس بوتفليقة على غرار المركزية النقابية للمنظمة العامة للعمال الجزائريين وتحالف جمعيات الوسط، ووصل الضغط والإغراء إلى حد إعلان أحد أهم الأحزاب الإسلامية المتطرفة (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) مساندة الرئيس بوتفليقة على لسان أحد قادتها المستقر في ألمانيا (رابح لكبير).

[1] - عبد السلام عبد اللاوي، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبـــرج بـــوعريريج"، (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2011)، ص 43.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

-يغض المجتمع المدني الجزائري الطرف عن عديد الإجراءات الحاسمة على مستوى العملية الانتخابية خاصة ما تعلق بقانون الانتخابات، تعيين موظفي الانتخابات وتسجيل الأحزاب والناخبين وتحديد المرشحين ...

- هناك شبه غياب لمنظمات المراقبة الانتخابية المدنية غير الحزبية في الجزائر باستثناء المراقبين الدوليين.

- تبعية المجتمع المدني وتحالفه السياسي والانتخابي مع السلطة ومرشحيها جعل من الحملات الانتخابية في الجزائر غير متوازنة، فالمجتمع الجزائري مستغل من قبل السلطة لدعم مرشحيها مستعينا بقدرته على التخاطب مع الناخبين والوصول إليهم بسهولة.

- كون برامج التعليم المدني والانتخابي ليست حيادية إذ أنه غالبا ما تتحول تلك البرامج إلى دعاية لصالح مرشح السلطة فإنها ستتوجه إرادة الناخب وخياراته وتسيء إلى مصداقية الانتخابات ونتائجها ومدى كونها تشكل انعكاسا حقيقيا لإرادة وطموحات أغلب الناخبين.[1]

- تبعية المجتمع المدني للدولة أثرت على حياده وعلى أدواره الحقيقية في الانتخابات وبالتالي زادت في درجة وحدة الشكوك التي تحول حول نزاهة الانتخابات ومصداقيتها.

- التحالفات الجمعوية التي ظلت تتشكل مع كل موعد انتخابي ساهمت فغي كل مرة في حسم نتائج الانتخابات مسبقا لصالح مرشح السلطة.

- أدى الدور الذي يلعبه المجتمع المدني الجزائري في الانتخابات متأثرا بعلاقته بالدولة إلى الاختلال في التوازنات بين أطراف العملية الانتخابية لصالح مرشح السلطة وهو ما يلاحظه المواطن البسيط ويطلق عليه في الساحة السياسية والإعلامية بالجزائر بعبارة الأسد والأرانب.

ويصل الحد إلى أكثر من ذلك، إذ أن نتائج الانتخابات الجزائرية بمختلف أشكالها غالبا ما تكون معروفة ومحسومة النتائج بشكل مسبق، نتيجة اختلال التوازن المذكور بفعل انحياز المجتمع المدني لمرشحي السلطة، وهذا بدوره له آثار جانبية على العملية الانتخابية تتمثل في:

[1] - عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص 35.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

-القضاء على عامل التنافسية التي تميز الانتخابات الديمقراطية نتيجة الحسم الميداني المسبق للنتائج، الناجم عن التفوق المادي والمعنوي لمرشح السلطة.

- انسحاب المترشحين المنافسين لمرشح السلطة من الانتخابات حتى باتت تشكل ظاهرة تطبع الانتخابات الجزائرية والعربية بشكل عام، وهو ما يؤثر بدوره على مصداقية تلك الانتخابات لأنها فاقدة لعنصر التنافسية.

- التأثير السلبي لكون النتائج محسومة مسبقا على نسبة المشاركة في التصويت، إذ أن الناخبين الذين يشعرون بأن النتيجة معروفة ومحسومة مسبقا يميلون بدورهم وعلى غرار المترشحين إلى الانسحاب والعزوف عن المشاركة التصويتية، لأن صوتهم في نظرهم لن يغير الفائز المعروف، وإنما قد يزيد من شرعيته وشرعية العملية الانتخابية بشكل عام على سحاب رغبتهم في التعبير والتأثير الفعلي في حاضر ومستقبل بلادهم عبر التصويت واختيار الشخصيات المناسبة، والتي قد لا تكون دائما هي تلك التي تقترحها السلطة الحاكمة وتدعمها.

- غياب الرقابة المحايدة من طرف المجتمع المدني جعل الانتخابات الجزائرية عرضة للتلاعب من قبل مختلف أطرافها في مختلف مراحلها وتفاعلاتها، وليس فقط على مستوى عملية التصويت وفرز الأصوات، كما يعتقد الملاحظ العادي غير المتخصص.[1]

ج- الإعلام:

تتواجد على الساحة الإعلامية الجزائرية ترسانة من وسائل الإعلام الخاصة المكتوبة لأن المسموعة والمرئية لا تزال حكرا على الدولة والتي تمارس وظيفتها الإعلامية ولكنها لا تتمتع باستقلالية تامة عن الدولة من جهة الشخصيات والأحزاب المعارضة أو من جهة ثانية وحتى عن بعض القادة العسكريين، كما أن بعض الصحف حتى تلك التي كانت تعرف أنها معارضة أصبحت تمارس الدعاية لصالح النظام الحاكم بشكل كلي أو جزئي، كما تمارس الدولة الجزائرية ضغوطا على وسائل الإعلام تلك من خلال قوانين الإعلام والعقوبات، وباستخدام الإمكانيات المالية والمادية والتسهيلات وسلطات الحل والحضر وكل تلك الممارسات تؤثر على أن وسائل

[1] - منير مباركية، مرجع سابق، ص ص 415-416.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإعلام الحرة ليست مستقلة تماما عن الدولة في الجزائر وما زالت تخضع لهيمنتها وتسلطها مع الاعتراف في المقابل بهامش حرية التعبير المميز مقارنة بدول عربية أخرى،[1] كما أنه لا تزال الممارسة الإعلامية في الجزائر تعاني صعوبات كثيرة تعرقل تطورها وتحد من استقلاليتها كما أنها تفتقد إلى الشروط الموضوعية والإمكانيات الحقيقية مما يجعلها رهينة للسلطة فرغم كل القوانين والتشريعات والنصوص التي فتحت أبواب التحرر إلا أن مسألة تطبيقها على صعيد الواقع تبقى مسألة نسبية لأن الظاهرة الإعلامية جد مرتبطة بطبيعة النظام السياسي وأن الممارسة الإعلامية يميزها الخضوع والتبعية وظيفيا لإرادة السلطة السياسية وهيمنتها على هذا المجال الحيوي ورغبتها في توجيهها وممارسة الضبط عليها.[2]

إن الصحافة في الجزائر تحولت في الفترة الساخنة لسنوات التسعينيات إلى صحافة "الفتنة" مما جعلها من جهة تفتقد كل مصداقية لدى الشارع ومن جهة أقوى لا تشجع على التعريف بالمجتمع المدني الحقيقي ولا العمل على مساعدته وإنجاحه بإعتباره عمل حضاري يحتاج إلى العناية الكافية، فبدلا من كل هذا وذلك نهبت الصحافة إلى الإشادة بما تسميه المجتمع المدني التقيد قاصدة بذلك كل ما هو معادي لقيم المجتمع الجزائري، ومنتقدة سواه أي الجزء المشكل للمجتمع الجزائري الأصيل وهو المكون الأغلبية الشعب الجزائري وهكذا وقعت الصحافة الجزائرية في مأزق النظام من حيث تدري أو لا تدري واستعملت في لغة أحد مدراء الصحافة المقيم بباريس كقميص عثمان ديمقراطي، ووجد الصحافيون أنفسهم وسنين طويلة على خط السلطة بخصوص الكل أمني أحيانا برضا منهم وأحيانا بحساب منهم لأن السلطة استعملت معهم السياسة التهريب والترغيب معا أي استخدام العصا عندما لا تكفي أو لا تجد الجزأرة نفعا أو عندما لا تنطلي الدعاية.[3]

---

[1] - مرجع سابق، ص ص 420-422.

[2] - عبد الكريم هشام، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر، (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006)، ص ص 105-106.

[3] - نادية خلفة، "مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية –دراسة تحليلية قانونية"، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2003)، ص ص 132-133.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3-السوق السياسية خلال الحملات الانتخابية بين العرض المحدود والطلب المفقود.

أ-الحملات الانتخابية:

يقصد بالحملة الانتخابية كافة أشكال الأعمال والأنشطة والأساليب المستخدمة من جانب المترشحين من إعلان فتح باب الترشيح وحتى إجراء الانتخابات من أجل التأثير في الناخبين وكسب أصواتهم، إذن فهي الفترة التي تسبق موعد الانتخابات المحدد رسميا وقانونيا (أي بموجب قانون الانتخابات)، والتي يتقدم خلالها المرشحون بعرض برامجهم على الناخبين، وقد لجأ المشرع ومعه السلطات التنظيمية التنفيذية والقضائية بهدف تحقيق مبدأ المساواة بين المرشحين والمواطنين وضبط وسائل الدعاية إلى حصر الحملة الانتخابية في شبكة من القواعد القانونية على شرط أن تؤمن الدولة لجميع المرشحين التسهيلات ذاتها من أجل القيام بحملاتهم الانتخابية، وأن تحول دون تجاوز أحد الأطراف باستعمال امتيازاته (المال، وسائل الإعلام عامة ...) للتأثير غير المشروع على الناخبين وتعمل السلطات الرسمية ولجان المراقبة والإشراف على التكفل بضمان مبدأ المساواة في حال استعمال المرشحين لوسائل الدعاية السمعية والبصرية غير المسموح بها قانونا، كما تتولى تطبيق مبدأ الحياد الذي تنتهجه السلطات العامة في هذا المجال أي أن سلطات الدولة لا تمثل أي طرف مرشح عليها أن لا تناصر أو تؤيد أيا من المترشحين.[1]

كما تعتبر الدعاية الانتخابية ذات أهمية كبيرة للناخبين والمرشحين على حد سواء، فهي السبيل أمام المرشحين لشرح وتوضيح برامجهم الانتخابية ومعيار بالغ الأهمية للناخبين للتعرف على تاريخ المرشح وبرنامجه الانتخابي.[2]

وبالنسبة للحملات الانتخابية في الجزائر كفعل ديمقراطي لم تبرز للوجود إلا بعد الشروع في الإصلاحات التي تمت على مستوى النظام السياسي الجزائري، إذ تخضع الحملة الانتخابية في الجزائر لمجموعة من القواعد التي تضمن شفافيتها ونزاهتها، فهي تفتح في الواحد والعشرين يوما قبل تاريخ الاقتراع وتنتهي قبل يومين من هذا التاريخ، وبذلك تدون 19 يوما

---

[1] - سلمى الإمام، سمير بارة، مرجع سابق، ص 49.

[2] - مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير حول الرقابة على الانتخابات العامة التي جرت لاختيار رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، 2005/01/9، غزة 2005، ص 26.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفي حالة ما إذا كان هناك دورتان للانتخابات فإنها تبدأ قبل 12 يوما من تاريخ الاقتراع وتنتهي قبل يومين من تاريخ بدء الانتخاب وبذلك تكون مدتها 10 أيام وليس لها أن تكون بأي حال خارج هذه الآجال المحددة.

تتجسد نشاطات هذه الحملة في القيام بالتجمعات الانتخابية وتنظيم الإشهار عبر وسائل الإعلام والملصقات وتوزيع المناشير، وحرص المرشحون في الجزائر خلال حملاتهم الانتخابية على شد انتباه المواطنين واستمالتهم عبر طرق وأشكال متعددة تمثلت في التجمعات الشعبية والزيارات الميدانية والسير في الشوارع وقد غلب على مواضيعهم وخطبهم الجانب السياسي، وفي ذات السياق مارست وزارة الشؤون الدينية دورا في الحملات الإعلامية وبتكليف من الحكومة للدعوة إلى المشاركة الواسعة في هذه الانتخابات عبر قيام الأئمة والخطباء بإقناع أكبر عدد ممكن من الجزائريين بالتصويت.

لقد اعتبر بعض الفاعلين السياسيين والإعلاميين والمثقفين الجزائريين أن هذه العملية الانتخابية مجرد ضرورة قانونية يمليها الدستور وأن نتائجها معروفة سلفا على ضوء المؤشرات والدلالات لقراءة واقعية وفي نتائج الانتخابات الرئاسية بالتحديد، خاصة في ظل مقاطعة سياسية من قبل بعض الأطراف السياسية وعدم اقتناع من قبل الشباب بالانتخاب كوسيلة للتغيير وهذا أهم عامل يقف وراء ما يمكن اعتباره عزوف الشعب عن الحملة الانتخابية والحدث الانتخابي ككل.[1]

ب- الدعاية السياسية:

يلجأ القائم بالحملة الانتخابية إلى استعمال الدعاية السياسية التي تعتبر عملية منظمة تهدف إلى التأثير على الرأي العام وذلك لأنها تتلاعب بالعواطف بقصد الوصول إلى خلق حالة من حالات التوتر الفكري والشحن العاطفي الذي لا بد وأن يؤدي إلى تسوية التتابع المنطقي، ولأنها عملية اقتناع تسعى إلى تحقيق غاية واحدة وهي تغيير الاستجابة في مواقف المواطنين

[1]- لحسن رزاق، "الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة –دراسة تحليلية لمضمون صحيفتي الخبر والشروق اليومي"،(رسالة ماجستير، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة قسنطينة، 2010)، ص ص 97-87

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالنسبة للمشكلة المعنية، وتعد الدعاية السياسية ضرورة تفرضها طبيعة مباشرة الحقوق السياسية عن طريق الانتخاب إذ يستعين المرشح بوسائل دعائية خاصة تسمح له بنشر وإذاعة كل ما يتعلق ببرنامجه السياسي على أكبر قدر من المواطنين، كما أنها تقوم بممارسة مجموعة من الضغوط على الإرادة الحرة للمواطنين لكي يتخذوا موقفا معينا، دون أن يؤدي ذلك إلى سلب تلك الإرادة.[1]

ج- التسويق السياسي:

هو نوع من النشاط السياسي يقوم على الترويج للأفكار والطروحات والبرامج الحزبية وللمرشحين لصورة الحزب إجمالا ضمن المحيط الذي اشتغل فيه الهيئة السياسية المتكونة من الرأي العام بمختلف فئاته ومن نخب المجتمع في كافة المجالات.

والتسويق السياسي نشاط إنساني يقوم على أساس التبادل وإشباع حاجات أطراف هذا التبادل، وهو عادة من الأفراد والجماعات والمؤسسات، فالتسويق السياسي لا يتم إلا في وجود طرفين أو أكثر وفي مناخ ملائم، وعناصر هذا المناخ متعددة ولكن أهمها حرية كل طرف في قبول أو رفض شروط التبادل والتسويق السياسي، قد يتم على مستوى مؤسسي أو شخصي، ويعتمد على التخطيط بمعنى تحديد الأهداف وإستراتيجية العمل وتوزيع الأدوار ومتابعة الأداء وتقييمه وهو يرتبط بمؤسسة أو حزب سياسي أو حكومة أو رئاسة الدولة أو مؤسسة كالبرلمان أو كالقضاء أو غيرها من هيئات وأجهزة سياسية واقتصادية واجتماعية وقد تولي المؤسسة اهتماما كبيرا لعملية الترويج والتسويق السياسي فتقوم بتخصيص إدارة أو مكاتب لهذه المهمة أو توليها لكوادر من الفنيين والمتخصصين.[2]

د- الاتصال السياسي:

فهو عبارة عن مجال شائع غير محدد ومتقلب بحسب الاعتبارات والاعتقادات كانسجام نظري أو تقني ولكنه يخطط السياسية العملية مباشرة، فهو عبارة عن دراسات صعبة متداخلة ومتشابكة وهناك العديد من الدراسات التي تناولته وبحثت في هذه الآلية التي يستخدمها

[1] - سلمى الإمام، سمير بارة، مرجع سابق، ص 50.

[2] - ليلى بن برعوث، مرجع سابق، ص 90.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المرشحون في حملاتهم الانتخابية حتى يتمكن من تحقيق أهدافهم التي تبرز في المضمون السياسي، وهو آلية لاكتساب الشعرية من طرف المواطنين، فالانتخابات بالرغم من أنها شرط لا تكفي للتعبير عن شرعية المنتخب الجديد والتي يمكن أن يترجمها هذا الأخير، إذ لا توجد سياسة من دون شرعية، فهو ظاهرة جد حديثة تبحث في تنمية التقنيات المهمة للاستثمار السياسي وسبل التواصل السياسي بين مختلف فواعل الحدث السياسي، ويتضح مما سبق أن الاتصال السياسي له مكانة مهمة في الحملة الانتخابية أو في العملية الانتخابية، لأنه يحقق أهداف الحملة بنجاح، كلما كان سريعا وواضحا وصادقا وتستخدم فغي مختلف أجهزة الإعلام، وفي هذه الحالة ستنقل صورة صحيحة وواضحة عن مرشح معين مما يزيد من نسبة مؤيديه إن كانت تتوافق وطموحات الناخبين، كما ينبغي الإشارة إلى أنه بإمكانه أن يكون سببا في تراجع أحد المرشحين إذ تداول عنه معلومات غير كافية وغير صحيحة ومشوهة.[1]

هـــ- البرامج الانتخابية:

تعتبر البرامج الانتخابية من أهم المرتكزات التي تقوم عليها الحملات الانتخابية،ى إذ تتضمن هذه البرامج توجهات المرشح أو الحزب في المجالات اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ولأنها تتجه كالاهتمام بالقضايا الحساسة خاصة في ظل ظهور ما يعرف باقتراع القضايا الذي يستلزم وجود ثلاثة عناصر وهي:

-أن المواطنين يجب أن يهتموا بالقضية وأن يكونوا رأيا حوله.

- يجب أن يعرفوا مواقف الحزب أو مرشح من القضية.

ويؤدي اقتراع القضايا إلى تراجع الاقتراع الحزبي ويظهر هذا النوع من الاقتراع للدول الغربية والعربية كذلك، إذ يشير الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة قد استعمل هذا النوع في الانتخابات الرئاسية 2004 حينما أدرج في برنامجه الانتخابي قضايا حساسة في الدولة الجزائرية تمثلت في الأمن والاستقرار (مشروع المصالحة الوطنية والتنمية الشاملة ومشروع الإنعاش الاقتصادي). والملاحظ أن الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 ستركز على نفس المبدأ،

[1] - سلمى الإمام، سمير بارة، مرجع سابق، ص 49.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فالاهتمام بالقضايا الحساسة يؤثر على خيارات الناخبين وبالتالي تتأثر القرارات الاقتراعية الفردية بدرجة اهتمام كل ناخب بالقضايا المطروحة.

بالإضافة إلى اقتراع القضايا وأهمية البرامج الانتخابية في تفعيل الحملة الانتخابية يجب أن لا ننفي أهمية ودور الخصائص المرتبطة بشخصية المرشح من حيث صفاتها ومميزاتها وإنجازاتها والمكانة العائلية والقبلية للمشرح خاصة في الانتخابات المحلية والوزن الاقتصادي لأن هذه المتغيرات تبقى ذات أهمية بالغة في تنشيط الحملات الانتخابية.

وفي الأخير يجب أن نقر بأن الناخبين يرضخون للحملات الانتخابية الضخمة والملازمة له، خاصة في ظل الوعود الانتخابية والرهانات الانتخابية وبالتالي يصاغ سلوكهم الانتخابي كتوجهات للحملات الانتخابية التي تعمل كمحرك جوهري في أسبوعها الأخير من هذا الاقتراع.[1]

[1] - سلمى الإمام، سمير بارة، مرجع سابق، ص 50.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخلاصة:

إن الحديث عن بلورة بنية الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري يعود إلى أصول اجتماعية واقتصادية موروثة عن مشارب وأنماط ثقافية ترجع جذورها إلى الظاهرة الاستعمارية من جهة، وتفاقم الولاءات الحزبية من جهة أخرى، أثناء مسيرة الحركة الوطنية خلال الاستقلال، لذا ظلت مسألة الثقافة السياسية في الجزائر عالقة بمسألة استمرارية الانقسامات على مستوى علاقات القوى السياسية وباستمرارية تباين وجهات النظر الإيديولوجية وهذا ما أبرزته طبيعة الممارسات السياسية التي اتسمت بتفاقم الولاءاة الحزبية والجهوية بالرغم من تأثير الأزمة الأمنية وانعكاساتها على الحياة السياسية للفرد الجزائري في تكوين هذه الأخيرة من خلال عملية الانفتاح السياسي أو ما يعرف بعملية التحول الديمقراطي الذي ساهم كثيرا في تشكيل قيم وأفكار جديدة إلا أنها أبقت النظرة الضيقة لمفهوم طبيعة المجتمع والدولة التي ساعد في ترك وجعل مختلف الفاعلين من مؤسسات المجتمع المدني (أحزاب، جمعيات، الإعلام) ضعيفة وغائبة في إعادة ترتيب قواعد اللعبة السياسية وبقائها صورة تابعة لنظام الحكم القائم بالرغم من مختلف التغييرات الدستورية والقانونية عبر مختلف مراحل الحكم.

وهذا ما انعكس بالسلب على تراجع الممارسة الانتخابية وعدم اكتراث المواطن بالحملات الانتخابية رغم تجنيد السلطة لذلك نتيجة التنشئة والتكوين السياسيين المكونة والمشكلة للوعي السياسي للمواطن الجزائري الناخب مما يجعله لا يساهم في أداء هذا الواجب بكل ثقة واقتناع.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخـــــاتمة

يمثل المجتمع الجزائري حالة لها خصوصياتها التي يتميز بها في تفاصيلها ومكوناتها الجزئية عن غيرها من المجتمعات في دول العالم العربي، إذ تفرض هذه الخصوصية رؤية خاصة لفهم المجتمع الجزائري وتحتاج إلى ضبط دقيق للمفاهيم والأدوات التحليلية لدراسة الثقافة السياسية والممارسة الانتخابية التي يشهدها المجتمع الجزائري عبر تاريخه الطويل ...

غير أنه بالرغم من هذه الخصوصية إلا أنها لم تمنع من إخضاع مجموعة من المفاهيم ضمن سياق حقل معرفي مبني في الأساس على منظومة نهائية مكتملة في النسق المعرفي الغربي من إعادة تحديد معانيها ومضامينها وحدودها في سياق تاريخ التجربة السياسية في الجزائر منذ تشكل الدولة الوطنية إلى غاية تجربة الانتقال الديمقراطي.

لقد سمحت ظروف التطور التاريخي للمجتمع الجزائري بتشكيل ثقافة سياسية متصارعة تكونت تدريجيا من واقع التنشئة الاجتماعية والسياسية ومن واقع الصراع الذي وجد جذوره في المجتمع الدولة معا بكل عناصره ومكوناته وبكل تنوعاته الثقافية القائم على التناقض والتعارض والتضاد، مما يفسر أن مسألة الثقافة السياسية التي سادت النخبة السياسية الجزائرية تعد عملية مكتسبة انتقلت بواسطة تفاعل الاتجاهات السياسية الناجمة عن تراكمات تاريخية موروثة ترجع جذورها إلى مجموعة القيم المتداخلة التي تعكس أصول الانتماءات الذاتية لتوجهات النخبة السياسية المتعاقبة على هرمية السلطة.

إن محاولة تتبع التحول السياسي الديمقراطي في الجزائر من نموذج الدول الوطنية الشمولية إلى نموذج التعددية الحزبية يكشف بروز التوترات والصدامات الثقافية والسياسية من جديد وهذا ما جعل من بقاء مسألة الثقافة السياسية عالقة بمسألة استمرارية الانقسامات على مستوى علاقات القوى السياسية وباستمرارية تباين وجهات النظر الإيديولوجية خلال حقبة الانفتاح السياسي وهذا ما أبرزته طبيعة الممارسات السياسية التي اتسمت بتفاقم الولاءات الحزبية والجهوية، كما ظلت تفتقر إلى عملية تغيير داخلية في مواجهة مفاهيم قديمة على صعيد قنوات التنشئة وأنماط المشاركة السياسية وما تركته من آثار غير مباشرة عن السلوك والوعي السياسي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مع بداية ولادة الأحزاب والديمقراطية، إذ لا تقوم هذه الأخيرة بدورها السياسي والاجتماعية كحركات اجتماعية سياسية نظرا لافتقارها لتراث فكري سياسي واضح المعالم بالشكل الذي يسمح لها أن تجذر الممارسة السياسية الديمقراطية.

وبالرغم مما أبدت سلطة الدولة من اندفاع نحو تحقيق درجة من الانفتاح والإصلاح ضمن عملية الانتقال الديمقراطي لم يؤدي سوى المزيد من التعارض بين الدولة ومجتمعها المدني، فاستمرار التوترات الثقافية والسياسية حتى وإن انتقل النظام السياسي إلى مرحلة أخرى مثّل دليلا قويا على اهتزاز المنظومة العامة التي حكمت أنماط العلاقات الاجتماعية والسياسية التي عجز فيها كل من المجتمع السياسي والمدني الانتقال بطريقة آلية نحو التغيير وارتباطها في الأخير بواقع اجتماعي وسياسي متصدع لم تتوفر لديه المقدرة على خلق حركية سياسية مقبولة، بل لا تعكس إلا ثقافة سياسية متصادمة تحت واقع مأزوم تغيب فيه فرص التداول على السلطة ولا يترك لفضاء المجتمع المدني أية فرصة للتغيير بالشكل الذي يصفح عنه ديمقراطية المشاركة.

وعليه إن التوظيف الديمقراطي لمفهوم ثقافة سياسية يتطلب بيئة اجتماعية اقتصادية ملائمة مرتبطة بوجود ممارسات ديمقراطية على مستوى مؤسسات التنشئة الأسرية والتعليمية والحزبية كما يتطلب قدرا ثقافيا وسياسية يساعد هو الآخر على تعميق السلوك الديمقراطي الصحيح ولن يتحقق ذلك إلا إذا كانت الثقافة السياسية بمعزل عن جميع الإيديولوجيات، كما يتطلب البحث عن ثقافة ديمقراطية تبعث من دون شك قواسم مشتركة قادرة على إحداث تحولات جذرية في مفاهيم الإصلاح والتغيير والتنمية والتحديث تماشيا مع تكوينات الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة وترسيخ الحضور الكامل لثقافة المجتمع الواسع (المجتمع السياسي والمدني) في بناء صيغة مشتركة لنموذج الشرعية السياسية والدستورية قبولا لمبدأ المشاركة الجماعية، هذه المشاركة تجعل مؤسسات الدولة والمجتمعات المدنية والسلطة والأطر المثقفة واعية إلى حد كبير بأن عملية تحديث المجتمع شأن عام وفضاء مفتوح لجميع الشركاء السياسيين.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

1- الكتب.

1) أبو الليل محمد السيد ، علم النفس الاجتماعي، بيروت: دار النهضة العربية، 1985.

2) ألموند جي غابريال إيه ، بنغهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، (ترجمة هشام عبد الله)، الطبعة الأولى، لبنان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.

3) أمين زين الدين بلال ، النظم الانتخابية المعاصرة دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، مصر: دار الفكر الجامعي، 2011.

4) برقوق أمحند ، مفاهيم في السياسة المقارنة، جامعة الجزائر، 2009.

5) بن نبي مالك ، شروط النهضة (ترجمة عبد الصبور شاهين)، سورية: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، 1986.

6) بوعناقة علي ودبلة عبد العالي: "الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية"، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

7) بوكرا إدريس: نظام انتخاب رئيس الجمهورية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

8) تشامبرز ريتشارد، "المعايير الدولية والانتخابات في منطقة الشرق الأوسط"، في التراهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

9) حيدر مراد محمود ، تكوين الجماعات والأحزاب السياسية من منظور الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2012.

10) خضر صالح سامية ، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، مصر: 2005.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

11) خطاب سمير ، التنشئة السياسية والقيم، الطبعة الأولى، مصر: دار إيتراك للنشر والتوزيع، 2004.

12) رشاد محمد عبد الغفار ، "ديمقراطية الثقافة السياسية"، في كتاب الحرية والديمقراطية وعروبة مصر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993.

13) رينولدز وين ريلي أندرو ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول أشكال النظم الانتخابية، الطبعة الثانية، واشنطن: 2002.

14) زمام نور الدين ، القوى السياسية والتنمية، الطبعة الأولى، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007

15) سليمان عصام ، مدخل إلى علم السياسية، الطبعة الثانية، لبنان: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.

16) الشرقاوي سعاد ، الأحزاب السياسية أهميتها، نشأتها، نشاطها، الطبعة الثانية، مصر: 2005.

17) شكري علي يوسف ، الأنظمة السياسية المقارنة، الطبعة الأولى، مصر: إيتراك للنشر والتوزيع، 2009.

18) شلبي علاء ، اعرف حقوقك الانتخابية انتخابات ما بعد ثورة 25 يونيو، الطبعة الأولى، مصر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2011.

19) الطيب مولود زايد ، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى، ليبيا: دار الكتب الوطنية للنشر والتوزيع، 2007، ص 182.

20) عبد الحليم الزيات السيد ، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي الأدوات والآليات، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.

21) عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح ، القيم السياسية في الإسلام، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية.

22) عبد الله معوض جلال ، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي في الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

23) العجلان فهد بن صالح بن عبد العزيز ، الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، الرياض: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، 2009.

24) عنصر العياشي ، "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

25) محمد شفيق العاني حسان ، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، العراق: مطبعة جامعة بغداد، 1986

26) المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، دليل كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات، الطبعة الأولى، واشنطن: 1996.

27) المغيربي محمد زاهي بشير: قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهجية ومداخل نظرية، الطبعة الثانية، ليبيا: دار الكتب الوطنية للنشر والتوزيع، 1998.

28) مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، دليل مساعدة الأقليات القومية للمساهمة في العملية الانتخابية، الطبعة الأولى، منشورات المعهد الكردي للانتخابات، 2004.

29) مهري عبد الحميد ، "الأزمة الجزائرية الواقع والآفاق"، في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

30) ناجي عبد النور: تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر، الطبعة الثانية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

31) هلال علي الدين ومسعد نيفين ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

32) والستر ميرتون وشتنشكومب ، نظرية الثقافة، (ترجمة علي السيد الصاوي)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997

33) وهبان أحمد: التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية برؤية جديدة للواقع السياسي في العالم العربي، مصر: كتب عربية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

34) NDI كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات، إصدارات المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، واشنطن: الطبعة الأولى، 1998، ترجمة شريف يوسف جيد.

2- المقالات:

35) إبراهيم ياسر علي، "أثر القيم الرأسمالية في الثقافة السياسية في البلدان النامية".

36) أفوجيل نبيلة وعفاف حبة، "القانون الانتخابي الجزائري بين القوة والضعف"، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، (العدد 04).

37) الإمام سلمى، سمير بارة،" السلوك الانتخابي في الجزائر دراسة في المفهوم والأنماط – الفواعل"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، (العدد 01)، (جوان 2009).

38) بلحاج صالح: أبحاث وآراء حول المسألة (التحول الديمقراطي في الجزائر)، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، الجزائر، جوان 2012.

39) بلحاج صالح، "التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات"، جامعة الجزائر.

40) بن شقرون جمال كريمي، "السلوك الانتخابي، جريدة هسبريس الإلكترونية المغربية، الصادرة بتاريخ 23 ماي 2009.

41) بوحوش عمار ، "تغيير المسار السياسي والتوجه نحو التعددية الحزبية في الجزائر".

42) بوضياف محمد، "الثقافة السياسية في الجزائر 1962-1988"، مجلة العلوم الإنسانية، (العدد 11، ماي 2007).

43) تركس مجدي فادي، تنمية الثقافة السياسية للمرأة في صعيد مصر، أعمال المؤتمر المقام بجامعة أسيوط، أفريل 2008.

44) تغيلت فرحات سميرة، "دور الرسالة المدرسية في تحقيق التنمية السياسية من خلال وظيفة التنشئة السياسية"، (مداخلة جامعة مولود معمري، تيزي وزو).

45) ثقافة الديمقراطية والمشاركة السياسية للشباب، عمل مقدم للمؤتمر:

Regional séminaire on national youth policies for the middle East and North Africa Region analytical repart : December 2004, P 06.

46) ثنيو نور الدين: "الدولة الجزائرية ...المشروع العصي"، مجلة المستقبل العربي، (العدد 242، أفريل 1999).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

47) جابر جابر حبيب، "في السلوك الانتخابي"، (العدد 11429، بتاريخ 14 مارس 2010).

48) الحجامي عبد الجبار ، "الثقافة السياسية ضرورة"، عن الموقع:

ww.hewaralfikr@yahoo.com

49) حليلو نبيل، "التنمية والثقافة السياسية أية علاقة"، مجلة العلـــوم الإنســـانية والاجتماعيـــة، الجزائر: جامعة ورقلة، (العدد الثامن)، (جوان 2012).

50) الخزعلي علي، "السلوك الانتخابي"، مجلة مركز النور، 2009/10/01.

51) دهان حسن: "ماهية العلاقة بين الثقافة والسياسة"، الحوار المتمدن، العـــدد 2517، 15 ماي 2009.

52) الديين أحمد، "الديمقراطية والانتخابات في الكويت"، أعمال اللقاء السنوي 17 لمشـــروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية، جامعة الإسكندرية، 18 أوت 2007.

53) راضي العامري عباس ، الثقافة السياسية ... منطلق المفهوم وأزمة التأسيس، نقلا عن الموقع:

54) الشيخاني موسى ، "المواطن والانتخابات وأزمة المشاركة في العملية الانتخابية"، عن الموقع:

http://www.archive.electionsjo.com/Esubject/DefaultSub.asp?seid=82/10/09/2013

55) شيرون حسينة، "دور الإدارة المحلية في مراقبة العملية الانتخابية في المراحل التحضيرية"، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، العدد 6.

56) عباس عادل، "واقع النشاط الحزبي في الجزائر وانعكاساته على سلوك الهيئة الناخبة"، المجلـــة العربية للعلوم السياسية، (العدد 35، 2012).

57) عبد الجليل مفتاح، البيئة الدستورية والقانونية للنظام الانتخابي الجزائري، مجلـــة الاجتـــهاد القضائي، جامعة بسكرة، (العدد 04).

58) عبد العالي عبد القادر، "الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر"، (ورقة مقدمة إلى ملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية واقع وتحـــديات"، 16-17 ديسمبر 2008، الشلف.

59) عبد الفتاح محمد نبيل: "الأزمة السياسية في الجزائر المكونات والصراعات والمسارات"، نقلا عن الموقع:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217269&eid=4030/19/08/2013.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

60) العزي ناجي: مفهوم التنشئة السياسية، الأيام الجزائرية الصادرة بتاريخ 2009/07/07.

61) العماري الطيب، "التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري وإشكالية الهوية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (عدد خاص).

62) العيفة سالمي: الانتخابات إطار ضابط ومعايير دالة، مجلة دورية دراسات إستراتيجية، الجزائر: جامعة الجزائر، العدد 7، جوان 2009.

63) فرج المهناوي لقاء سعيد، "نظم الانتخابات والتطور الديمقراطي، جامعة المستنصرية.

64) قارة سماح ، "التغيير الاجتماعي والتنشئة السياسية" مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، (العدد 2-3)، (جانفي/جوان 2008)

65) لعجال محمد لمين، "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، (العدد 12)، (نوفمبر 2007)

66) لعروسي رابح ، "الهندسة الانتخابية الفعالة مدخل حقيقي للتطوير البرلماني"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة تيزي وزو، (العدد 06)، (جانفي 2012).

67) ماضي عبد الفتاح ، "انتخابات 2005 الرئاسية في مصر بلا ديمقراطية ولا ديمقراطيين"، المجلة العربية للعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، (العدد 18)، (ربيع 2008).

68) ماضي عبد الفتاح، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، مجلة المستقبل العربي، (العدد 17)، (2007).

69) ماضي عبد الفتاح، الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، أعمال الملتقى السنوي السابع عشر، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، جامعة الإسكندرية، 18 أوت 2007.

70) مباركية منير، "علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر"، مجلة دفاتر السياسية والقانون، الجزائر، (عدد خاص)، (أفريل 2011).

71) المجالس القومية المتخصصة في المشاركة السياسية للشباب، الدورة الثامنة والعشرون، 2007-2008.

72) محسن مصطفى، "المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (العدد 8)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

73) مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير حول الرقابة على الانتخابات العامة التي جرت لاختيار رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، 2005/01/9، غزة 2005.

74) مزياني فريدة، الرقابة على العملية الانتخابية، مجلة الفكر، جامعة باتنة، (العدد 05).

75) مهدي أحمد محمد وحسين قلاح وآخرون، "النظام الانتخابي المتوازي كوريا الجنوبية وباكستان نموذجا"، عن الموقع:

http://elshaab.org/thread.php?ID=74942/16/09/2013

76) موسوعة الشباب، المشاركة بين الثقافة والتنشئة، نقلا عن الموقع:

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN40.HTM/05/08/2013

77) الموسوعة العراقية، "المشاركة والسلوك الانتخابي"، (العدد 12)، (2007).

78) موسى عبد الله ، "الثقافة السياسية: الجزائر نموذجا"، عن الموقع:

http://www.jcmcr.com/download.php?t=Studies&file=57,15/08/2013.

79) ناجي عبد النور، " أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية، 2007.

80) ناصوري أحمد: "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (المجلد 24، العدد 02، 2008).

81) نجاوي هيثم، "الثقافة السياسية مبادؤها وأبعادها"، الشرق، الصادرة بتاريخ 2012/07/24، ص 10.

82) هوروتز دونالد ، "الأنظمة الانتخابية ... الخطوة الأولى لصناع القرار"، (ترجمة رنا نعيم وصلاح مرتضى)، الموسوعة العراقية، العدد (08)، (2007).

83) والي خميس عزام: "إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (العدد 13، 2007)

84) الياسري علي عبد العزيز: "التنشئة الاجتماعية السياسية مفهومها، جذورها"، مجلة دراسات دولية، (العدد 40)

85) اليحيى ناصر عبد الرحمان ، "مفهوم الثقافة الإسلامية"، عن الموقع:

http://www.alukah.net/Culture/0/890-10/09/2013.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3- الدراسات غير المنشورة:

86) بلحربي نوال: "أزمة الشرعية في الجزائر 1962-2007"، (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007).

87) بن برغوث ليلى، "الإعلام المرئي والمشاركة السياسية – تحليل سيميولوجي لخطابات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال الحملة الانتخابية 2009"، (رسالة ماجستير، قسم الإعلام والاتصال، جامعة باتنة، 2011)

88) بن طاهر علي، "الدولة والمجتمع المدني، دراسة تحليلية لمضمون الثقافة السياسية"، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011).

89) بودبوز غاني، "إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها، دراسة حالة المجلس الشعبي الوطني"، (رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2005).

90) بوضياف محمد، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، (أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008)

91) الحلولي منذر السيد أحمد، "الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني"، (رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، 2009)

92) حنيش سنوسي: "الإدارة الارتيادية لحماية البيئة في الجزائر" (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005).

93) خلفة نادية، "مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية –دراسة تحليلية قانونية"، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2003).

94) دني إيمان، مسالي نسيمة: أدبيات الدراسة في الأنظمة السياسية المقارنة، (بحث سنة أولى ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2011).

95) رزاق لحسن، "الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة - دراسة تحليلية لمضمون صحيفتي الخبر والشروق اليومي"، (رسالة ماجستير، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة قسنطينة، 2010)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

96) صيمود مخلوف، "طبيعة السلطة السياسية وتنظيمها في النظام السياسي الجزائري"، (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2009.

97) طعيبة أحمد، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، (رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1998).

98) عالي حسن، "الهوية الدينية والنخبة السياسية في الجزائر حزب جبهة التحرير الوطني نموذجا"، (رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة تلمسان، 2008)

99) عبد اللاوي عبد السلام، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج"، (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2011).

100) عبد الوهاب عبد المؤمن، "النظام الانتخابي في التجربة الدستورية"، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2007).

101) عمير جمال الدين ، إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006).

102) فاطمي فريد فؤاد، "أثر الوضعية الاجتماعية لشباب الجزائري على المشاركة السياسية"، (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010).

103) قنيني أحمد، "الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه، قسم العلوم القانونية، جامعة باتنة، 2006).

104) لمزري مفيدة ، "مساهمة الشعب في السلطة من خلال النظام الحزبي في الجزائر، (رسالة ماجستير، قسم العلوم القانونية، جامعة باتنة).

105) مرزوقي عمر، "حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي 1989-2004"، (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005).

106) مزياني فريدة ، المجلس الشعبية المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري، (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2005).

107) منصوري عبد النور، "المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

108) هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر، (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006).

109) يونسي حفيظة، "الأزمة السياسية في الجزائر والمؤسسات الجديدة"، (رسالة ماجستير، معهد الحقوق والعلوم الإدارية والعلوم القانونية، جامعة الجزائر، 2001.

ثانيا: الكتب الأجنبية.

[1] - Vagiri Chahkakh, « Elemenents de réflexion sur les parties politiques et références idéologiques dans le tiers non de « travaux de science politique institus de science politique hausann, Octobre 1990.

[1] - Anderea Liverani, Civil society in Algéia the political fonctions of associational, First published USA, by routlege 2008.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفهرس

مقدمة	1
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمصطلحات الدراسة	
أولا: تعريف الثقافة السياسية.	8
1- تعريف الثقافة	8
2- تعريف السياسة	10
3- تعريف الثقافة السياسية	11
ثانيا: خصائص الثقافة السياسية.	15
1-الحرية والإكراه	16
2- الشك والثقة	16
3- المساواة والتدرج	16
4- الولاء المحلي والولاء القومي	17
ثالثا: مكونات الثقافة السياسية.	19
1-المرجعية	19
2- التوجه نحو العمل العام	20
3- التوجه نحو النظام السياسي	20
4- الإحساس بالهوية	21
رابعا: نماذج الثقافة السياسية.	21
1-أنماط الثقافة السياسية حسب كل من ألموند وفيربا	23
2-أنماط الثقافة السياسية حسب روزنبوم	25
خامسا: علاقة الثقافة السياسية ببعض المفاهيم المشابهة.	26
1- علاقة الثقافة السياسية بالمشاركة السياسية	26
2- علاقة الثقافة السياسية بالتنشئة السياسية	33

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني: الممارسة الانتخابية إشكاليات مفاهيمية ومقاربات نظرية

أولا: تعريف الانتخابات وتحديد النظم الانتخابية. 40

1-مفهوم الانتخاب 41

2-تعريف النظام الانتخابي 51

3- معايير ومتطلبات الانتخابات الديمقراطية 53

4- تحديد النظم الانتخابية 61

ثانيا: أنماط السلوك الانتخابي. 66

1-التصويت 67

2- الامتناع عن التصويت والامتناعية 72

ثالثا: المقاربات النظرية المفسرة للسلوك الانتخابي. 77

1-المقاربة الإيكولوجية 77

2- المقاربة البسيكوسوسيولوجية 77

3- المقاربة الاقتصادية: التحليل الإستراتيجي. 78

رابعا: علاقة الممارسة الانتخابية بالمشاركة السياسية. 79

الفصل الثالث: الإطار التحليلي لتفسير الممارسة الانتخابية في الجزائر من خلال مدخل الثقافة السياسية

أولا: خصوصية النظام السياسي الجزائري وعوائق التحول الديمقراطي إشكاليات وأزمات 83

1- إشكالية تحديد طبيعة النظام السياسي الجزائري. 83

2- الأزمة البنائية في النظام السياسي الجزائري وانعكاساته على الحياة السياسية. 88

3- الأزمة الأمنية وتأثيرها على الثقافة السياسية والممارسة الانتخابية في الجزائر. 92

ثانيا: الثقافة السياسية الجزائرية بين الأحادية والتعددية. 99

1- تحليل بنية الثقافة السياسية الجزائرية في ظل عصر الأحادية. 99

2- تحليل بنية الثقافة السياسية الجزائرية خلال عهد التعددية. 102

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثالثا: الثقافة السياسية وواقع الممارسة الانتخابية في الجزائر. 106

1- طبيعة التركيبة السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري وتأثيرها في تشكيل الثقافة السياسية (البنى التقليدية والتحولات السوسيوثقافية). 106

2- مظاهر ضعف الفاعلين الجدد في إعادة ترتيب قواعد اللعبة السياسية وتأثيرها على المشاركة الانتخابية (الأحزاب، المجتمع المدني، الإعلام). 110

3-السوق السياسية خلال الحملات الانتخابية بين العرض المحدود والطلب المفقود. 117

الخاتمة 123

قائمة المراجع 125

الفهرس 135

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com